الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية
المرجع : ...../2020
فرع: علوم مالية ومحاسبية
التخصص: مالية المؤسسة

مذكرة بعنوان:

انعكاس حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية في المؤسسات الاقتصادية
دراسة حالة شركة أليانس (Allince) للتأمينات الجزائرية

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبية (ل.م.د)
تخصص " مالية المؤسسة "

إعـداد الطالب:
- خميسي موسى

تحت إشراف:
د. بوطلاعة محمد

لجنة المناقشة

اسم ولقب الأستاذ	الجامعة	الصفة
مزهود هشام	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	رئيسا
بوطلاعة محمد	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	مشرفا ومقررا
قرين ربيع	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	مناقشا

السنة الجامعية 2020/2019

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام علي سيد الخلق وأشرف المرسلين محمد صلي الله عليه وعلى إله وصحبه أجمعين.

وبعد

يطيب لي أن أتقدم بجزيل شكري وامتناني للأستاذ و الدكتور محمد بوطلاعة على تفضله بالإشراف على هذه المذكرة و على تتبع تفاصيلها بالنصح والإرشاد، جزاه الله كل الخير و أبقاه ذخر لطلبة العلم.

الاهداء

إلى تلك الشموع التي تشتعل لأجلي لتضيء دروب الحياة وسهرة لأجلي لتشرق علينا الأمنيات أمي حفظك الله ورعاك.

إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم إلى قلب الكير أبي حفظك الله ورعاك.

إلى كل القلوب الطاهرة الرقيقة والنفوس البريئة إلى رياحين حياتي أخوتي وأخواتي.

الملخص:

التغيرات الاقتصادية والتطورات في بيئة الأعمال التي يشهدها العالم في النظام الاقتصادي بعد الأزمات المالية وما نتج عنها من ضرر لمبدأ الثقة، حيث محاولة استعادة الثقة بين المتعاملين من جديد كانت الركيزة في ظهور مفهوم الحوكمة التي حظيت باهتمام كبير من قبل الشركات العالمية الرائدة في مجال الأعمال، التي كانت لها انعكاساتها المباشرة على جودة التقارير المالية من خلال تطبيق جملة من المبادئ والآليات الخاصة بحوكمة الشركات بالشكل السليم والفعال.

على هذا الأساس حاولنا في هذه الدراسة إبراز انعكاس حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية في الشركات الجزائرية (شركة أليانس للتأمينات)، حيث خلصت الدراسة إلى وجود علاقة قوية ذو تأثير ايجابي بين الحوكمة وجودة التقارير المالية في الشركة محل الدراسة.

الكلمات المفتاحية: حوكمة الشركات، جودة التقارير المالية، شركة أليانس للتأمينات، المؤسسات الاقتصادية

Abstract:

Economic changes and developments in the business environment that the world is witnessing , in the economic system after the financial crises and the resulting harm to the principle of trust, Where an attempt to restore trust between dealers again was the pillar in the emergence of the concept of governance, which has received great attention by the leading international companies in the field of business, which had direct implications for the quality of financial reports through the application of a set of principles and mechanisms for corporate governance in a proper way effective.

On this basis, we tried in this study to highlight the reflection of corporate governance on the quality of financial reports in Algerian companies (Alliance Insurance), where the study concluded that there is a strong relationship with a positive impact between governance and the quality of financial reports in the company under study

Key words: Corporate Governance, Quality of Financial Reports, Alliance Insurance.

المحتويات	الصفحة
البسملة	
الشكر و التقدير	
الملخص باللغة العربية	
الملخص باللغة الانجليزية	
فهرس المحتويات	**I**
قائمة الجداول	**III**
قائمة الأشكال	**IV**
المقدمة	أ
الفصل الأول : حوكمة الشركات بين النظرية و التطبيق	
تمهد الفصل الأول	**8**
المبحث الأول: مفاهيم عامة حول حوكمة الشركات	**9**
المطلب الأول : طبيعة مفهوم حوكمة الشركات	**9**
المطلب الثاني: أهمية و اهداف حوكمة الشركات	**13**
المطلب الثالث : مبادئ و خصائص حوكمة الشركات	**16**
المبحث الثاني : حوكمة الشركات (آلياتها و محدداتها)	**24**
المطلب الأول: محددات واليات حومة الشركات	**24**
المطلب الثاني: هياكل حوكمة الشركات	**28**
المطلب الثالث : الأطراف المعنية بتطبيق حوكمة الشركات	**28**
المبحث الثالث: ركائز حوكمة الشركات و العوامل المساعدة في تفعيلها	**30**
المطلب الأول: ركائز حوكمة الشركات	**30**
المطلب الثاني : معايير قياس حوكمة الشركات	**32**
خلاصة الفصل الأول	**34**
الفصل الثاني: عموميات حول جودة التقارير المالية	
تمهيد الفصل الثاني	**36**
المبحث الأول : نظريات أدبية حول التقارير المالية	**37**
المطلب الأول : مفهوم وأهداف التقارير المالية	**37**
المطلب الثاني : العوامل و المحددات المؤثرة في التقارير المالية	**38**

المطلب الثالث : محتويات التقارير المالية	**44**
المبحث الثاني : الخلفية النظرية لجودة التقارير المالية	**47**
المطلب الأول : مفهوم و خصائص جودة التقارير المالية	**47**
المطلب الثاني : معايير جودة التقارير المالية	**50**
المطلب الثالث : حوكمة الشركات كأداة لضمان مصداقية و موثوقية جودة التقارير المالية	**52**
المبحث الثالث حوكمة الشركات واثرها علي جودة التقارير المالية	**53**
المطلب الاول : انعكاس الخصائص النوعية للمعلومات علي جودة التقارير المالية	**53**
المطلب الثاني : علاقة مبادئ حوكمة الشركات بجودة التقارير المالية	**56**
المطلب الثالث : دور اليات حوكمة الشركات في جودة التقارير المالية	**59**
خلاصة الفصل الثاني	**63**
الفصل الثالث دراسة ميدانية لانعكاس حوكمة الشركات علي جودة التقارير المالية في المؤسسة الاقتصادية (شركة أليانس لتأمينات الجزائرية)	
المبحث الأول تعريف شركة أليانس لتأمينات الجزائر	**65**
المطلب الأول: تقديم شركة أليانس لتأمينات الجزائر (تعريفها ، هيكل التنظيمي.....)	**65**
المطلب الثاني: تكور رأس مال الشركة أليانس لتأمينات و دخولها البورصة الجزائر	**68**
المطلب الثالث: واقع تطبيق الحوكمة في شركة أليانس لتأمينات الجزائرية	**72**
المبحث الثاني : الدراسة التحليلية لواقع تطبيق الحوكمة في شركة أليانس لتأمينات الجزائرية	**78**
المطلب الأول: المقابلة	**78**
المطلب الثاني: الملاحظات	**79**
خلاصة الفصل الثالث	**80**
الخاتمة	**82**
قائمة المراجع	**86**
الملاحق	

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
1	الأطراف المعنية بالحوكمة	28
2	العلاقة المتداخلة بين الحوكمة وجودة التقارير المالية على كفاءة سوق الأوراق المالية	55
3	الهيكل التنظيمي لشركة أليانس لتأمينات الجزائرية	66
4	عدد موظفي شركة أليانس لتأمينات الجزائرية	71
5	الهيكل التنظيمي لمديرية المراجعة و الرقابة لشركة أليانس لتأمينات الجزائرية	76

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1	المنتجات المقدمة من قبل شركة أليانس لتأمينات الجزائرية	67
2	متغيرات رأس مال الشركة أليانس لتأمينات مند تأسيسها سنة 2005 الي غاية 2016	69
3	تطور رقم أعمال الشركة أليانس لتأمينات الجزائرية	69
4	تطور عدد وكالات شركة الياس لتأمينات الجزائرية	70
5	تطور عدد موظفي شركة أليانس لتأمينات الجزائري	71

مقدمة

تمهيد :

إن الأزمات الاقتصادية المالية المختلفة التي حدثت في السنوات الأخيرة، و التي أدّت إلى إفلاس العديد من الشركات و كبرى المؤسسات العالمية حيث خلّفت خسائر مالية ضخمة لحقت بالمساهمين جرّاء الفساد المالي و الإداري جعلت المساهمين يبحثون عن الشركات ذات الهياكل الإدارية و الأنظمة المحاسبية السليمة، و بلا شك فانّ التغيرات الاقتصادية و التطورات في بيئة الأعمال كان لها انعكاساتها على المحاسبة و عن مدى ملائمة التقارير بشكلها الحالي و القواعد التي وضعت على أساسها لكسب ثقة المتعاملين مع تلك التقارير من ناحية جودتها، و من هنا أثيرت مسالة مهمة تتعلّق بنوعية و جودة المعلومات المحاسبية المنشورة ضمن التقارير المالية لذلك أصبح إلزاما وضع الأطر التنظيمية التي تحكم عمل الشركات في مختلف الأسواق من اجل إضفاء الثقة على مخرجات المحاسبة، و على هذا الأساس قامت الدول و الهيئات المالية بوضع مجموعة من الآليات و النظم و القوانين كآلية جديدة للرقابة التي تضمن الانضباط في إعداد التقارير المالية من خلال إطار تنظيمي يكون موجّها و مرشدا جيّدا للشركات سميّت *بحوكمة الشركات*، كما أنّ لمهنتي المحاسبة و المراجعة دورا هاما لضمان التطبيق الجيّد لقواعد الحوكمة في الشركات. حيث أنّ السبب الأكبر في ظهور الحوكمة هو اهتزاز الثقة في الأسواق المالية والإخفاق في جذب رؤوس أموال مع عدم توفر السيولة وقلة الإفصاح و الشفافية ممّا يهدّد الشركات في عدم المنافسة، و عليه تعمل حوكمة الشركات كأداة لإمكانية المساءلة عن المسؤولية و هي طريقة لقياس و رقابة عمل الإدارة.

1.الإشكالية:

في ضوء ما سبق يتبين مدي أهمية دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة التقارير المالية لذا فان هذه الدراسة تسعي لإجابة عن التساؤل الرئيسي التالي:

- **ما هو أثر تطبيق حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية بالمؤسسات الاقتصادية (شركة أليانس للتأمينات الجزائرية)ّ ؟**

من خلال هذه الإشكالية تتفرع مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو مفهوم حوكمة الشركات؟ آلياتها، قواعدها والمبادئ المرتكزة عليها؟
- ماهي العلاقة التي تربط مبادئ حوكمة الشركات بجودة التقارير المالية في واقع الاعمال للشركات الجزائرية؟
- كيف تساهم الخصائص النوعية للمعلومات كمتغير وسيطي في جودة التقارير المالية؟

- ماهو دور الذي تلعبه اليات حوكمة الشركات في تحسين جودة التقارير المالية في شركة أليانس للتأمينات؟

2-الفرضيات:

استنادا إلى اشكالية البحث تتمثل فرضيات الدراسة للإجابة على الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية ومنه يمكن وضع الفرضيات التالية:

- ✓ تهدف حوكمة الشركات في إدارة الشركة ومراقبتها من اجل تحقيق أهداف الأطراف المرتبطة بها وذلك من خلال الحرص على تطبيق جملة من المبادئ والآليات التي تسمح بتعزيز فاعلية مصدقتيها.
- ✓ توجد علاقة بين تطبيق مبادئ حوكمة الشركات من قبل الشركات الجزائرية وجودة تقاريرها.
- ✓ التطبيق الجيّد لقواعد حوكمة الشركات يؤثر إيجابا على جودة التقارير المالية لشركة أليانس للتأمينات.
- ✓ يساهم التطبيق الجيد لأليات حوكمة الشركات في اعداد التقارير المالية تتميز بجودة عالية ببيئة الاعمال الجزائرية .

3-مبررات اختيار الموضوع:

هناك العديد من الأسباب التي أدت إلى اختيار هذا الموضوع منها:

- الانتشار الواسع الذي يعرفه الموضوع، يدفع بالرغبة للاطلاع أكثر والتوسع فيه.
- أزمة الثقة في ظل الفساد المالي والإداري الذي يشهده العالم نتيجة الأزمات الاقتصادية.
- الرغبة في فتح مجال لبحوث أخرى في هذا الموضوع ومساعدة الطلبة للاستفادة منه أكثر.

4-أهداف البحث:

يهدف البحث من خلال مجرياته إلى تحقيق جملة من الأهداف:

- التعرّف على أهمية الحوكمة والقواعد الخاصة بها.
- معرفة القوانين والتشريعات المؤثرة لحوكمة الشركات.
- الاطلاع على انعكاس حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية.
- إبراز الدور الفعّال للحوكمة على جودة التقارير المالية في الشركات الاقتصادية (شركة أليانس للتأمينات).

5-أهمية البحث:

تتمثل أهمية البحث في تناوله موضوع يتسم بالحداثة، ويعد احد ابرز المواضيع في علوم التسيير نظرا لدور مبادئ حوكمة الشركات في حماية حقوق المساهمين و أصحاب المصالح بالضافية إلي تحسين مستوي الأداء وتجنب الآثار السلبية لعدم الالتزام بتطبيق مبادئ الحوكمة في الشركات، وتأتي أيضا أهمية البحث من خلال وجود محددات و عوامل تتضمن تأثير الحوكمة علي جودة التقارير المالية، مما يسمح بتطوير و تفعيل مصداقية هذه القوائم علي مستخدميها.

6-منهج البحث وأدواته:

بغرض الإجابة علي الإشكالية المطروحة و اثبات صحة الفرضيات، نعتمد في دراستنا هذه علي المنهج الوصفي في عرض المفاهيم و المعلومات الخاصة بمجال البحث، مع الاعتماد علي المنهج التحليلي في تفسير تلك المعلومات و تحليلها و استخلاص النتائج منها وهذا في الجانب النظري، وأما في الجانب التطبيقي سوف نحاول الاعتماد علي أسلوب المقابلة .

أما فيما يخص أدوات الدراسة فقد اعتمدنا علي:

- ✓ الكتب المتخصصة في مجال البحث.
- ✓ الأطروحات و الرسائل الجامعية في مجال البحث.
- ✓ المقالات والملتقيات.

7-حدود الدراسة

للإجابة على الإشكالية المطروحة والتوصل للنتائج فان الدراسة ارتبطت بالحدود مكانية والزمنية

- ✓ الحدود المكانية تم أجراء دراسة حالة في شركة أليانس لتأمينات الجزائرية (فرع أليانس ميلة)
- ✓ الحدود الزمنية المدة الزمنية التي استغرقت لانجاز الدراسة، وهي الفترة الممتدة من بداية شهر جانفي إلى غاية شهر جوان 2020.
- ✓ الحدود الموضوعية تناولت الدراسة انعكاس حوكمة الشركات علي جودة التقارير المالية في المؤسسات الاقتصادية (شركة أليانس لتأمينات الجزائرية)

8-صعوبات البحث:

- ✓ قلة تجاوب موظفي الشركة ممّا صّعب علينا الوقوف على كافة الجوانب العلمية لدراسة.
- ✓ ضبابية مفهوم الحوكمة لدى الشركات الخاصة.
- ✓ الظرف الصّحي الاستثنائي التي تمّر بيه البلاد والعالم اجمع والذي صّعب علينا انجاز هذه المذكرة، الذي حتّم علينا التعامل معه بطريقة استثنائية وصعبة.
- ✓ قلة المراجع بسبب عدم القدرة على التنقل إلى المكتبة المركزية بسبب الوباء.

9-الدراسات السابقة

1-رسالة ماجستير للباحث ماجد إسماعيل أبو حمام بعنوان " أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية: دراسة ميدانية على بعض الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية الجامعة الإسلامية، غزة ، 2009 .

حيث هدفت الدراسة إلى الوقوف على جودة المعلومات المحاسبية وتأثرها بقواعد الحوكمة كما سعت إلى التعرف على مدى العلاقة المتداخلة بين قواعد الحوكمة وكل من الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المحاسبية ، وتم التوصل من خلال هذه الدراسة إلى أن نظام الحوكمة في الشركات المدرجة في سوق فلسطين ساهمت في حماية المستثمرين والمساهمين ، كما أن تطبيق قواعد الحوكمة ساهم بشكل كبير في تعزيز دور الإفصاح ، بالإضافة إلى أن تطوير ثقافة الحوكمة انعكس بشكل رئيسي على تحسين مواقع الشركات واستمراريتها نحو بلوغ أهدافها ، كذلك أوضحت الدراسة ضرورة توفر المقومات اللازمة لضمان تنفيذ الحوكمة من خلال إنشاء تنظيم إداري ومهني متكامل يقوم على أسس مصداقية الإدارة والمدراء التنفيذيين .

2- عرفات أكرم عمر الطويل ، تطبيق قواعد الحوكمة وأثره على الإفصاح في التقارير المالية ، مذكرة ماجستير ، جامعة الأزهر ، غزة ، 2018 هدفت الدراسة للتعرف على أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح في التقارير المالية ، وذلك من خلال دراسة ميدانية للبنوك التجارية العاملة في فلسطين ، كما توصلت الدراسة إلي عدة نتائج من أهمها : أن تطبيق قواعد ومبادئ الحوكمة يؤثر إيجابيا على الإفصاح في التقارير المالية ، وكذلك بينت النتائج أن لجنة التدقيق المستقلة تعمل على دعم استقلالية المدقق الخارجي بالإضافة إلى تحسين الممارسات الإدارية ، وكما أظهرت النتائج أن توفير معلومات الحماية العادلة والمتساوية لجميع المساهمين والمستثمرين يجعل لهم الحق في المساءلة مجلس الإدارة و اقتراح الحلول المناسبة لهم ،

3- زبيدي البشير ، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة التقارير المالية وتحسين الأداء المالي ، عاكرة دكتوراه ، جامعة محمد بوضياف ، المسيلة 2016-2017م هدفت هذه الدراسة إلى الوقوف على أهمية تطبيق حوكمة الشركات بالشكل السليم والذي سيؤدي إلى تحقيق الغرض المطلوب منها ، وهو قيمة المعلومات المتوفرة في التقارير المالية ، و الأهمية النسبية التي ستتولد منها وكذلك مدى انعكاسها على الأسواق المالية والمستثمرين ، الذين يمثلون ركيزة من ركائز الشركة وطريقة من طرق التمويل ، ومما يضاعف رأس مالها ونشاطها وأرباحها و بالتالي تحسين أدائها المالي

4- قسوم حنان ، أثر الإفصاح المحاسبي على جودة القوائم المالية في ظل تطبيق معايير التقارير المالية الدولية ، مذكرة دكتوراه ، جامعة فرحات عباس ، سطيف 1 ، 2016 مقدمة هدفت الرسالة إلى دراسة أثر الإفصاح المحاسبي على جودة القوائم المالية في ظل تطبيق معايير التقارير المالية الدولية ، من خلال الوقوف على مدى تأثير تطبيق الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي على جودة القوائم المالية ، نتيجة للدعوات المتزايدة لتوحيد الأنظمة المحاسبية على المستوى الدولي وتبني معايير التقارير المالية الدولية / IAS) IFRSالتي تحظى بالقبول العام ، لتكون المرشد في تحديد الطرق المناسبة لقياس الأحداث المالية وعرضها والإفصاح عنها في شكل قوائم مالية صادقة وذات جودة عالية . وعلى هذا الأساس ، ركزت دراستها على قياس جودة القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي بالاعتماد على الحصاله النوعية للمعلومة المالية ونماذج الاستحقات

5- دراسة Olubukala Ranti Lwuigbe & al سنة 2018 بعنوان " حوكمة الشركات وجودة القوائم المالية ، دراسة للبنوك النيجيرية المدرجة " هدفت الدراسة في البحث عن تأثير حوكمة الشركات على دقة التقارير المالية للبنوك المدرجة في بورصة نيجيريا ، كما تم الإعتماد على مجموعة من التقارير السنوية للفترة الممتدة من 2008 إلى غاية 2015 ، حيث إعتمادات الدراسة على كل من حجم مجلس الإدارة و استقلال مجلس الإدارة والمديرين الشقية بين الأجانب في المحل كوكلاء لحوكمة الشركات ، تم تحليل القوائم باستخدام الإحصاءات الوصفية و مصفوفة الارتباط وكذا تحليل المحمدار القوائم . وقد لوحظ أن حجم مجلس الإدارة له علاقة سلبية غير مهمة مع توقيت التقارير المالية ، كما لاحظت الدراسة أن مجلس الإدارة أيضا كانت له علاقة سلبية غير مهمة مع توقيت التقارير المالية . وأخيرا ثم التعرف على أن المديرين التنقل بين الأجانب في المجلس لديهم علاقة إيجابية مهمة مع توقيت التقارير المالية . لذلك توفي الدراسة بتطوير الإطار القانوني الحالي في نيجيريا الذي يحدد بوضوح حقوق والتزامات البنك وإدارته مع مراعاة الأصحاب المصالح الأخرين

10-هيكل الدراسة

لإجابة على الإشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية واختيار الفرضيات المقترحة، تم تقديم البحث علي الشكل التالي:

✓ مقدمة

في المقدمة قمت بطرح الإشكالية الرئيسية ، وتم وضع مجموعة من التساؤلات الفرعية وفرضياتها بالإضافة إلى أهمية وأهداف البحث التي تسعى إلى تحقيقها ، كما كانت مواقع اختيار الموضوع ، ثم تطرقنا منهج البحث وأدواته ونموذج الدراسة ، كما ذكرنا حدود الدراسة والدراسات السابقة ، والصعوبات التي وجهتنا خلال البحث .

- ✓ **الفصل الأول: بعنوان حوكمة الشركات بين النظرية والتطبيق**

ضد هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث حيث خصصنا المبحث الأول لتكلم عن مفاهيم عامة عن حوكمة الشركات، أما بالنسبة لمبحث الثاني فقد قمنا بتخصيصه للحديث عن اليات ومحددات حوكمة الشركات والمبحث الثالث تناولنا من خلاله ركائز حوكمة الشركات والعوامل المساعدة في تفعيلها.

- ✓ **الفصل الثاني: بعنوان عموميات حول جودة التقارير المالية**

تم تقسيم الفصل الثاني أيضا إلى ثلاث مباحث رئيسية، حيث أن المبحث الأول خصص للحديث عن نظريات أدبية حول التقارير المالية، أما بالنسبة للمبحث الثاني فكان للحديث عن خلفية النظرية لجودة التقارير المالية، أما آخر مبحث فخصص للتحدث إلى حوكمة الشركات واثرها في جودة التقارير المالية .

- ✓ **الفصل الثالث: دراسة ميدانية لشركة أليانس لتامينات الجزائرية (وكالة ميلة)**

يتناول الفصل الثالث مبحثين فقط، فأول مبحث تطرقنا من خلاله إلى تقديم شركة أليانس لتأمينات الجزائرية ، وانا المبحث الثاني بالدراسة التحليلية لشركة أليانس التأمينات الجزائرية .

الفصل الأول: حوكمة الشركات بين النظرية والتطبيق

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول حوكمة الشركات.

المبحث الثاني: حوكة الشركات (آلياتها ومحدداتها).

المبحث الثالث: ركائز حوكمة الشركات والعوامل المساعدة في تفعيلها.

تمهيد:

لقد كانت الفضائح والأزمات المالية الكبرى، و الانهيارات المؤسسية في شرق آسيا وروسيا والولايات المتحدة هي التي أتت بموضوعات حوكمة الشركات إلى مركز الصدارة في الدول النامية ، والأسواق الصاعدة ، والاقتصاديات الانتقالية . ويعد تطبيق مفهوم حوكمة الشركات في اقتصاديات الدول النامية أكثر أهمية وضرورة تصف بها هاته الاقتصاديات من سوء الإدارة و انتشار الفساد بشكل كبير فيها ، والمساعدة على ضمان حصول الجماهير على عائد عادل من الأصول الوطنية .

و لإظهار الموضوع بشكل أوضح ارتأينا إلي تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث كما يلي:

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول حوكمة الشركات.

المبحث الثاني: حوكة الشركات (آلياتها ومحدداتها).

المبحث الثالث: ركائز حوكمة الشركات والعوامل المساعدة في تفعيلها.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول حوكمة الشركات

ازداد اهتمام بحوكمة الشركات في العديد من الدول المتقدمة والناشئة أثر الانهيارات الاقتصادية الكبرى التي شهدتها عدة دول.

مما ادي الي الاهتمام في الآونة الأخيرة في كثير من دول العالم بحوكمة الشركات، ومنها برزة أهمية هذا البحث الذي سوف يقتصر هذا على المطالب التالية:

- طبيعة مفهوم حوكمة الشركات
- أهمية وأهداف حوكمة الشركات
- خصائص ومبادئ حوكمة الشركات

المطلب الأول: طبيعة مفهوم حوكمة الشركات

بعدد أن أصدرت الولايات المتحدة الأمريكية مصطلح المخصصة لمعظم دول العالم بدأ مصطلح جديد في غزو العالم وهو ما يطلق علي"corporate governance" تم تعريبه الى مصطلح حوكمة الشركات وبدا البنك وصندوق النقد الدوليين في قياس مدى التزام الأسواق المالية العالمية و بهذا المصطلح من خلال عدة معايير تم وضعها في ايطار برامج الإصلاح الاقتصادي التي تطبقها العديد من دول العالم.

1-أصل كلمة حوكمة:

يعتر مصطلح الحوكمة مصطلح حديث الاستعمال في اللغة العربية، بدأ استخدامه في بداية سنة 2000، وهو أحد المحولات العديدة الترجمة مصطلح" gouvernance " بالانجليزية ويعود أصل هذه الكلمة إلى اللغة اليونانية مصطلح tubernan" " التي تعني قيادة سفينة أو دبابة .حيث قد استخدم هذا اللفظ في القرن 13 في اللغة الفرنسية القديمة كمرادف لمصطلح الحوكمة "gouvernement" والتي تعني فن أو طريقة الحكم، ثم استخدم كمضلله قانوني في اللغة الفرنسية سنة 1478 وفي القرن 14 انتقلا الفن إلى الإنجليزية وأعتمد لكلمة حوكمة. وينعقد العمل أو طريقة الإدارة حيث أخذت هذه الكلمة الإدارة في سنوات 1990 من قبل ألانتقادي وعلماء السياسية الاحلوسكسونية والمؤسسات الدولية.

من خلال هذا الرصد للتطور التاريخي ، فإنه لم يتم الاتفاق إلى مرادف محدد لمصطلح " gouvernance coopérante"بالغة العربية إلا أنه بعد العديد من المحاولات والمشاورات مع عدد من خبراء اللغة العربية والاقتصاديين والقانونيين المهتمين بهذا الموضوع تم اقتراح مصطلح حوكمة المؤسسات من ضمن العديد من المقترحات كحكم المؤسسات، حكمائية المؤسسات، حاكمية المؤسسات ، حكومة المؤسسات ، لكنه سرعان ما تم استبعاد كل من حكم المؤسسات و حاكمية المؤسسات لما للأولى من دلالة أن المؤسسات هي الحاكمة أو الفاعلة، أما الثانية فقد يحدث استخدامها خلد مع إحدى النظريات الإسلامية

المسماة النظرية الحكومية **والتي** تتطرق للحكم والسلطة السياسية للدولة ، ومن ثم فإن حوكمة المؤسسات[1] تكون الأقرب لمفهوم المصطلح بالغة الانجليزية ، حيث تعليق على معاني الحكم والرقابة، كما أنها تحافظ على أصل الكلمة المتمثل في "حكم ، بل قد تم اقتراحه من قبل الأمين العام للغة العربية وقد استحسنه عدد من المختصين في اللغة العربية ومنهم مركز دراسات اللغة العربية بالجامعة الأمريكية بالقاهرة، أما المصالح المستعمل على مستوى الخطابات هو الحكم الراشد[2].

2-تعريف حوكمة الشركات

الحوكمة لغة: الحوكمة لفظ غير قياسية، حيث اختزلت في ثناياها عدة مفاهيم تتمثل أساسا:

1-المنع : فيقال حكمت فلانا، أي منعته ومنها حكمة الدابة وهو ما يوضع على فم الدابة لمنعها من التهام ما لا يريدها راكبها أن تلتهمه.

2-القضاء: حيث يطلق الحكم ويراد به القضاء، ومن ذلك قوله تعالى: "فاحكم بينهم بما أنزل الله " أي اقضي بينهم بحكم الله، والحكام هم القضاة، ومن ذلك قوله سبحانه وتعالى: "ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل وتدلوا بها إلى الحكام "أي إلى القضاة.

3-الحكمة: وهو وضع الشيء المنسب في المكان المناسب

4 -الحكم: والحكم من نصبه القاضي للحكم بين الناس ومحاولة الإصلاح بينهم، ومن ذلك قوله سبحانه وتعالى: "وإن خفتم شقاق بينهما فابعثوا حكما من أهله وحكما من أهلها إن يروا إصلاحا يوفق الله بينها "[3]

لم يتم التوصل إلى مرادف محدد لمصطلح" coperate gouvernance" باللغة العربية ويطلق عليه في بعض البلدان بالحاكمية المؤسسية أو التحكم المؤسسي وفي بلدان أخرى يسمى حوكمة الشركات وبحسب البعض فإنه وبعد العديد من المحاولات والمشاورات مع عدد من خبراء اللغة العربية والاقتصاديين والقانونيين المهتمين بهذا الموضوع، تم اقتراح مصطلح حوكمة الشركات.

الحوكمة اصطلاحا: لم تتفق الكتابات حول مفهوم واضح ومحدد لمصلح حوكمة المؤسسة، حيث أخذ المفكرون والباحثون وكذا المنظمات الدولية والمهنية بالتسابق لتعريفها، وقد رجع تنوع التعاريف إلى التداخل في العديد من الأمور التنظيمية والاقتصادية والمالية والاجتماعية، وهو الأمر الذي يؤثر في كل مجتمع

[1]Abdelaziz amokrane le regime et le statut juridique des codres dirigeant de gouvernance des entreprises publique economiquepremiere، paris 2004 ، p 17 .

[2]نرمين أبو العطا، **حوكمةا لمؤسسات ، سبيل التقدم مع القاء الضوء علي القرية المصرية** ،ورقة الأعمال ، مصر ،2005ص2

[3]عبد المجيد الصلاحيين ،**حوكمة في المؤسسات المالية الإسلامية** ، مؤتمر الخدمات المالية الإسلامية الثاني ، طرابلس ، ليبيا ،201 ، ص 4

واقتصاد على حدى، إلا أنه يمكننا سرد مجموعة من التعاريف ثم نحاول من خلالها استنباط الخصائص الأساسية لحوكمة المؤسسات.

يعرف *طارق عبد العال حماد* الحوكمة على أنها: "النظام الذي يتم من خلاله توجيه أعمال المنظمة ومراقبتها على أعلى مستوى من أجل تحقيق أهدافها والوفاء بالمعايير اللازمة للمسؤولية والنزاهة والصراحة "فقد وصف تقرير (Cadbury) عام 1992 حوكمة المؤسسات بأنها: "نظام بمقتضاه تدار المؤسسات وتراقب[1].

تعرف *مؤسسة التمويل الدولية* (ifc) الحوكمة بأنها: "النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها"كما تعرفها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (oecd) بأنها: "مجموعة من العلاقات فيما بين القائمين على إدارة الشركة ومجلس الإدارة وحملة الأسهم وغيرهم من المساهمين[2]".

بينما عرفها *البنك الدولي* 1992: "الحكم الراشد مرادف التسيير الاقتصادي الفعال والأمثل، الذي يسعى للإجابة عن مختلف الانتقادات الخاصة والموجهة للدول والمؤسسات التي تشكك في الإصلاحات الهيكلية المسيرة بطريقة علوية أي من الأعلى نحو الأسفل والتي أدت إلى فراغ مؤسساتي بدل تعبئة قدرات وطاقات المجتمع، التي يزخر بها"[3].

وبالتالي يمكننا أن نستخلص من التعاريف السابقة أن حوكمة الشركات نظام يهتم بإيجاد وتنظيم التطبيقات والممارسات السليمة للقائمين على إدارة الشركة ، يتضمن العديد من العناصر والمبادئ ، الإجراءات التي تعمل معا على توزيع الحقوق والمسؤوليات بين الأطراف المختلفة المشاركة في المنظمة ووضع

القواعد والإجراءات المتعلقة بشؤون المنظمة بما يحافظ على حقوق حملة الأسهم وحملة السندات والعملين بالشركة وأصحاب المصالح وغيرهم"[4].

[1] طارق عبد العاد حمادة ،**حوكمة الشركات ، المفاهيم ، المبتدئ ، النجارب ، المتطلبات** ، الدار الجامعية ، القاهرة ،2009،ص69

[2] جبار عبد الرزاق ،**الالتزام بمتطلبات لجنة بازل كمدخل لارسال الحوكمة في القطاع المصرفي العربي ، حالة دول الشمال** ، مجلة اقتصادية شمال افريقيا ، العدد السابع ، الجزائر ، ص76.

[3] بلعاد يعمر ،جابو حدو رضا ، **دور الحوكمة الشركات في إرسال قواعد الشفافية و الإفصاح** ، الملتقي الدولي الأول حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة واقع و أفات و رهانات جامعة أم بواقي ، 7و8 ديسمبر 2010 ،ص3.

[4] هاني محمد خليل ،**مدى تأثير تطبيق حوكمة الشركات علي فجوة التوقعات في مهنة المراجعة في فلسطين** ، مذكرة استكمال متطلبات شهادة الماجستر محاسبة و تمويل ، الجامعة الإسلامية ،غزة ،2009 ،ص22-23 .

3-تطور حوكمة الشركات

في القرن التاسع عشر ساهمت القوانين الحكومية في تعزيز حقوق مجالس الإدارة الشركات في ان تحكم دون أن يشترط موافقة جميع المساهمين وفي ذلك الحصول علي المزايا قانونية مثل حقوق التقييم بهدف جعل حوكمة الشركات أكثر كفاءة ومنذ ذلك الوقت أدت مخاوف المساهمين إلي المزيد من الدعوات المتكررة لإجراءات إصلاحات وفي القرن العشرين في الفترة التي أعقبت مباشرة وول ستريت فكر علماء القانون بدراسة الشركة الحديثة و الملكية الخاصة حيث رسخ ***يوجين فاما و مايكل جنين*** قانون فكرة الفصل بين الملكية ز السيطرة و نظرية الوكالة كوسيلة لفهم حوكمة الشركات [1].

و لقد ركزت نظرية الوكالة وما ارتبط بها من إلقاء الضوء على المشاكل التي تنشأ نتيجة تعارض المصالح بين أعضاء مجلس إدارة الشركات و بين المساهمين الي زيادة الاهتمام و التفكير في ضرورة وجود مجموعة من القوانين و اللوائح التي تعمل علي الحماية مصالح المساهمين و الحد من التلاعب المالي و الإداري الذي يقوم به أعضاء مجالس الإدارة بهدف تعظيم مصالحهم الخاصة وذلك باعتبارهم الجهة التي تمسك بزمام الأمور داخل الشركات عليه قامة العديد من دول العالم بالاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات عن طريق القيام كل من الهيئات العلمية بها و المشرعين بإصدار مجموعة من اللوائح و القوانين و التقارير التي تؤكد علي أهمية التزام الشركات بتطبيق تلك المبادئ ففي الولايات المتحدة الأمريكية مثلا أدي تطور السوق المال و و جود هيئات رقابية فعالة تعمل علي المراقبة و تشرف علي شفافية البينات و المعلومات التي تصدرها الشركات التي تعمل بها بالإضافة إلي تطور الذي وصل إليه مهنة المحاسب و المراجعة إلي زيادة الاهتمام بمفهوم حوكمة، وفي عام 1987قامت اللجنة الوطنية و الخاصة بالانحرافات في إعداد القوائم المالية بإصدارها تقريرها المسمى (Treadwa Commission) والمتضمن مجموعة من التوصيات الخاصة بتطبيق قواعد حوكمة الشركات وما يتعلق بها من حدوث عمليات الغش و التلاعب في إعداد القوائم المالية[2].

قد أثار موضوع حوكمة الشركات جدلا كبيرا في المملكة المتحدة في أواخر الثمانينات وأواخر التسعينات بعد انهيار كبرى الشركات وقطاع المصارف مما زاد قلق المستثمرين على استثماراتهم، الأمر الذي أدى ببورصة لندن للأوراق المالية أن تقوم بتشكيل لجنة عام 1991م، وتحددت مهامها بوضع مشروع للممارسات المالية لمساعدة الشركات في تحديد و تطبيق الرقابة الداخلية لتجنب الخسائر، وفي عام 1992متم إصدار أول تقرير عن هذه اللجنة ركزت عن دراسة العلاقة بين الإدارة و المساهمين، ثم توالت العديد من الدول بإصدار تقاريرها للصلاح ممارسة الشركات لأعمالها، و كذلك قامت الدول العربية بتوجه حقيقي نحو الاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات ولو متأخر، و علي سبيل المثال جمهورية مصر العربية التي كان لها دورا رياديا في سنة 2000م، وبذلك الموضوع فعلا تمت دراسة وتقييم مدى التزام مصر بالقواعد

[1] عبد الصبور عبد القوي علي المصري، **التنظيم القانوني لحوكمة الشركات، مكتبة القانون و الاقتصاد**، الرياض، 2012، ص21.

[2] محمد مصطفى سليمان، **حوكمة الشركات و معالجة الفساد المالي و الإداري**، ط 1، دار نشر الثقافة، الاسكندارية،2006،ص12-14.

والمعايير الدولية لحوكمة الشركات، و هناك جهود لبعض الدول العربية الأخرى التي تسعي للالتزام بقواعد حوكمة الشركات حيث تم الاتفاق بين منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية و البنك الدولي علي زيادة التعاون و الحوار في مجال حوكمة الشركات، وذلك استجابة للحاجة المتزايدة للدول التي ترغب في تقوية هذا النظام[1].

المطلب الثاني: أهداف وأهمية حوكمة الشركات

يعد أسلوب حوكمة الشركات وسيلة تمكن المجتمع من التأكد من حسن إدارة الشركات بطريقة تحمي أموال المستثمرين و المقرضين، كما يؤدي إلى خلق ضمانات ضد الفساد و سوء الإدارة ، و ستظهر ذلك من خلال إيضاح الأهداف التي تصبو الحوكمة إلى تحقيقها .

1-أهداف حوكمة الشركات

تساهم حوكمة الشركات في تحقيق مجموعة من الأهداف التي أشار إليها عدد من الباحثين و يمكن تلخيصها كما يل[2]:

- ✓ الفصل بين الملكية والإدارة الرقابة على الأداء.
- ✓ تحسين الكفاءة الاقتصادية للشركات.
- ✓ إيجاد الهيكل التنظيمي الملائم لتحقيق أهداف الشركة ووسائل تحقيق تلك الأهداف.
- ✓ عدم الخلط بين مسؤوليات المدربين التنفيذيين ومجلس الإدارة ومسؤوليات أعضائه.
- ✓ المراجعة والتعديل للقوانين الحاكمة لأداء الشركات بحيث تتحول مسؤولية الرقابة إلى كلا الطرفين وها مجلس الإدارة للشركة والمساهمون ممثلين في الجمعية العمومية للشركة.
- ✓ العدالة والشفافية والمعاملة النزيهة لجميع الأطراف ذوي المصلحة المشتركة.
- ✓ حماية حقوق المساهمين بصفة عامة سواء أقلية أو أغلبية وتعظيم عوائدهم.
- ✓ تحسين وتطوير الشركة ومساعدة المديرين ومجلس الإدارة على بناء استراتيجية سليمة.
- ✓ تجنب حدوث أزمات حتى في الدول التي لا توجد للشركات تعامل نشط في الأسواق المالية.
- ✓ تحسين خاصية ومصداقية المعلومات وسهولة فهمها.
- ✓ الحد من استغلال السلطة في غير المصلحة العامة.

مما سبق يتضح لنا أن هذه الأهداف تتطلب مجلس إدارة قوي لتحقيق ومراقبة الأداء الأمثل، واستخدام الأسلوب الناجح للممارسة السلطة بهدف محاربة الفساد المالي والإداري بكل أنواعه، وخلق أنظمة للرقابة ذو فعالية وحسن تسيير موارد الشركة للحرص على استمرار قدرتها التنافسية، وتعميق وتفعيل دور السوق المالي وجلب الاستثمارات لخلق تنمية قوية واستقرار نسبي للدول.

---

[1] زبيدي البشير، **دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة التقارير المالية و تحسين الأداء المالي**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة مسيلة،2016،ص14-15.

[2] عدنان بن حيدر بن درويش، **حوكمة الشركات و دور مجلس الإدارة**، اتحاد المصارف العربية، لبنان، 2007، ص32.

2-أهمية حوكمة الشركات

حظيت حوكمة الشركات باهتمام بالغ في السنوات الأخيرة وذلك لأسباب كثيرة منها اهتمام الدول والشركات باجتذاب الاستثمار وتحسين الأداء فإن الفضائح المالية والحروب الأموال ألقت بظلال مظلمة على الاقتصاديات في جميع أرجاء العالم ومن ثم فإن الإرشادات الموجودة حاليا ينبغي إليها باعتبارها مكون من بين العديد من المكونات الضرورية وغير الكافية حتى الآن الإقامة نظام سليم لحوكمة الشركات ومن هنا يمكن تلخيص أهمية حوكمة الشركات في النقاط التالية:

- 1 – تخفيض المخاطر.
- 2 –تعزيز الأداء.
- 3 –تحسين الوصول إلى الأسواق المالية.
- 4 –زيادة القابلية التسويقية للسلع والخدمات.
- 5–إظهار الشفافية وقابلية المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية[1].

ويمكن توضيح هذه النقاط من منظور مستخدميها وذلك كما يلي:

أولا: أهمية الحوكمة بالنسبة للشركات.

– يتمكن من رفع الكفاءة الاقتصادية للشركة من خلال وضع أسس للعلاقة بين مديري الشركة والمساهمين ومجلس الإدارة

–تعمل على وضع الإطار التنظيمي الذي يمكن من خلاله تحديد أهداف الشركة وسبل تحقيقها من خلال توفير الحوافز المناسبة لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية لكي يعملوا على تحقيق أهداف الشركة التي تراعي مصالح المساهمين

–تؤدي إلى الانفتاح على أسواق المال العالمية وجذب قاعدة عريضة من المستثمرين (بالأخص المستثمرين الأجانب) التمويل المشاريع التوسعية، فإذا كانت الشركات لا تعقد على الاستثمارات الأجنبية يمكنها زيادة ثقة المستثمر المحلي، وبالتالي زيادة رأس المال بتكلفة أقل.

– تحظى الشركات التي تطلق قواعد الحكومة بزيادة ثقة المستثمرين لأن تلك القواعد تضمن حماية حقوقهم ولذلك نجد أن المستثمرين في الشركات التي تطبق قواعد الحوكمة جيدا قد يقوموا بالتفكير جيدا قبل بيع

1مصطفى نجم البشاري، **أهمية تطبيق معايير الحوكمة لتفعيل نظم المراجعة الداخلية للمؤسسات العامة بالسودان**، مؤتمر المراجعة الداخلية الأول بالسودان ،20 و21 يناير 2008، ص 17.

أسهمهم في تلك الشركات حتى عندما تتعرض لأزمات مؤقتة تؤدي إلى انخفاض أسعار أسهمهم لثقتهم في قدرة الشركة على التغلب على تلك الأزمات مما يجعل تلك الشركات قادرة على الصمود في فترة الأزمات.

ثانيا: أهمية الحوكمة بالنسبة للمساهمين.

– تساعد في ضمان الحقوق لكافة المساهمين مثل حق التصويت، حق المشاركة في القرارات الخاصة بأي تغيرات جوهرية قد تؤثر على أداء الشركة في المستقبل.

–الإفصاح الكامل على أداء الشركة والوضع المالي والقرارات الجوهرية المتخذة من قبل الإدارة العليا، يساعد المساهمين على تحديد المخاطر المترتبة على الاستثمار في هذه الشركات[1].

ثالثا: أهمية الحوكمة من الناحية الاقتصادية

تتمثل في طريقة تحديد النشاط الاقتصادي، لها تأثير قوي على تخطيط الأعمال ونشاط الاستثمار وخفض تكاليف المعاملات في تكاليف التنظيم وإدارة الأعمال وتمثل تكاليف المعاملات ما يلي :

– تكلفة بيع وشراء السلع والخدمات والحصول على التحويل ورأس المال.

– تكلفة ضمان وتنفيذ حقوق الملكية والحصول على معلومات بشأن الأعمال وفرص الشراكة.

– تكلفة تكوين المؤسسات وتنظيمها.

– تكلفة نقل وتصدير واستيراد السلع والالتزام باللوائح والتمثيل الحكومي أهم مشكل تعاني منه المؤسسات سواء كانت صغيرة أو متوسطة هو التأثير النسبي لارتفاع تكاليف المعاملات لأنها تضمن عناصر كثيرة هذا ما يؤثر سلبيا على حجم هيكل المؤسسات[2]

رابعا: أهمية الحوكمة من الناحية القانوني

يهتم القانونيون بمبادئ واليات حوكمة المؤسسات كونها تعمل على الوفاء بكافة حقوق الأطراف المنتمية للمؤسسة من:

حملة الأسهم، مجلس الإدارة، المديرين التنفيذيين العاملين، المقرضين وأصحاب المصالح.... وغيرهم

[1]قصاص قيحة، حوكمة المؤسسات العائلية في الجزائر، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، تخصص حوكمة المؤسسات، جامعة تلمسان، 2002، ص 35.

[2]صديقي خضرة، التأصيل النظري لماهية حوكمة المؤسسات و العوائد المحققة من جراء تبنيها، المؤتمر الوطني الثاني حول متطلبات إرساء مبادئ الحوكمة في إدارة الميزانية العامة للدولة، جامعة البويرة يومي 30 و 2012 31 / 10 / ، ص4- 53

من هذا المنطق فإن التشريعات واللوائح المؤسسة العمل المؤسسة تعد بمثابة العمود الفقري لمبادئ واليات الحوكمة التي تعمل على ضبط العلاقة بقوانين وقرارات محددة بين الأطراف المنتمية للمؤسسة، وتتداخل قواعد حوكمة المؤسسات بعدد من القوانين مثل: قوانين المؤسسات، أسواق المال، البنوك، المحاسبة والمراجعة، المنافسة المشروعة ومنع الاحتكار، قانون الضرائب والعمل .

كما أنها تعمل على تنفيذ العقود بطريقة فعالة، وفي هذا الصدد اقترحت مؤسسة التمويل الدولية في 2002 بأن يتم إصدار بنود تشريعية لحوكمة المؤسسات (codes of corperate gouvernance) تتضمن أسواق المال والمؤسسات.

رغم اختلاف القوانين والأنظمة الأساسية لمرتبطة بحوكمة المؤسسات إلا أن الأنظمة القانونية تعد عاملا أساسيا الضمان تطبيق جيد لقواعد الحوكمة ، هذا فضلا عن أهمية معايير الإفصاح والشفافية والمراجعة والمحاسبة .

خامسا: أهمية الحوكمة من الناحية المحاسبية والرقابية

الأمر الذي فوق أهمية هو مدى كفاءة المناخ التنظيمي والرقابي، وأن أهمية دور أجهزة الإشراف في متابعة الأسواق تزداد من خلال التركيز على ثلاثة عوامل أساسية: الإفصاح، الشفافية، والمعايير المحاسبية السليمة، وسعيا لضمان المزيد من الانضباط أصدرت الولايات المتحدة تشريعا جديدا أطلق عليه اسم " sarbanes Oxley"ينص على أهمية انتهاج آليات دورية وسريعة لضمان الحصول على الإفصاح والشفافية المطلوب، كما يدعو إلى تشكيل لجان من أعضاء مستقلين لمتابعة أعمال مراجعة الحسابات والقوائم المالية بحياد تام، كما يشير أيضا إلى أهمية إنشاء جهاز متابعة ومراقبة أداء مؤسسات المحاسبة والمراجعة وضمان كفاءة أداء مهامها[1].

المطلب الثالث: مبادئ وخصائص حوكمة الشركات

يمثل موضوع حوكمة الشركات واحد من أبرز الموضوعات التي حازت اهتماما دولية واسعة، لاسيما منذ منتصف عقد التسعينات، خاصة من قبل الهيئات الاقتصادية الدولية مثل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، والتي سعت للتوصل إلى وضع أسس ومفهوم ومبادئ الحوكمة الشركات، حيث يعد مبدأ الإفصاح من أهم المباني الخاصة بالحوكمة، وموضوع الحوكمة يتمتع بمجموعة

[1] بتول محمد نوري ، على خلف سلمان،حوكمة المؤسسات و دورها في تخفيض المنظمات الحديثة، بجامعة البليدة، 18و 19ماي 2011،ص8

من الخصائص تعمل على تفعيلها وتكامل الجوانب الفكرية الخاصة بالشركة بما تعمل على تحقيق أهدافها، وهذا المطلب يوضح مبادئ وخصائص حوكمة الشركات.

1-مبادئ حوكمة الشركات

المقصود بمبادئ حوكمة الشركات مختلف القواعد والنظم والإجراءات التي تحقق أفضل حماية وتوازن بين مصالح مثيري الشركة والمساهمين فيها، وأصحاب المصالح الأخرى المرتبطة بها، حيث صرحت منظمةالتعاون الاقتصادي والتنمية بعدم وجود نموذج جيد وموحد لحوكمة الشركات، حيث أن المبادئ بطبيعتها تتطور وتتغير خلال التغير والتطور في الشركات.

في اجتماع عقد في الفترة 27 /28 افريل عام 1998 مطلب مجلس منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، بوضع مجموعة من المبادئ والإرشادات الخاصة يحوكمة الشركات، ولقد شملت المبادئ الصادرة عن تلك المنظمة 5 مبادئ تم تعديلها سنة 2004 لتشمل 6 مبادئ وهذه المبادئ هي:

المبدأ الأول: توافر إطار فعال لحوكمة الشركات

يؤكد هذا المبدأ على أنه ينبغي على إطار حوكمة الشركات أن يشجع على رفع مستوى الشفافية وكفاءة الأسواق، وأن يتفق مع أحكام القانون، ويحدد بوضوح توزيع المسؤوليات بين مختلف الجهات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية، وقد ركز هذا المبدأ على الجوانب التالية[1]

- ينبغي وضع إطار حوكمة الشركات بهدف أن يكون ذا تأثير على الأداء الاقتصادي الشامل ونزاهة الأسواق والحوافز التي يقدمها للمشاركين في السوق، وتشجيع قيام أسواق مالية تتميز بالشفافية والفعالية .إن المتطلبات القانونية والرقابية التي تؤثر على ممارسة حقوق حوكمة الشركات في نطاق اختصاص تشريعي ينبغي أن تكون ذات شفافية وقابلية للتنفيذ وأن تتوافق مع أحكام القانون أن تنص التشريعات على توزيع المسؤوليات بين الهيئات المختلفة بشكل واضح مع ضمان خدمة المصلحة العامة .
- تتمتع كل من الهيئات الإشرافية والرقابية والتنفيذية المسؤولة عن تنفذ القانون بالسلطة والنزاهة وتوفير الموارد اللازمة للقيام بواجباتها بأسلوب مهني وبطريقة موضوعية، فضلا على أن أحكامها وقراراتها ينبغي أن تكون في الوقت المناسب وتتميز بالشفافية مع توفير الشرح الكافي لها .أكد هذا المبدأ على أنه ينبغي أن يشجع إطار حوكمة الشركات على كفاءة وشفافية الأسواق، وأن يكون متوافق مع

[1] بـراهمة كنزة، **دور التدقيق الداخلي في تفعيل حوكمة الشركات**، منكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في علوم القسير، جامعة قسنطينة2013 ، ص 20

أحكام القانون وأن يحدد بوضوح توزيع المسؤوليات بين مختلف الجهات الاشرافية والتنظيمية والتنفيذية، وأن يكون لدى هذه الجهات السلطة والنزاهة في القيام بواجباتها .

المبدأ الثاني: حماية حقوق المساهمين

ويتمثل هذا المبدأ في أنه ينبغي أن تتضمن مبادئ حوكمة الشركات حماية حقوق المساهمين والتي تتمثل على سبيل المثال في تامين أساليب تسجيل ونقل وتحويل ملكية الأسهم، الحصول على المعلومات الملائمة عن الشركة، والمشاركات في قرارات البيع أو تعديل أصول الشركة بما في ذلك عمليات الاندماج أو إصدار أسهم جديدة ويحقق هذا المبدأ من خلال ما يلي :

[1] تأمين وسائل التسجيل والنقل والتحويل الملكية الأسهم

- حضور الجمعية العامة والتصويت وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة
- الحصول على المعلومات المختلفة.
- ممارسة الرقابة على أداء الوحدات الاقتصادية.
- الحصول على حقوقهم في الأرباح.

المبدأ الثالث: المعاملة المتكافئة للمساهمين

ينبغي على اطار حوكمة الشركات أن يضمن معاملة متساوية لكافة المساهمين بما في ذلك مساهمين الأقلية والمساهمين الأجانب، وينبغي أن تتاح الفرصة لكافة المساهمين للحصول على تعويض فعال عن انتهاك حقوقهم، مما يبعث الثقة في نفس المستثمر[2].

حيث إن ثقة المستثمرين بأن رأس المال الذي سيقدمونه ستتم حمايته من إساءات الاستخدام أو إساءات التخصيص من جانب من يرى الشركة أو مجلس الإدارة أو المساهمين ذوي النسبة الحاكمة في الشركة، من العوامل الهامة في أسواق رأس المال حيث لا تكون هنا الفرصة أمام مجالس إدارة الشركة والمديرين والمساهمين ذوي النسبة الحاكمة القيام بنواحي نشاط تعمل على زيادة مصالحهم الخاصة على حساب المساهمين غير المسيطرين وهذه إحدى الطرق التي يمكن للمساهمين أن يحفظوا بها حقوقهم.

وقد أظهرت التجربة أن المحددات الرئيسية لدرجة احترام حقوق المساهم هي ما إذا كانت هناك طرق فعالة للحصول على تعويض للشكاوي وبتكلفة معقولة ودون تأخيره. كما تزداد ثقة مستثمري الأقلية عندما يوفر

[1] بتول محمد نوري ، على خلف سلمان، حوكمة المؤسسات و دورها في تخفيض المنظمات الحديثة، بجامعة البليدة، 18و 19ماي 2011،ص8

[2] محمد جميل حبوش، عشق التزام الشركات المساهمة العامة القطنية يقود حوكمة الشركات، نرسة مهمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبية والتمويل، الجامعة الإسلامية فلسطين ، 2007 ، س س 40-42

النظام القانوني آليات المساهمة الأقلية من خلال رفع دعاوي قانونية إذا ما توفرت لديهم أسس معقولة للاعتقاد بان حقوقهم قد تم انتهاكها، ويعتبر النص على آليات تنفيذ هذه من المسؤوليات الرئيسية للمشرعين والمنظمين، وهناك مجموعة من الإرشادات التي تؤخذ بعين الاعتبار التطبيق المبدأ المتعلق بالمعاملة المتساوية لحقوق المساهمين وهي :

- ينبغي أن يعامل المساهمين حملة طبيعة الأسهم نفسها معاملة متساوية.
- ينبغي منع التداول بين الداخليين في الشركة وتداول الشخص الصوري .
- ينبغي أن يطلب من أعضاء مجلس الإدارة والتنفيذيين الرئيسيين بالشركة أن يفحصوا مجلس الإدارة عما إذا كانت لهم سواء بشكل مباشر أو غير مباشر أو بالنيابة عن طرف ثالث في أي مصلحة مادية أو عملية أو موضوع يمس الشركة بطريقة مباشرة

المبدأ الرابع: دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات.

يقر الإطار الخاص بالقواعد المنظمة لحوكمة الشركات على ضرورة احترام حقوق أصحاب المصالح كما هي محددة في القانون ويشجع التعاون الفعال بين الشركات وأصحاب المصالح بالشركة لخلق الوظائف وتوفير الاستمرارية للشركات السليمة مالية، ووفقا للتالي[1]:

ضرورة احترام حقوق أصحاب المصالح التي يحميها القانون.

- إتاحة الفرصة لأصحاب المصالح للحصول على تعويض مناسب عن انتهاك حقوقهم.
- العمل على تطوير آليات مشارك3ة العاملين في تحسين الأداء.
- توفير المعلومات وفرض النقاد لها بأسلوب نوري وفي التوقيت المناسب.
- السماح لذوي المصالح بالاتصال بحرية بمجلس الإدارة للتعبير عن مخاوفهم تجاه التصرفات غير القانونية والمنافية لأخلاقيات المهنة.

المبدأ الخامس: الإفصاح والشفافية

ينص المبدأ على ضرورة القيام وفي الوقت المناسب بالإفصاح والشفافية عن كافة الموضوعات الهامة المتعلقة بالشركة بما في ذلك الوضع المالية الأداء، الرقابة ، حقوق الملكية وحوكمة الشركات ، ويتضمن هذا المبدأ على ما يلي[2] :

---

[1] اشرف درويش أبو موسى، **حوكمة الشركات و أثرها على كفاءة سوق شطين للأوراق المالية**، دراسة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل و الجامعة الاسلامية، فلسطين، 2008ء ص 29.

[2] اهمة كنزة، **دور التدقيق الداخلي في تفعيل حوكمة الشركات** ، مرجع سبق ذكره ص ص 24-25

ينبغي أن يشمل الإفصاح المعلومات التالية:

- النتائج الاستثمارية ونتائج التشغيل الخاصة بالشركة.
- أهداف الشركة.
- ملكية أسهم الأغلبية وحقوقهم في التصويت.
- أعضاء مجلس الإدارة وكبار المديرين
- سياسة مكافأة أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين الأساسين والمعلومات الخاصة بمؤهلاتهم وكيفية اختيارهم ومدى استقلالهم.
- العمليات المتعلقة بأطراف من أصحاب المصالح في الشركة أو أقاربهم.
- المخاطر الجوهرية المتوقعة
- الموضوعات المادية والجوهرية المتعلقة بالعاملين وأصحاب المصالح الآخرين.
- هياكل وسياسات قواعد حوكمة الشركات ومضمون قانون الحوكمة وأسلوب تنفيذه.

ب–ينبغي أن تعد المعلومات المفصح عنها استنادا إلى معايير محاسبية عالية الجودة، وتشمل المعلومات المالية وغير المالية.

ج–ينبغي إجراء التدقيق الخارجي السنوي لحسابات الشركة بواسطة مدقق مستقل كفء ومؤهل، وذلك بهدف تقديم ضمان خارجي وموضوعي لمجلس الإدارة والمساهمين بأن القوائم المالية تمثل فعلا المركز المالي للشركة وأداؤها في جميع المجالات المهمة.

د–ينبغي على المدققين الخارجيين أن يكونوا قابلين للمسائلة والمحاسبة أمام المساهمين، وعليهم أن يقوموا بممارسة كافة ما تقتضي العناية والاصول المهنية في عملية التدقيق .

هـ–ينبغي توفير قنوات نشر المعلومات من أجل تمكين الجهات المستفيدة من الوصول إليها بشكل عادل وبكلفة منخفضة وفي الوقت المناسب.

و–تعزيز التقارير بما يقدمه الوسطاء والمحللون ووكالات التقدير من مشورة ونصح ذات الصلة بقرارات المساهمين.

وعليه ينبغي أن يضمن إطار حوكمة الشركات تحقيق الإفصاح الدقيق في الوقت المناسب بشأن كل الأمور المتعلقة بالشركة، وأن يكون الإفصاح شامل ومن بينها الوضعية المالية والأداء والملكية وأسلوب ممارسة السلطة ، ضمان توفير قنوات توصيل المعلومات لمستخدميها في الوقت المناسب ، حيث يمثل الإفصاح

الجيد والشفافية في عرض المعلومات المالية وغير المالية أحد المبادئ والأركان الرئيسية التي تقوم عليها حوكمة الشركات .

المبدأ السادس: مسئولية مجلس الإدارة.

ينبغي في إطار حوكمة الشركات أن يضمن التوجيه والإرشاد الاستراتيجي للشركة ، والرقابة الفعالة المجلس الإدارة على المجلس ومحاسبة مجلس الإدارة على مسئوليته أمام الشركة والمساهمين .

ومن أهم مسئوليات مجلس الإدارة:

- إعداد إستراتيجية الشركة وتوجيهها، وخطط العمل الرئيسية، والموازنات التقديرية وسياسات المخاطر ووضع أهداف الأداء وإجراءات التغيرات إذا لزم الأمر.
- اختيار وتحديد المكافئات والرواتب والإشراف على كبار التنفيذيين بالشركة.
- مراعاة التناسب بين مكافئات كبار التنفيذيين بالشركة.

2-خصائص حوكمة الشركات

مما اشرنا إليه في التعاريف السابقة فإن مصطلح الحوكمة يشير إلى الخصائص التالية [1]:

1- **الانضباط:** يعني إتباع سلوك أخلاقي مناسب وصحيح، وهذا الانضباط يتحقق من خلال

- بيانات واضحة للجمهور
- وجود الحافز لدى الإدارة اتحاد تحقيق سعر أعلى للسهم
- الالتزام بالأعمال الرئيسية المحددة بوضوح
- التقدير السليم لحقوق الملكية

2- **الشفافية:** يقصد به تقليم صورة حقيقية لكل ما يحدث، كما تتي العلنية في مناقشة الموضوعات، وحرية تداول المعلومات كما تتحقق هذه الشفافية من خلال:

- الإفصاح عن الأهداف المالية بدقة.
- نشر التقرير السنوي في موعده.
- الحفاظ على المعلومات وعدم تسريبها قبل الإعلان عنها.
- الإفصاح العادل عن النتائج الختامية.
- تطبيق معايير المحاسبة الدولية.

[1] نرمين أبو العطا، **حوكمة المؤسسات سبيل التقدم مع القاء الضوء علي القرية المصرية** ، ورقة عمل ، مصر 2005.

- تحديث المعلومات على شبكة الانترنت.

3- **الاستقلالية:** ويعني لا توجد تأثيرات وضغوط غير لازمة للعمل وتتحقق من خلال

- وجود رئيس مجلس إدارة مستقل عن مجلس الإدارة العليا.
- وجود لجنة مراجعة يرأسها عضو مجلس إدارة مستقل.
- وجود لجنة لتحديد المكافآت يرأسها عضو إدارة مستقل.
- وجود مراجعين خارجيين غير مرتبطين بالمؤسسة.

4- **المساءلة:** أي إمكانية تقييم وتقدير أعمال مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية عن طريق تقاسم كشف حساب من تصرف ما وتشمل المساءلة جانبين هما: التقييم ثم التواب أو العقاب. ويعني أن يتم أولا تقييم العمل ثم محاسبة القائمين عليه وتتحقق من خلال:

- ممارسة العمل بعناية ومسؤولية والترفع عن المصالح الشخصية
- التصرف بشكل فعال ضد الأفراد الذين يتجاوزون حدودهم
- التحقيق الفوري في حالة إساءة الإدارة العليا.

5- **المسؤولية:** أي وجود مسؤولية أمام جميع الأطراف ذوي المصلحة في المؤسسة تتحقق إذا كانت هناك:

- وجود لجنة مراجعة ترشح المراجع الخارجي وتراقب أعماله.
- وجود لجنة مراجعة تراجع تقارير المراجعين الداخليين وتشرف على أعمال المراجعة الداخلية؛
- الاجتماعات الدورية لمجلس الإدارة
- عدم قيام مجلس الإدارة الإشرافي بذور تنفيذي.

6- **العدالة:** يجب احترام حقوق مختلف مجموعات أصحاب المصلحة في المؤسسة تتحقق العدالة عن طريق

- المكافآت العادلة لأعضاء مجلس الإدارة.
- المعاملة العادلة لكافة الموظفين.
- حماية حقوق المساهمين.
- إعطاء المساهمين حق الاعتراض عنده إساءة حقوقهم.

7- **المسؤولية الاجتماعية:** ويقصد بها المؤسسة كمواطن جيد يتحقق هذا من خلال

- وجود سياسة واضحة تؤكد التمسك بالسلوك الأخلاقي

– وجود سياسة توظيف واضحة وعادلة.

يتضح أن الشفافية والمساءلة والمصداقية تعد من العوامل المهمة لتفعيل الحوكمة وتطوير الأطر المؤسسية وتحسين كفاءة أداء الأجهزة الحكومية والخاصة مما يؤدي في النهاية إلى رفع معدل النمو الاقتصادي وتفعيل درجة المشاركة لجميع أفراد المجتمع ومؤسساته في صنع القرارات والقوانين، ومراقبة مستوى الأداء[1].

[1] نرمين أبو العطا مرجع سبق ذكره ص5

المبحث الثاني: حوكة الشركات (آلياتها ومحدداتها)

إن عدم إظهار البيانات و المعلومات المعبرة للأوضاع المالية لهذه الشركات، أدى لحدوث انهيار كثير من الشركات بسبب عدم إظهار البيانات و المعلومات المعبرة لأوضاع المالية لهذه الشركات.

مما أدى إلي الاعتماد علي محددات واليات و أطراف المستخدمة لهذه المعلومات في اتخاذ القرارات .

المطلب الأول: محددات وآليات حوكمة الشركات.

1- محددات حوكمة الشركات

وتتمثل محددات حوكمة الشركات فيما يلي:

1.1- المحددات الخارجية:

وتشير إلى المناخ العام للاستثمار في الدولة، والذي يشمل على سبيل المثال القوانين المنظمة لنشاط الاقتصادي (مثل سوق المال والشركات وتنظيم المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية والإفلاس) وكفاءة القطاع المالي (البنوك وسوق المالي توفير التمويل اللازم للمشروعات. درجة تنافسية أسواق السلع وعناصر الإنتاج ، وكفاءة الأجهزة والهيئات الرقابية) هيئة سوق المال والبورصة في إحكام الرقابة على الشركات وذلك فضلا عن بعض المؤسسات ذاتية التنظيم التي تضمن عمل الأسواق بكفاءة (ومنها على سبيل المثال الجمعيات المهنية التي تضع ميثاق شرف للعاملين في السوق مثل ، المراجعين ، المحاسبين ، المحامين والشركات العاملة في سوق الأوراق المالية وغيرها) بالإضافة إلى المؤسسات الخاصة للمهن الحرة مثل المكاتب المحاماة والمراجعة والتصنيف الائتماني والاستشارات المالية والاستثمارية وترجع أهمية المحددات الخارجية إلى أن وجودها يضمن تنفيذ القوانين والقواعد التي تضمن حسن إدارة الشركة ، والتي تقلل من التعارض من العائد الاجتماعي والعائد الخاص[1].

1-2المحددات الداخلية:

وتشير إلى القواعد والأسس التي تحدد كيفية اتخاذ القرارات وتوزيع السلطات داخل الشركة من الجمعية العامة ومجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين، والتي يؤدي توافرها من ناحية وتطبيقها من ناحية أخرى إلى تقليل التعارض بين مصالح الأطراف الثلاثة، وتتكون داخل الشركات نفسها وتشمل:

- آلية توزيع السلطات داخل الشركة.

[1] صديقي مسعود ، نريس خاله،**دور حوكمة الشركات في تحقيق شفافية المعلومات المحاسبية لترشيد قرار الاستثمار** ، الملتقى الدولي لأول حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة ، واقع الأفق و رهانات ، أم البواقي **60**

– آلية و القواعد و الأسس الهامة لكيفية اتخاذ القرارات الأساسية في الشركة[1] .

2-آليات حوكمة الشركات

يتم تطبيق الحوكمة من خلال مجموعة من آليات التي يتم تصنيفها و تنفيدها بشكل رشيد و رقابة سلوك الإدارة العليا لاتخاذ القرارات.

تتمثل آليات حوكمة الشركات فيما يلي:

1.2-الآليات الداخلية لحوكمة الشركات

تنصب آليات حوكمة الشركات الداخلية على أنشطة وفعاليات الشركة، واتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق أهداف الشركة، ويمكن تصنيف آليات حوكمة الشركات الداخلية إلى ما يأتي:

1.1.2-مجلس الإدارة

بعد مجلس المراقبين أحسن أداة لمراقبة سلوك الإدارة، إذ أنه يحمي رأس مال المستثمر في الشركة من سوء الاستعمال من قبل الإدارة، وذلك من خلال صلاحياته القانونية في تعيين وإعفاء ومكافأة الإدارة العليا كما إن مجلس الإدارة القوي يشارك بفاعليه في وضع استراتيجية الشركة، ويقدم الحوافز المناسب للإدارة ويراقب سلوكها ويقوم أدائها، وبالتالي تعظيم قيمة الشركة. ولكي تكومن هذه المجالس فعالة ينبغي أن تكون في الموقف الذي يؤهلها للعمل لمصلحة الشركة، وفي ذات الوقت تأخذ الأهداف الاجتماعية للشركة بعين الاعتبار. كما يجب أن تمتلك السلطة اللازمة لممارسة أحكامها الخاصة بعيدا عن التدخلات السياسية والبيروقراطية في شؤونها، وتقوم باختيار الإدارة العليا، فضلا عن الإشراف المستمر على أداء الشركة والإفصاح عن ذلك [2].

2.1.2-التدقيق الداخلي

تؤدي وظيفة التدقيق الداخلي دورا مهما في عملية الحوكمة ، إذ أنها تعزز هذه العملية ، وذلك بزيادة قدرة المواطنين على مساءلة الشركة ، حيث يقوم المدققون الداخليون من خلال الأنشطة التي ينفذوها بزيادة المصداقية ، العدالة ، تحسين سلوك الموظفين العملين في الشركات المملوكة للدولة وتقليل مخاطر الفساد الإداري والمالي . فقد أكدت لجنة كادبيري cadbury comitéعلى أهمية مسؤولية المدقق الداخلي في منع

[1] هاني محمد خليل، مرجع سبق ذكره ص22-23

[2] محمد حمودة **نور اليات الحوكمة في مكافحة الفساد المالي** مقال منشور ، و 2012 / 5 / 2 62

اكتشاف الغش والتزوير ، ولتحقيق هذه الوظيفة الأهدافها يجب أن تكون مستقلة وتنظم بشكل جيد وتستند إلى تشريع خاص بها .

2.2-الآليات الخارجية لحوكمة الشركات

تتمثل آليات حوكمة الشركات الخارجية بالرقابات التي يمارسها أصحاب المصالح الخارجيين على الشركة، والضغوط التي تمارسها المنظمات الدولية المهتمة بهذا الموضوع ، حيث يشكل هذا المصدر أحد المصادر الكبرى المولدة لضغط هائل من أجل تطبيق قواعد الحوكمة .

ومن الأمثلة على هذه الآليات ما يأتي:

1.2.2-منافسة سوق المنتجات الخدمات وسوق العمل الإداري

تعد منافسة سوق المنتجات أو الخدمات أحد الآليات المهمة لحوكمة الشركات ، حيث إذ لم تقم الإدارة بواجباتها بالشكل الصحيح (أو أنها غير مؤهلة) ، فسوف تفشل في منافسة الشركات التي تعمل في نفس حقل الصناعة ، وبالتالي تتعرض للإفلاس . إذ إن منافسة سوق المنتجات أو الخدمات يهذب سلوك الإدارة، وبخاصة إذا كانت هناك سوق فعالة للعمل الإداريLabor market للإدارة العليا، وهذا يعني أن إدارة الشركة إلى حالة الإفلاس سوف يكون له تأثير سيء على مستقبل المدير وأعضاء مجلس الإدارة، إذ غالبا ما تحدد اختيارات الملائمة للتعيين أنه لا يتم إشغال مواقع المسؤولية من أعضاء مجلس الإدارة أو مديرين تنفيذيين سبق أن قادوا شركاتهم إلى الإفلاس أو التصفية.

2.2.2-الاندماجية و الإكتسابات

مما لا شك فيه أن الاندماج والاكتساب من الأدوات التقليدية لإعادة الهيكلة في قطاع الشركات في أنحاء العالم، وهناك العديد من الأدبيات والأدلة التي تدعم وجهة النظر التي ترى أن لاكتساب الية مهمة من آليات الحوكمة في الولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال)، و يدونه يمكن السيطرة على سلوك الإدارة بشكل فعال، حيث غالبا ما يتم الاستغناء عن خدمات الإدارات ذات الأداء المنخفض عندما تحصل عملية الاندماج أو الاكتساب

أما في الشركات المملوكة للدولة فتشير OECD إلى أن الحوكمة الصينية على سبيل المثال قد استفادت من هذه الإلية وذلك بعد إعطاء هذه الشركات قدرا من الاستقلالية في اتخاذ القرارات ومنها قرارات الاكتساب والاندماج، ولكن تبقى الدولة بحاجة إلى أن تتأكد من عدم الإضرار بحقوقها كمالك للأسهم جراء مثل هذه القرارات المهمة التي تتخذها الإدارات.

3.2.2-التدقيق الخارجي

يمثل التدقيق الخارجي حجر الزاوية لحوكمة جيدة للشركات المملوكة للدولة، إذ يساعد المدققون الخارجيون هذه الشركات على تحقيق المساءلة والنزاهة وتحسين العمليات فيها، ويغرسون الثقة بين أصحاب المصالح والمواطنين بشكل عام.

ويؤكد معهد المدققين الداخليين في الولايات المتحدة الأمريكية Institute of internal auditions على التدقيق الخارجي يعزز مسؤوليات الحوكمة في ال إشرافOversight، التبصر insight والحكمةforesight

- ينصب الإشراف على التحقق مما إذا كانت الشركات المملوكة للدولة تعمل ما هو مفروض أن تعمله، ويقيد في اكتشاف ومنع الفساد الإداري والمالي
- أما التبصر فإنه يساعد متخذي القرارات، وذلك بتزويدهم بتقوم مستقل للبرامج والسياسات العمليات النتائج.

4.2.2-التشريع والقوانين

لقد أثرت بعض التشريعات على الفاعلين الأساسيين في عملية الحوكمة ، ليس فيما يتصل بدورهم ووظيفتهم في هذه العملية ، بل على كيفية تعاملهم مع بعضهم ، فعلى سبيل المثال قد فرض قانونsarbanes Oxley actمتطلبات جديدة على الشركات المساهمة العامة ، وتتمثل بزيادة أعضاء مجلس الإدارة المستقلين ، وتقوية إشراف لجنة التدقيق على عملية إعداد التقارير المالية ، الطلب من المدير التنفيذي (ceo) ومدير الشؤون العامة (cfo) الشهادة على صحة التقارير المالية وعلى نظام الرقابة الداخلية ، ووضع خطوط اتصال فعالة بين المدقق الخارجي ولجنة التدقيق وتحديد قدرة المسؤولين في الشركة على المصادقة على المعاملات التي تخصهم في الشركة ، والتي قد تكون مضرة بمصالح المالكين وأصحاب المصالح الآخرين في الشركة ، كما أكد مسؤولية تعيين وإعفاء المدقق الخارجي والمصادقة على الخدمات غير التدقيقية التي يمكن أن تقدمها شركات التدقيق لزبائنها بلجنة التدقيق .

5-آليات حوكمة خارجية أخرىAnotherCorperate Gouvernance Mechanismes

هناك آليات حوكمة خارجية أخرى فضلا عما نقدم ذكره، تؤثر على فاعلية الحوكمة بطرق هامة مكملة للآليات الخري في حماية مصالح أصحاب المصالح في الشركة، ويذكر cohenetelأنها تتضمن ولكن تقتصر على المنظمين ، المحللين الماليين وبعض المنظمات الدولية ، فعلى سبيل المثال تمارس منظمة الشفافية العالمية ضغوطا هائلة على الحكومات والدول من أجل محاربة الفساد المالي والإداري وتضغط

منظمة التجارة العالمية من أجل تحسين النظم المالية والمحاسبية وفي قطاع البنوك ، و تمارس الجنة بازل ضغطا من أجل ممارسة الحوكمة فيها.

المطلب الثاني: هياكل حوكمة الشركات

هناك نوعان شائعان لهياكل الشركات والمعروفان بالهيكل المركز والهيكل المشتت وهما كالآتي[1]:

1- الهيكل المركز (نظام الداخليين).

تتركز الملكية أو الإدارة في أيدي عدد قليل من الأفراد أو العائلات أو المديرين أو أعضاء مجلس الإدارة ولأنّ هؤلاء الأطراف يؤثرون بشدة على تشغيل وعمل الشركة يطلق عليهم الداخليون ومعظم الدول، وخاصة التي يحكمها القانون المدني لديها ملكية مركزة ونجدهم يتمتعون بملكية أغلبية أسهم الشركة ولهم أغلبية حق التصويت عن طريق التمثيل المباشر في مجلس الإدارة.

2- الهيكل المشتت (نظام الخارجيين).

في ضل هدا الهيكل هناك عدد كبير من أصحاب الأسهم يملك كل منهم عددا صغيرا من أسهم الشركة و عادة ما يكون هناك حافز لدي صغار المساهمين لمراقبة نواحي نشاط الشركة عن قرب كما أنهم يميلون إلى عدم المشاركة في القرارات أو السياسات الإدارية، و تميل الدول ذات القوانين القائمة على العرف مثل المملكة المتحدة و الولايات المتحدة إلى هيكل الملكية المشتتة في الشركات.

المطلب الثالث: الأطراف المعنية بتطبيق حوكمة الشركات

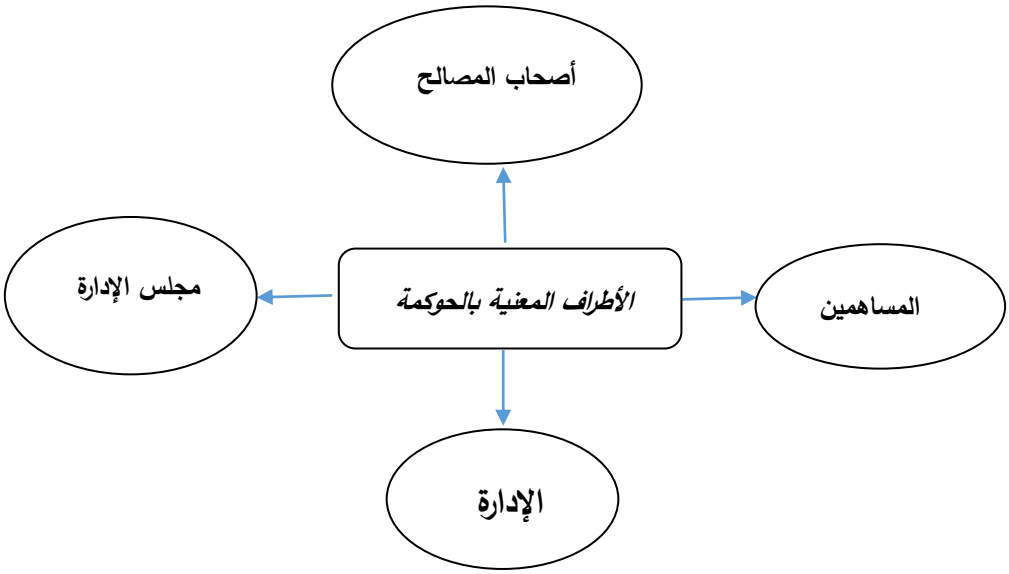

الشكل رقم1: الأطراف المعنية بالحوكمة

[1] محمد مصطفى سليمان، **حوكمة الشركات و دور...**، مرجع سبق ذكره، ص24.

ومن خلال الشكل أعلاه يتضح أنالأطراف المعنية بتطبيق حوكمة الشركات هي[1] :

1- المساهمين Shareholders:

هم من يقومون بتقديم رأس المال للشركة، عن طريق ملكيتهم للأسهم وذلك مقابل الحصول على تعظيم قيمة الشركة على المدى الطويل، ولديهم الحق في اختيار أعضاء مجلس الإدارة المناسبين لحماية حقوقهم.

2- مجلس ال إدارةBoard of Directors

وهم يمثل المساهمين وأيضا الأطراف الأخرى مثل أصحاب المصالح، يقوم باختيار المدرين التنفيذيين (توكل إليهم السلطة اليومية لأعمال الشركة)، بالإضافة إلى الرقابة على أدائهم، كما يقوم برسم السياسة العامة للشركة، وكيفية المحافظة على حقوق المساهمين.

3- الإدارة Mnagement

هي المسؤولة عن الإدارة اليومية للشركة، وتقديم التقارير الخاصة بالأداء إلى مجلس الإدارة، وتعتبر هي المسؤولة عن تعظيم أرباح الشركة، وزيادة قيمتها، إضافة إلى مسؤوليتها اتجاه الإفصاح والشفافية في المعلومات التي تنشرها للمساهمين.

4- أصحاب المصالح Stockholder

هم مجموعة من الأطراف لهم مصالح داخل الشركة، مثل الدائنين والموردين والعملاء والعمال والموظفين، ومن الملاحظ أن مصالح هؤلاء قد تتعارض مع بعضها البعض، فالدائنون يهتمون بقدرة الشركة على السداد، في حين يهتم العمال و الموظفين، بمدى مقدرة الشركة على الاستمرار.

[1]سناء عبد الرحيم، كجزء من متطلبات مادة الحوكمة وريادة الاعمال، هيكل حوكمة الشركات ،ص03

المبحث الثالث: ركائز حوكمة الشركات والعوامل المساعدة في تفعيلها.

تعتبر الركائز من الأسباب التي تعمل على زيادة مصداقية وشفافية تطبيق حكومات الشركات.

المطلب الأول: ركائز حوكمة الشركات

تعتبر ركائز الحوكمة الدعائم الأساسية التي يقوم عليها نظام حوكمة الشركات، وتتمثل في الآتي

1- الإفصاح والشفافية

يعتبر الإفصاح من المفاهيم المحاسبية الجديدة في اللغة العربية تعني الظهور والوضوح وما تبين من الشيء من دلالة ويقصد به أيضا البيان وهو إظهار المقصود، فالإفصاح هو الإعلان عن الشيء أو أو الإبلاغ موجها إلى شريحة ومحددة من المجتمع، وقد يكون الإفصاح توجيهيا أو إلزاميا أو تثقيفيا حسب طبيعة الإفصاح والجهة الصادرة عنه[1] .

2-الرقابة والمساءلة

تسعى حوكمة الشركات من خلال هذه الركيزة إلى تفعيل دور الأطراف ذات المصلحة في الرقابة على المؤسسة وما عملتها وتتمثل هذه الأطراف في [2]:

2.1-أطراف رقابية عامة: هذه الأطراف لا تدخل في طريقة عمل المؤسسة وتفاصيل تسييرها الدقيقة ولكن يمكنها أن تتنق في حال ملاحظتها لإخلال بشروط معينة من طرف الشركة أو الإلزاميا بتطبيق قواعد ومبادئ معينة تساعد في تحقيق الإفصاح والشفافية أو تساعد في حماية مصالح معينة ، ومن بين هذه الأطراف البورصة و البنك المركزي .

2.2-أطراف رقابية مباشرة:

في الأطراف التي تكون معنية بصفة مباشرة بأعمال المؤسسة ونتاج لدائها التي يجوز لها المساءلة المؤسسة عن تفاصيل عملي وأسباب نجاحها وفشلها، ويمكن لبعض هذه الأطراف اطلاع بصفة مباشرة **ودورية على** تفاصيل عمل الشركة ومختلف سجلاتها ومراقبتها مثل لجنة المراجعة والمدققين الخارجيين والداخليين، والمساهمين ومجلس الإدارة.

---

[1] قرواني أسامة ،**اثر تطبيق حوكمة الشركات علي جودة المعلومات المحاسبية** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستر ، جامعة عمار الثليجيبالاغواط ، الجزائر 2011-2012 ص15.

[2] بوالزليفة صابر ، **دور حوكمة الشركات الصناعية في تحقيق التنمية المستدامة**، مذكرة لنيل شهادة الماجستر ، جامعة فرحات عباس سطيف ، الجزائر ،2013-2014 ،ص24 .

3.2-أطراف رقابية أخرى:

توجد أطراف أخرى يمكن لها مراقبة ومساءلة المؤسسة عن بعض عملياتها ونتائجها نظرا لتأثرها بهذه الأعمال والنتائج، ومن بين هذه الأطراف أيضا نجد الموردين والعملاء والمقرضين

3-إدارة المخاطرة

إدارة المخاطر جزء جد مهم من حوكمة الشركات كونها تحمي الشركة من المخاطر التي يمكنا تتعرض إليها وبالتالي تحافظ على مصالح المساهمين وباقي الأطراف ذات المصلحة، كما وعرف(Erik 1993) إدارة المخاطر على أنها " إدارة الأحداث التي لا يمكن التنبؤ بها ، والتي قد تترتب عليها خسائر محتملة ، إذا لم يتم التعامل معها بشكل مناسب " ، وتتضمن عملية إدارة المخاطر ثلاثة مراحل أساسية

- تعريف الخطر
- قياس الخطر
- التعامل مع الخطر

ويجب أن تكون هناك عملية رسمية لتحديد وتقدير الخطر في كافة المستويات بالشركة، و يجب أن تتكون هناك سياسة رسمية التعامل مع المخضر تحت إشراف مجلس الإدارة ، أن يتم تحديد أدوار كافة الأشخاص المعنية بهده العملية وان تتوفر السجلات وتقارير خاصة بها .

ومنه لابد على الشركة من أمرين اثنين أولهما وضع نظام لإدارة المخاطر وثانيا الإفصاح وتوصيل المعلومات حول مخاطر المستخدمين وأصحاب المصالح، بالنسبة لنظام إدارة المخاطر يتضمن الأنشطة التالية [1]:

- تجميع المعلومات عن الأصول الخطرة بالشركة.
- تحديد التهديدات المتوقعة لكل أصل.
- تتبع مواطن الخلل الموجودة بالنظام والتي تسمح للتهديدات بالتأثير في الأصل.
- حساب الخسائر التي يمكن أن تتعرض لها الشركة إذا حدث التهديد المتوقع.
- تعيين وتقييم الأساليب والأدوات البديلة التي يمكن الاعتماد عليها لتدنيها وتجنب الخسائر المحتملة. تحديد الأساليب والأدوات التي قررت المنشأة الاعتماد عليها في إدارة المخاطر المحتملة وتطبيقها
- متابعة وتقييم نتائج الأساليب التي تم الاعتماد عليها في أدارة المخاطر.
- تطوير وتعديل أداء وممارسات إدارة المخاطر التوصل إلى نتائج أفضل.

[1]بوالزليفة صابر ، مرجع سبق دكره ،ص24-25

أما بالنسبة للإفصاح وتوصيل المعلومات الخاصة بالمخاطر المحتملة للأطراف ذات المصلحة فيجب أن يتم في الوقت المناسب وبالكيفية المناسبة.

المطلب الثاني: معايير قياس حوكمة الشركات.

هناك مجموعة من المعايير التي يتم بموجبها قياس مدي فعالية حوكمة الشركات، وذلك من خلال معايير تعكس وتوضح بصفة عامة القيم التي تسود وتؤثر على حوكمة الشركات، وتتمثل هذه المعايير في[1]:

1- وجود بيان بالتشريعات القوانين.

ونعني بذلك وجود بيئة قانونية وتشريعات توفر درجة عالية من الحماية للمستثمرين ومتمثلة في نظام قانوني يوضح حملة الأسهم و مختلف أصحاب المصالح، بالإضافة إلي نظام ضريبي واضح و مرن مع نضام قضائي مستقل. وتعد اللوائح والقوانين و التشريعات التي تصدرها الشركة من أفضل أساليب ممارسة سلطة الإدارة في مجلس الإدارة للشركة، و لكي تكون أكثر فعالية يجب توافر جملة من الشروط الضرورية منها:

- سهولة الحصول على هذه النصوص القانونية وإمكانية الاطلاع على مضمونها في أي لحظة.
- واضحة وسهلة الفهم، ولا تترك أي مجال للشك أو الاجتهاد .
- متسقة مع حزمة التشريعات الأخرى والمكملة لها.

2- مشاركة غير المدريين في صنع القرار.

مدى المشاركة النسبية لغير المديرين التنفيذيين في صنع القرارات وفي توجيه مسار العامل وتحديد مجالات النشاط أصبح أمر في غاية الأهمية، حيث من شأنه أن يوفر أداة جيدة للتوجيه والرقابة وتحقيق الإشراف المناسب وأكثر شفافية، فضلا على أن هذه المشاركة ستوضح الحقائق وتظهرها وتعمل على معالجة أي قصور أو انحراف، وبشكل سريع وجعله يتماشى مع الغايات والأهداف المرسومة للشركة.

3- الفصل بين المهام و الوظائف.

عادة ما يؤدي الفصل بين المهام وتقسيم العمل والأدوار بين المسؤولين التنفيذيين إلى خلق جو من الحيوية والفعالية في العمل، وتساعد على تحديد الرؤية الاستراتيجية، ورسم السياسات المستقبلية والتكتيكات التنفيذية المختلفة والتي يتم من وقت إلى أخر في العمل، ومدى اتساقه مع احتياجات ومتطلبات مصالح العمل وأصحاب رؤوس الأموال المستثمرة في الشركة.

4- وجود لجان متخصصة.

[1] محمد جلاّب، **دور لجان المراجعة في تفعيل حوكمة الشركات**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة بومرداس 2014،ص46.

و هي لجان تابعة لمجلس الإدارة و تقو م بالأعمال التي تحتاج إلى بحث و دراسات تفصيلية، و تتناول الأنشطة التي تحتاج لتطوير و التي من شأنها خلق أفكار و مناهج جديدة و عمليات إصلاح لفائدة الشركة، هذا سينجر عليه دعم الكفاءة و الفعالية داخل الشركة و قدرتها على تحقيق أهدافها، تتميز هذه اللجان في أنها تحل حلل وظائف مجلس الإدارة[1]، فهي تقوم برفع تقرير مفصل لمجلس الإدارة و هو صاحب الكلمة النهائية وعلية تلعب اللجان الدور الاستشاري للمجلس، و يتحمل المسؤولية الكاملة في إصدار التقارير المرفوعة و التي تساعد في فهم حقيقة ما يجري داخل الشركة، و مما يزيد اللجان مسؤولية الرقابة الداخلية و تحمل إدارة المخاطر التي تهدد الشركة[2].

5- درجة الإفصاح عن المرتب والمكافآت.

من مؤشر فاعلية حوكمة الشركات، درجة الإفصاح عن المرتبات والمكافآت لكبار المديرين، وما يتصل بها من إنجازات وأعمال تم القيام بها، ودرجة ما حققه كل منهم من نتائج، ومدى اتساقها مع ما يتم التعاقد عليه معه ودرجة الأداء والتحسين والتطوير الذي تم على يديهم ومدي تناسب الدخل الذي يحصلون عليه مع النتائج المقدمة للشركة ومن ثم الحكم على مدى كفاءة مجلس الإدارة مع إمكانية إحلالهم أو استمرار شغل هذه المناصب للأعضاء الحاليين[3].

[1] محمد جلاّب، مرجع سبق ذكره، ص 47.
[2] محمد مصطفى سليمان، **حوكمة الشركات و دور ...**، مرجع سبق ذكره ص 86.
[3] محمد جلاّب، مرجع سبق ذكره، ص 47.

خلاصة الفصل الاول:

أصبحت حوكمة الشركات من النظم الحتمية للقضاء على الاثار السلبية المترتبة عن الفساد المالي والإداري فهي نتيجة حتمية لرغبة المساهمين وأصحاب المصالح في تفادي تكرار الفضائح المالية التي مست الاقتصاد العالمي خلال القرن الماضي وبداية القرن الحالي.

حيث ان تبني نظام شفاف وعادل يؤدي الي خلق ضمانات ضد الفساد وسوء الإدارة، وذلك عن طريق تطبيق مبادئ الحوكمة التي ركيزتها الأساسية هي الإفصاح والشفافية من قبل الشركات المدرجة في الأسواق المالية، أي ان تطبيق الجيد والصحيح لحوكمة الشركات هو الركيزة الأساسية والفعالة لتعزيز الإفصاح والشفافية والتي تنعكس بالإيجاب على كفاءة السوق المالي وتمكن من حسن إدارة الشركات بطريقة تحمي أموال المستثمرين والمقرضين (وهي العناصر الشبه غائبة عن واقع المنطقة العربية الي حد كبير).

الفصل الثاني: عموميات حول جودة التقارير المالية

المبحث الأول: نظريات أدبية حول التقارير المالية

المبحث الثاني: خلفية النظرية لجودة التقارير

المبحث الثالث: حوكمة الشركات وأثرها في جودة التقارير المالية

تمهيد:

تعد التقارير المالية الواجهة التي تعرض من خلالها المحاسبة نتائج الأنشطة الاقتصادية والادارية والمالية وكلما كانت هذه التقارير دقيقة كلما عبرت بصدق عن نتائج الأداء والوضع المالي للوحدة الاقتصادية وأيا كان نوع نشاطها، وهي بمثابة التمثيل والتوزيع الرسمي للبيانات التي تمت معالجتها بشكل مطبوع حيث يستخدم كل من الادارة والموظفين مختلف التقارير من حيث الإطار الزمني والنوع والمدى والشكل والتوقيت والغرض.

خلال هذا الفصل سنلقي الضوء على ماهية التقارير المالية وأهدافها ومحدداتها ومحتواها في المبحث الأول، وجودة التقارير المالية والمعايير التي تزيد من تفعيل المعلوماتية من خلال دعم المصداقية وتفعيل دور المراجع الخارجي في المبحث الثاني، وسنتطرق للأثر الذي ينجر من تفعيل الحوكمة في تحقيق جودة التقارير ومدى العلاقة القائمة بين الحوكمة وجودة التقارير المالية في المبحث الثالث.

المبحث الأول: نظريات أدبية حول التقارير المالية

تعد التقارير والقوائم المالية أحد المصادر المعلومة التي يعتمد عليها المتعاملين في سوق المال في اتخاذ القرارات المتعلقة بتوجيه مدخراتهم فإن نجاح تلك القرارات يتوقف بدرجة كبيرة على مدى الملائمة.

المطلب الأول: مفهوم واهداف التقارير المالية

1-مفهوم التقارير المالية:

تعد التقارير المالية الواجهة التي تعرض من خلالها المحاسبة نتائج الأنشطة الاقتصادية والادارية والمالية وكلما كانت هذه التقارير دقيقة كلما عبرت بصدق عن نتائج الأداء والوضع المالي للوحدة الاقتصادية وأيان كان نوع نشاطها، وهي بمثابة التمثيل والتوزيع الرسمي للبيانات التي تمت معالجتها بشكل مطبوع حيث يستخدم كل من الادارة والموظفين مختلف التقارير من حيث الإطار الزمني والنوع والمدى والشكل والتوقيت والغرض[1]

وقد عرفت التقارير المالية على إنها " وسيلة لتوصيل المعلومات المالية النهائية وهي ليست غاية بحد ذاتها وإنما هي النتيجة النهائية لعمليات إعداد المعلومات المالية من أجل تحسين نوعية اتخاذ القرارات للأطراف الخارجية بينما تعكس القوائم المالية ببساطة نتائج الأداء [2]"

انالتقارير المالية ليست غاية بحد ذاتها بل وسيلة تهدف إلى تقديم معلومات ذات فائدة في اتخاذ القرارات وغالبا ما تكون هذه المعلومات بصورة تقريبية وليست دقيقة تماما حيث تعكس المعلومات الواردة في التقارير المالية بصورة واضحة التأثيرات المالية للعمليات والأحداث التي حدثت بالفعل[3].

التقارير المالية هي المخرجات والمعلومات النظام المحاسبي سواء أكانت تقارير خاصة، أم تقارير عامة، والتي تصدر في نهاية كل فترة مالية وتشمل معلومات مالية وغير مالية، وتمثل وسيلة لإيصال المعلومات لكافة المستفيدين والمستخدمين[4].

وتعرف التقارير المالية بانها اداة الكشف المعلومات والبيانات والحقائق وتعيين الإدارة والأشخاص والجهات المستفيدة في عملية اتخاذ القرارات السليمة، ويعد التقرير المالي الشريان الذي يعد ادارات المؤسسة خاصة كانت أم عامة بالبيانات والمعلومات المالية المفيدة وتقسم التقارير على قسمين هما[5]:

---

[1]الخزعلي، الاء شمس الدين، **نموذج حديث لمقترح لهرمية المعلومات المحاسبية الحكومية**، أطروحة دكتورة مقدمة الي مجلس كلية الإدارة والاقتصاد، بغداد عام 2007 ص148

[2]WilliamsJan R ,HakaSusan F, BehnerMark S , Carcello , Joseph V , "Financial &ManagerialAccounting ", Mc Graw – Hill Irwin , New Yourk 2008

[3]حماد، طارق عبد العال ،2007، **تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار ومنح الائتمان**، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية ص311

[4]Belkaoui, Ahmed R, (2004),**Accounting Theory**, 5th ed, London: Thomson Learning.

[5]الشرع ،علاء كريم ،2018 **دور لجان التدقيق في الحد من الممارسات من إدارة الأرباح واثرها علي جودة التقارير المالية المنشورة لشركات المساهم**, العامة العراقية / دراسة تطبيقية علي عينة من شركات التامين المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية مجلة المثني للعلوم الإدارية و الاقتصادية المجلد السابع العدد الأول.

- تقارير عامة: تكون وفقا للمعايير المحاسبية المتعارف عليها
- تقارير خاصة تعد استجابة لطلب معين فيما عرف

2-اهداف التقارير المالية

ان أهداف التقارير المالية ليست ثابتة بل تفرضها احتياجات المستخدمين الخارجيين الذين تنقصهم المعلومات التي يحتاجونها، ولذلك فان هذه الأهداف تتأثر بالبيئة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والقانونية[1] ، و علية فان التقارير المالية يجب أن تسعى إلى تحقيق ما يلي[2]:

- تقديم المعلومات المفيدة في اتخاذ القرارات الأعمال والقرارات الاقتصادية.
- تقديم المعلومات التي تساعد في الاستخدام كافة للموارد المساعدة في تقيم العوائد المخاط متعلقة بالاستثمار
- يساعد في الارتقاء بالإدارة الكف لدراس المال المصادر
- تساعد في خلق بيئة مناسبة القرارات تكون رأس المال ولذلك فاند دور التقارير المالية يتطلب تقديم معلومات عادلة ومحايدة وغير منجزة
- تقديم معلومات مفيد للمستمرين الحالين والمورقين والدارسين والمستخدمين الأخرين وذلك الاتخاذ القرارات المناسب
- تقديم معلومات تساعد في تقدير مقدار وتوفيق وعلم التأكد المتعلق بالمحتملات النقدية المتوقفة
- تقديم معلومات عن المصادر الاقتصادية للمنشأ.
- تقديم معلومات عن المكاسب ومكوناتها التدفقات التقويم و كل الوضع المالي للمنشاة.
- تقديم معلومات عن كفاءة المنشاة في تحقيق الدخل وتجنب المخاطر.
- تقديم معلومات لفهم الاتجاهات العامة للمنشأة.

المطلب الثاني: العوامل والمحددات المؤثرة في التقارير المالية

1-العوامل المؤثرة على التقارير المالية:

من الأهمية فهم العوامل المؤثرة على طبيعة ومحتوى التقارير المالية وذلك لتقدير مدى سلامة وجودة المعلومات المالية المحاسبية المعروضة ضمنها، وسيتم فيما يلي مناقشة أهم العوامل الرئيسية المؤثرة وهي:

[1] حماد ،طالرق عبد العال ،2007 ، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار و منح الائتمان ،الدار الجامعية للنشر ، الإسكندرية ص31
[2] .الخطيب ، خالد شحادة ، و المهايني ، محمد خالد ،2010 المحاسبة الحكومية ، دار وائل للنشر و التوزيع، ط1 عمان الأردن

1-1معايير إعداد التقارير المالية: تعرف على أنها مجموعة من المعايير المحاسبية الموثوقة والصادرة عن هيئات أو مجالس مكلفة بوضع المعايير (مثل مجلس معايير المحاسبة المالية FASB ومجلس معايير المحاسبية الدوليةIASB) وتلتزم المنشآت بتطبيقها عند إعداد القوائم المالية، وتبين كيفية جمع وعرض المعلومات، وكذلك الافصاح عن المعلومات المساعدة[1]

مجموعات من القواعد والاتفاقيات والمقاييس والاجراءات المقبولة على نطاق واسع للتقرير عن المعلومات المالية على النحو المحدد من قبل المهنيين والهيئات على سبيل المثال مجلس معايير المحاسبة المالية FASE [2]

دفع التطور الاقتصادي وتزايد عولمة الأسواق المالية والشركات إلى ضرورة إيجاد أرضية موحدة ، تجمع الحمل المحاسبي ، وتتمثل في توحيد معايير إعداد التقارير المالية ، وعليه حدد مجلس المعايير المحاسبية الدولية أهدافه في تطوير مجموعة وحينة من معايير إعداد التقارير المالية المقبولة عموما العالية الجودة والقابلة للقيد بوضوح ، وكدلك تعزيز وتسهيل التبني والاستخدام والتطبيق الصارم لهذه المعايير من خلال تحقيق المقاربة بين المعايير المحاسبية الوطنية والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية .

ويتمثل نجاح المجلس في تحقيق هذا الهدف من خلال السماح بتطبيق هذه المعايير من قبل أكثر من 120 دولة[3] بما فيها دول الاتحاد الأوربي، كما سمحت الولايات المتحدة للشركاتCross listed بتقديم بياناتها المالية معدة وفقا IFRS

اذ يحقق وجود هذه المعايير توفير مصادر معلومات أوسع وتدريب أسهل واتصال الأطراف الخارجية الشركات متعددة الجنسيات[4]، إضافة إلى انخفاض التكاليف الإضافية الناجمة عن اختلاف المعايير المحاسبية، وما يشكله من عائق أمام تكوين وتوزيع رأس المال بشكل كفؤ، وأوضح استبيان تم إجراءه في أواخر عام 2007 من قبل IFACالجنة المحاسبين الدوليين إجماع رأي ما يزيد عن 90 % من المحاسبين القادة على أن وجود المعايير الموحدة لإعداد التقارير أمر ضروري النمو الاقتصادي في بلادهم[5].

1-2الإدارة: يتحمل المدراء المسؤولية الأساسية في إعداد التقارير المالية العادلة والدقيقة، ومن المعلوم أن إطلاق الأحكام يعتبر ضروريا عند تحديد الأرقام في القوائم المالية. وعلى الرغم من أن المعايير المحاسبية قالت من الاعتباطية وعدم الموضوعية في هذه الأحكام، إلا أنها لم تلغيها بشكل كامل، وتنجم ممارسة الأحكام الإدارية عن سببين:

[1]www.accountingtools.com/definition-gaap
[2]www.investorwords.com/2141/GAAP.
[3]يمكنك العودة للموقع المذكور لأجاد كافة الدول التي تتبنا او لديها خطط التحول لتطبيق المعايير الدولية والتقارير المالية
www.pwc.com/us/en/issues/ifrs-reporting/country-adoption/index.jhtml
[4]3 Sir David Tweedie (June 4, 2009), www.cpa2biz.com
[5]4 IFRS, An AICPA Backgrounder, 2011 American Institute of CPAs, www.ifrs.com

- الأول: أن المعايير المحاسبية عادة ما تسمح للمدراء بالاختيار بين الطرائق المحاسبية البديلة
- ثانيا: ان التقدير متضمن ضمن الأرقام المحاسبية.

ينشا عن اطلاق الاحكام في المحاسبة المالية ما يسمى بحرية الاختيار الإداريmanagerialdiscretion بشكل مثالي ، حسن هذه الحرية في التصرف من المحتوى الاقتصادي للأرقام المحاسبية ، وذلك بالسماح للمدراء بممارسة مهاراتهم في التحكيم وايصالهم المعلومات الخاصة من خلال الخيارات المحاسبية والتقديرات (مثال : يمكن أن يخفض المدراء المسموحات على الديون المشكوك فيها اعتمادا على معلومات داخلية مثل تحسن الوضع المالي لأحد الزبائن الرئيسيين) ، إلا أنه من الناحية العملية ، ما يزال هنالك العديد من المدراء ممن يسيئون استخدام هذه الحرية من خلال ما يعرف بإدارة الأرباح ، والتي يمكن أن تقلل من المحتوى الاقتصادي القوائم المالية وتقلل من الثقة في عملية التقارير .

كذلك للمدراء تأثير غير مباشر على التقارير المالية، إذ يشكلون قوة توازن فيما يتعلق بطلبات المستفيدين في إعداد المعايير، فبينما يركز المستفيدون على فوائد المعيار الجديد أو الإفصاح، يركز المدراء على التكلفة. وعادة ما يقوم المدراء بمعارضة المعيار الذي: يخفض الأرباح المعلن عنها، أو يزيد من تقلبات الأرباح أو يكشف عن معلومات تنافسية حول القطاع، المنتج، أو الخطط [1]

1-3 آليات الإشراف والإلزام: تضمن هذه الآليات موثوقية وسلامة التقارير المالية ومنها

- المدققين: يجب أن يتم تدقيق كل القوائم المالية الصادرة عن الشركات العامة من قبل مدقق حسابات معتمد، ويعتبر التدقيق الخارجي تقنية هامة تساعد على ضمان جودة وموثوقية القوائم المالية.

-حوكمة الشركات: تعرف الحوكمة على أنها النظام الذي تستخدمه الشركة في عملية الإشراف والرقابة على عملياتها، كما أنها تمثل النظام الذي يتم من خلاله توزيع الحقوق والمسؤوليات على مختلف الأطراف في الشركة بما في ذلك مجلس الإدارة والمديرين وحملة الأسهم وأصحاب المصالح الأخرى، كما أنها تحدد القواعد والإجراءات الخاصة باتخاذ القرارات التي تتعلق بالشركة [2]، وتتمثل عناصرها في كل من لجنة التدقيق ومجلس الإدارة . تنبثق لجنة التدقيق عن مجلس الإدارة، وتتركز مهامها الأساسية في الإشراف على عملية إعداد البيانات المالية للشركة، ومتابعة وتقييم نظام الرقابية الداخلية ومتابعة عمل المدقق الخارجي، وعليه يجب أن يكون لهذه اللجنة قدر كاف من الاستقلالية وأن تتمتع بالخبرة اللازمة للقيام بمهامها ومسؤولياتها بفاعلية وعلى الوجه المطلوب، كما أن أداءها بني على ممارسات ومواقف مجلس الإدارة، أن قوة واستقلالية هذه اللجنة هي خاصية أساسية لحوكمة الشركات، تساهم بشكل رئيسي في جودة التقارير المالية.

[1]5 K.R.Subramanyam. 2009,FinancialStatementAnalysis, 10th.ed.,McGraw-Hill,New York, USA, P72.

[2]منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية Organization for EconomicOperation and Development OECD. www.oecd.org

ان تطبيق قواعد الحوكمة الرشيدة له أهمية كبيرة وبخاصة الشركات المدرجة في الأسواق المالية ، حيث تشكل عامل اطمئنان للمستثمرين ، بما يؤدي إلى كسب ثقة المتعاملين في السوق المالي وعنصرا مهما من عناصر تقييم الشركة [1]، كذلك أصبح مديرو الاستثمار المحترفون يعملون على دفع علاوة لقاء شرائهم حصص في الشركات التي لديها حوكمة جيدة ، بالتالي فإن للحوكمة دورا كبيرا في اتخاذ قرار الاستثمار أو عدمه في شركة معينة [2]، ليس ذلك فحسب بل أظهرت دراسة متعلقة بإصلاح حوكمة الشركات في الأسواق الناشئة أن لهذا الإصلاح فوائد كبيرة على كل من عمق وسيولة سوق رأس المال[3] .

هيئة الأوراق المالية: تلعب دورا فعالا في رقابة وتنفيذ المعايير المحاسبية، إذ ثمة الشركات العامة المتعلقة بالقوائم المالية المدققة والصادرة عن هيئة الأوراق المالية.

تقوم الهيئات بالتحقق من هذه التقارير ومدى توافقيا للمتطلبات القانونية بما فيها تطبيقا للمعايير المحاسبية، كما تفرض العديد النماذج من العقوبات ضد الشركات نتيجة خروقاتها المحاسبية، هذه الخروقات التي تتراوح من سوء تفسير العمال الي عمليات الاحتيال المحاسبي.

– الدعاوى القضائية: نوع آخر من أنواع الرقابة على المدراء والمراجعين، إذ يقدر مقدار الضرر المتعلق بالخروقات المحاسبية، والذي تم دفعه من قبل الشركات والمدراء والمراجعين في العقد الماضي بملايين الدولارات.

إن تهديد الدعاوى القضائية يؤثر على المدراء بدفعهم إلى تبني ممارسات أكثر مسؤوليته الإعداد كل من الإفصاح القانونية والاختيارية.

1-4 مصادر المعلومات البديلة:

كما تم الإشارة سابقا تشكل القوائم المالية المصدر الرئيسي للمعلومات بالنسبة للمستفيدين، إلا أنه تزداد المنافسة لهذه القوائم من قبل مصادر أخرى للمعلومات منها :

– معلومات عن الاقتصاد و الصناعة والشركة: يستخدم المستثمرون المعلومات المتعلقة بالاقتصاد الكلي (معدلات الفائدة، معدل الصرف ... والصناعة بيانات مبيعات الصناعة، التغيرات في البيئة التنافسية ...) والمعلومات المتعلقة بالشركة (تغيرات الإدارة ، تغيرات المدققين ..) وذلك لتحديث التنبؤات المستقبلية المتعلقة بالشركة.

[1]أبو حمام ، ماجد أبو سماعين ،2009، **اثر تطبيق قواعد الحوكمة علي الإفصاح المحاسبي و جودة التقارير المالية "** دراسة ميدانية علي الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية " رسالة ماجستر ، جامعة الإسلامية ، كلية التجارة ،غزة ،ص15 .

[2]Klapper, Leora F. November 2004Corporategovernance, investor protection, and performance in emergingmarkets,Journal of Corporate Finance, Volume 10, Issue 5, Pages 703-728

[3]Ananchotikul, Sudarat;Eichengreen, Barry . June 2009,Corporategovernancereform in emergingmarkets: How much, why, and withwhateffects? Journal of the Japanese and International Economies, Volume 23, Issue 2.

-الإفصاحات الاختيارية : يساعد الإفصاح الاختياري كل من المستثمرين والشركات والاقتصاد ، اذ يمكن اتخاذ القرار الأفضل المتعلق بتخصيص أو توزيع راس المال ، بينما يخفض تكاليف رأس المال للشركات ، وهذا بدوره يساعد على تحسن الاقتصاد[1] وحدت دراسة (2009) Hossainمن العوامل المؤثرة على قرار الإفصاح في[2]: تخفيض عدم تماثل المعلومات ، بالتالي تخفض تكاليف الحصول على مصادر التمويل الخارجية من خلال تخفيض مخاطر المعلومات ، محاولة زيادة قيمة الشركة عندما يكون أداء الشركة ضعيفة ، وبالتالي تقديم تفسيرات عن هذا الأداء وتخفيض مخاطر فقدان وظائفهم ، تجنب الإجراءات القانونية عن الإفصاح غير الكافي بينما يتم الامتناع عن تقديم الإفصاحات الإضافية في حال التأثير على تنافسية الشركة .

- وسطاء المعلومات: لهم دور هام ومتفرد في التقارير المالية. فمن جهة يمتلون مجموعة فاعلة ومؤهلة من المستفيدين، ومن ناحية أخرى يشكلون مصدرا هاما من المصادر البديلة للمعلومات. لذلك عادة ما يستجيب واضعي المعايير الطلبات المحللين، وكذلك التهديد الذي يشكلونه كمصدر منافس للمعلومات. يهدف هؤلاء الوسطاء إلى تقديم معلومات مفيدة، تساعد على اتخاذ قرار الاستثمار أو الائتمان من خلال تقديم التنبؤات المستقبلية والتوصيات، وتقارير البحث[3].

2- محددات التقارير المالية

1-محددات التقارير المالية

تتمثل محددات التقارير المالية في النقاط التالية [4]:

1-1- محددات المعلومات المفصح عنها في التقارير المالية:

قد تتصف المعلومات المالية المصرح بها في التقارير المالية، بالخصائص النوعية لكنها لا تعتبر ذات فائدة لأنها قد لا تكو ن ذات أهمية نسبية أو قد تكون تكلفة الحصول عمليها أكبر من منفعتها، وبالتالي هناك حالات تأسيسية يجب أخذها بعين الاعتبار وهي:

1-1-1الموازنة بين التكلفة والمنفعة:

إن تقييم المنافع والتكاليف عملية اجتهادية تعتمد بشكل رئيسي على التقدير، فالمعلومات المالية ليست سلعة مجانية بلا تكلفة، فالوحدات محاسبية تتحمل بصورة مباشرة تكاليف إعداد وتوزيع التقارير المالية، غير أن منافع

[1]http://en.wikipedia.org/wiki/Voluntary_disclosure
[2]Hossain, Mohammed ; Hammami, Helmi,2339. Voluntarydisclosure in the annual reports of an emergingcountry: The case of Qatar, Advances in Accounting, incorporatingAdvances in International Accounting ,p255–265.
[3]Wild, John .J. 2009, Financial Statement Analysis,10ed.,Mc GrawHill,USA, , P75
[4]طارق عبد العال حماد، **موسوعة المعايير المحاسبية ج1**، كليةالتجارة، جامعة غين ال شمس2016ص50-51

استخدام هذه التقارير المالية تعود معظمها إلى المستخدمين الخارجيين، وبالرغم من ذلك فإن التكاليف قد لا تقع بالضرورة على أولئك

الذين يستفيدون من المنافع، ومع ذلك فإن واضعي المعايير بشكل خاص، ومعدي ومستخدمي القوائم المالية يجب أن يكون على دراية تامة بالعلاقة بين قيد المنفعة والتكلفة.

1-1-2الأهميه النسبية:

تتأثر ملائمة المعلومات بطبيعتها وأهميتها النسبية، ففي بعض الحالات فإن طبيعة المعلومات تعتبر كافية لتحديد وملاءمتها. فعلى سبيل المثال، الإفصاح عددن قطاع جديد تعمل فيه الشركة يؤثر على المخاطر والفرص المتاحة للشركة بغض النظر عن الأهمية النسبية للنتائج التي أحرزها القطاع خلال فترة وضع

التقارير المالية، وفي بعض الحالات يكون لطبيعة المعلومات وأثرها أهمية نسبية مثل مبالغ المخزون بأنواعه المختلفة.

وعليه يمكن القول إن الأهمية النسبية على أنها حالة تقدير نسبي لما هو مهم، فمن حيث الأساس يجب الأخذ بنظر الاعتبار إذا كان من المحتمل أن يكون للمعلومة تأثير جوهري أو ملموس على القرارات[1].

1-1-3ممارسات الصناعة:

يجب على الشركة أن تفصح عن البنود في القوائم المالية المنشورة بم لا يتعارض مع العرف أو الممارسة العامة في القطاع الذي تنتمي إليه وبما لا يتعارض مع المبادئ المحاسبية المعروفة والمقبولة قبولا عام، حتي لا تفقد القوائم إمكانية مقارنتها بقوائم أخري لشركات تنتمي لنفس القطاع[2].

1-1-4سياسة التحفظ (الحيط والحذر):

تحتو ي الكثير من القرارات التي يتخذها المحاسبون في مجال تقييم الأصول وتحديد النتيجة على بعض التقديرات وممارسة الحكم الشخصي مع مراعاة حالات عدم التأكد، ويعني الحيطة أنه في الحالات التي يتوفر للتقديرات والطرق المختلفة أدلة معقولة ينبغي اختيار القيمة التي يكون تأثيرها أقل بالنسبة تحسين الربح أو المركز المالي للشركة في السنة الجارية[3]، و لا بد أن يواجه معدي القوائم المالية حالات عدم التأكد، مثل: قابلية الديون المشكوك في تحصيلها و تقدير العمر الإنتاجي المتوقع لتجهيزات و المعدات، لكن ليس المقصود بالتحفظ هو

[1]statement of financial accouting concepts no.5op citp18

[2]غسلان فلاح المطاوئة ، مؤيد راضي خنفر ، **تحليل القوائم الماليةط1** ، دار المسيرة ،عمان 2006، ص27.

[3]هوام جمعة، **تقنيات المحاسبة المعمقة وفقا لدليل المحاسبي الوطني**، ج1، ط1

خلق احتياطيات سرية أو مخصصات مبال فيها أو التخفيض المتعمد لموجودات والدخل أو التضخيم المتعمد للمطلوبات و المصر و فات حيث سيؤدي ذلك إلى عدم د حيادية المعلومات المالية و من ثم فقدانها لخاصية الموثوقية وإمكانية الاعتماد عليها [1].

المطلب الثالث: محتويات التقارير المالية

تحتوي التقارير المالية على القوائم والتي تعتبر جزء المحصور عليها وتمثل أهم الوسائل الأساسية التوصيل المعلومات المحاسبية الإدارة التنفيذية وتقرير مجلس الإدارة والتنبؤات المالية ووصف للحظر والتوقعات وفيما يلي القوائم المالية.

1- قائمة الدخل : عرفت قائمة النخل بأنها قائمة تعمل على تلخيص جميع النشاطات التي تمت بالمشروع خلال الفترة المالية من تم تحديد نتيجة عمل المشروع من ريح أو خسارة لذلك يمكن اعتبارها المؤشر الذي يمكن من خلاله التحديد ما إذا كان المشروع قادر على تحقيق الربحية كما عرفت بأنها تقرير بين الداخلية والخارجية وأصبحت في السنوات الأخيرة لها أهمية تكاد تفوق أهمية قائمة المركز المالي تقريبا وذلك من جهة نظرية المستثمرين وأصحاب المشروع وغيرهم والمعنين بالقوائم المالية فهي تعتمد على عدة عناصر منها الإيرادات والمرفقات المكاسب المعرضة للخسائر .

تهدف قائمة الدخل إلى تزويد مستخدميها بمعلومات مفيدة تساعدهم فيما يأتي[2] :

- تقوئم جدول الاستثمارات وعوائدها بالنظرية إلى الربح المحققة
- تقوئم أداء المشروع وفعاليتها في استخدام الموارد وتحقيق الأرباح المحققة
- تقوئم مدى قدرة المشروع على الافتراض في المصارف وجهود المستثمرين

2-قائمة المركز المالي

عرفت قائمة المركز المالي بانها تقرير لبيان ممتلكات المشروع والتزاماتها عن الأصول والخضوع وفي لحظة معينة.

وتشتمل على معلومات عن الأصول المتداولة وغيرها من الأصول بالإضافة إلى معلومات عن الخصوم القصيرة والطويلة الأجل وحقوق الملاك (المساهمين) عرفت بأنها ملخص تاريخي لكل من الأصول والمنافع المستقبلية التي ستحصل عليها المنشأة الحقوق التي تمتلكها المنشاة

[1] محمد الهادي ضيف الله، **جودة المعلومات المالية ودورها في اتخاد القرارات الاستثمارية**، رسالة ماجستر ،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسير ،جامعة البليدة 2010

[2] كمال الدين الرضاوي، **تحليل القوائم المالية بغرض** الاستثمار (القاهرة الدار الجامعة 2004م) ص144.

التعرف على درجة السيولة المشروع ودرجة تركيب رأس المال وعدم الإعتماد على القروض كمصدر من مصادر التمويل بالإضافة إلى دراسة العلاقة بين الأصول بعضها البعض كذلك تقديم معلومات تساعد الدولة في فرض الرقابة على أرباح الشركات والتوزيعات التي تقوم بها لصالح المساهمين [1]

3-قائمة التدفقات النقدية

عرفة قائمة المتدفقات النقدية بانها قائمة بين التدفقات النقدية الداخلة والخارجة عن فترة معينة وتشمل على المعلومات معدة طبق الاسس النقدي عن النشاطات التشغيلي ونشاط الاستثمار

الهدف من إعداد قائمة التدفقات النقدية هو مستخدم القوائم والتقارير المالية من مستدين ومقرضين وغيرهم في الحالات الأتية[2]:

- التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية.
- تقويم قدرة المنشأة على إجراء توزيعات الأرباح مقابلة متطلبات الاستثمار والتوسع.
- التقويم الارتدادي للتدفقات النقدية الحالية التاريخية.

تحديد أوجه الاختلاف بين صافي الدخل وصافي التدفقات النقدية أن قياس التدفقات النقدية عن إعداد قائمة وفق الأساس الصافي قد يودي أغلب الأحيان إلى خفاء المعلومات المفيدة في تقويم التدفقات النقدية الداخلية والخارجية،

ويتم تبويب التدفقات في ثلاثة مجموعة نحو الأثر وهي[3]:

- أ-تدفقات تقنية من النشاط التشغيلي: وتعني العمليات والأحداث التي تدخل في تحديد صافي الدخل وهي:
  - المتحصلات النقدية الناتجة من بيع السلع والخدمات وتحميل المدينون وعوائد الاستمارة.
  - المدفوعات مقابل البضاعة المبيع والخدمات المقدمة
  - تدفقات نقدية من النشاط الاستثماري.

ب-تدفقات نقدية من النشاط والتمويل ويتشمل:

- المتحصلات من الإصدار الأسهم والسنوات أي مصادر التمويل الأخرى.

ج-قائمة التغيرات الملكية في حقوق الملكية:

[1] كمال الدين الدهراوي مرجع سبق ذكره ص160
[2] إبراهيم الهندي، **الإدارة المالية و مدخل تحليل المعاصر** (القاهرة المكتب العربي حديث 2003) ص30 .
[3] إبراهيم الهندي، مرجع سبق ذكره ص164 .

توضح قائمة التغيرات في حقوق الملكية كافة التغيرات في مكونات رأس المال المدفوع لإضافة إلى تغيرات في أرقام صافي الأرباح المحتجز بمعنى أنها تغطي كافة المصادر للتغيير في حقوق الملكية خلال فترة مالية تتضمن الجوانب الأتية:

أ-الاستثمار الإضافي المقدمة من أصحاب رأس المال من صفتهم ملاك للمنشأة.

ب-توزيعات على أصحاب رأس المال وهي بدورها تنقسم الى:

- توزيعات الأرباح أو ما يعرف بالعائد على رأس المال حيث أن المصدر الرئيسي من الأرباح المحتجزة
- توزيعات رأس المال وتخفيض لراس المال المستثمرين حيث ان المصدر الرئيسي لهذ التوزيعات هو رأس المال المدفوع.

المبحث الثاني الخلفية النظرية لجودة التقارير المالية

زاد الاهتمام بحوكمة الشركات وخاصة من الناحية المحاسبية والمالية والاقتصادية والمتعلقة بإعداد التقارير والقوائم المالية المفصح عنها، وبالتالي السعي نحو تحقيق جودة المعلومات المحاسبية التي تتضمنها تلك التقارير، لذلك فإن الالتزام بتحقيق الجوانب الفكرية للحكومة سوف ينعكس بشكل مباشر على تلك التقارير، وبالتالي فإن العلاقة بين النظام المحاسبي وجودة التقارير المالية هي علاقة وثيقة الصلة بالعملية الإدارية.

المطلب الأول :مفهوم وخصائص جودة التقارير المالية

عرفت الجودة بهذا المجال بأنها " تمثل مصداقية المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية وما تحققه من منفعة للمستخدمين ولتحقيق ذلك يجب أن تخلو من التحريف والتضليل وان يتم اعدادها في ضوء مجموعة من المعايير القانونية، والمهنية والرقابية، والفنية بما يحقق الهدف من استخدامها [1]"

وعرفت بأنها " الدقة في نقل المعلومات عن عمليات الشركة، وبالأخص قائمة التدفقات النقدية المتوقعة والتي تطلع المساهمين عن وضع الشركة الحالي[2] "

وعرفت أيضا على انها تلك الخصائص الرئيسية التي يجب أن تتسم بها المعلومات المحاسبية لكافة الأطراف ذات المصالح والتي تستخدم تلك المعلومات، وان تحديد هذه الخصائص يعتبر حلقة الوصل بين مرحلة تحديد الأهداف وبين المقومات الأخرى للإطار الفكري المحاسبي[3]

وعرفة أيضا بأنها تمثل مدى أمكانية التقارير المالية بعكس الحالة الاقتصادية للشركة أثناء فترة القياس[4]

فيما عرفة ايضا جودة التقارير المالية بأنها تعبر بصورة واقعية وحقيقة الواقع الشركة كونها تعد تقارير خالية من الأخطاء والتزوير والغش والتحري ومعدة دون تضخيم وبواقعية دقيقة وصادقة لبنود حسابات هذه القوائم وفق معايير وضوابط عرض القوائم المالية ، اذ تعتبر جودة القوائم المالية نقطة الانطلاق والضوء الأخضر لمتخذي القرار لما لها من تأثير في تحديد نتائج الإجراءات أو القرارات المتخذة تتفق الباحثة مع ما تم ذكره بخصوص

[1]ابو حمام ، ماجد اسماعيل (2009) ، **اثر تطبيق قواعد الحوكمة على الافصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية** ، رسالة ماجستير ، الجامعة الاسلامية غزة ، كلية التجارة ، قسم المحاسبة والتمويل ص54

[2]Biddle,G. ; Hilary,G.AndVerdi,R. 2009,How Does Financial ReportingQuality Relate To Investment Efficiency, Journal Of Accounting And Economics, Vol.48,P.3

[3]ابو بكر ، عوض الله (2012) ، **اهمية وجودة الافصاح عن المعلومات المحاسبية** ، مجلة العلوم والتقانة ، جامعة السودان ، العدد 2 ، المجلد 12 ، ص 114

[4]Achim,A. And Chis,A. 2014, Financial AccountingQuality And ItsDefiningCharactersitics,Sea-Practical Application Of Science, Vol.2,No.5,P 3

تعريف جودة التقارير المالية بكونها " تلك التقارير تتسم بدرجة عالية من الصدق والموثوقية والملاءمة وتكون ذات فائدة كبيرة للمسؤولين والمستفيدين ، والقدرة على استخدامها بشكل صحيح وفي الوقت المناسب[1]"

2-خصائص جودة التقارير المالية

ان تحقيق فائدة المعلومات يتطلب توافر خاصيتين أساسيتين هما: خاصية الملائمة، وخاصية المصداقية او الموثوقية. فاذا فقدت المعلومات أي من هاتين الخاصيتين الأساسيتين، فلن تكون مفيدة بالنسبة للمستخدمين المعنيين وهناك خاصيتين ثانويتين أيضا

1-الخصائص الأساسية:

1- الملائمة

هي قدرة المعلومات على إحداث تغيير في اتجاه قرار مستخدم المعلومات والتأثير عليه، وحتى تكون المعلومات المحاسبية ملائمة، يلزم توافر الخصائص الثانوية التالية:

- التوقيت الزمني المناسب للمعلومات: يعتبر الوقت عامل مهم في توفير المعلومات لمتخذي القرار قبل أن تفقد قدرتها في التأثير على القرارات المتخذه ، لذلك لابد من مراعاة الوقيت في اعداد وعرض القوائم المالية [2]:
- القيمة التنبؤية للمعلومات: وتساعد مستخدم المعلومات المحاسبية يمارس نوعا من التنبؤ عند اتخاذه القرار، فإن المعلومات المحاسبية التي تكون لها أكبر قدرة تنبؤية هي أكثر ملاءمة لمستخدمي المعلومات.
- القدرة على التقييم الارتدادي: تمتلك المعلومات المحاسبية قيمة استرجاعية، عندما يكون لها قدرة على تغيير او تصحيح توقعات حالية او مستقبلية، وهذه الخاصية لا تقل أهمية عن خاصية القيمة التنبؤية للمعلومات، وتساعد مستخدم المعلومات في تقييم مدى صحة توقعاته السابقة، وبالتالي يستخدم المعلومات في تقييم نتائج القرارات التي تبني على هذه التوقعات.

[1]شعبان، انعام عثمان (2016) ، **مدى توفر مقومات تطبيق المحاسبة القضائية لاكتشاف حالات الاحتيال المالي في الوحدات الاقتصادية** ، رسالة ماجستير ، الجامعة الاسلامية غزة ، كلية التجارة ، قسم المحاسبة والتمويل ص41

[2]ابو حمام، ماجد اسماعيل (2009)،**اثر تطبيق قواعد الحوكمة على الافصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية**، رسالة ماجستير، الجامعة الاسلامية غزة، كلية التجارة، قسم المحاسبة والتمويل ص57

2- الموثوقية:

تعرف على ان المعلومات المحاسبية تعد مهمة ومفيدة إذا أمكن للمستخدم الاعتماد عليها كمقياس للظروف والاحداث الاقتصادية التي تمثلها وخاصة إذا ما توافر فيها الخصائص الفرعية التالية:

- قابلية التحقق: أي الوصول الى نفس المعلومات من قبل جهات أخرى مستقلة بشرط استخدام نفس الطرق والاساليب للقياس التي تم اعتمادها[1].
- الحياد وعدم التحيز: حتى تكون المعلومات التي تحتويها التقارير المالية موثوقة يجب ان تكون محايدة خالية من التحيز، ولا تعتبر القوائم المالية محايدة الا اذا كانت طريقة اختبار او عرض المعلومات توتر في صنع القرار أو الحكم بهدف تحقيق نتيجة محددة سلفا[2]
- الصدق في التعبير: ويقصد بها وجود درجة عالية من التطابق بين المقاييس (المعلومات) وبين الظاهر المراد التقرير عنها فالعبرة بصدق تمثيل المضمون أو الجوهر وليس مجرد الشكل[3].
- التمثيل الصادق: ويقصد بالتعبير الصادق وجود التوافق والمطابقات بين الأرقام والأوصاف المحاسبية وبين مصدرها او الاحداث التي تمثلها هذه الأرقام، واية بيانات تفتقر لهذه الصفة لا يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات الاستثمارية.
- القابلية للفهم: يجب ان تكون المعلومات مفهومة قبل استخدامها، لذلك يجب أن تقدم التقارير المالية المعلومات بشكل واضح ومبسط وان تتفادى صيغ التقرير المعقد[4]

2-الخصائص الثانوية :

ان تفاعل أو تداخل الخاصيتين الأساسيتين (الملاءمة والموثوقية) ينتج عنه أن المعلومات المحاسبية يجب أن تتصف بقابليتها للمقارنة، وما يتطلب ذلك من توافر خاصية الثبات، ويمكن توضيح مفهوم خاصيتي الثبات وقابلية المقارنة، على النحو التالي:

[1]لسامرائي، محمد حامد (2016)، **اثر نظام الرقابة الداخلية على جودة التقارير المالية**، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، كلية الأعمال، قسم المحاسبة ص37.

[2]لعربي، حسن محمد (2014)، **دور المراجعة الخارجية في تحسين جودة التقارير المالية**، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، قسم العلوم التجارية ص56.

[3]مروان،زيد عائد والسعبري، ابراهيم عبد موسى(2013)، **القيمة العادلة وتأثير استعمالها في جودة التقارير المالية**، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد 28، العدد 25، ص8

[4]حسن، عماد عبد الرضا وحمدان، خولة حسين (2015)، **تأثير النظام المحاسبي الموحد في جودة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية**، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد 10، العدد 32، ص160

- الثبات: تتضمن تطبيق نفس الطرق والأساليب المعتمدة في قياس وتوصيل المعلومات المحاسبية من فترة الأخرى، وإذا ما دعت الحاجة الى اي تغيير فيجب التنويه عن ذلك لكي يتم اخذ ذلك بعين الاعتبار من قبل المستخدم
- القابلية للمقارنة: عندما تساعد المعلومات المحاسبية المستخدم على تحديد أوجه الشبه او أو أوجه الاختلاف بين وحدتين او أكثر في مدة زمنية معينة او اوجه الاختلاف والشبه في اداء نفس الوحدة في مدة زمنية مختلفة[1]

المطلب الثاني: معايير جودة التقارير المالية

من المعروف أن إدارات الشركات جميعها، وبلا استثناء، تعمل كوكيل لإدارة أعمال الشركة وذلك بالنيابة أصحابها، ولضمان نزاهة تلك الإدارات ظهرت نظرية المحاسب Accounting Theory، لتحكم تلك العلاقة من خلال تطبيق مبادئ محاسبية عديدة تلزم الشركات بتسجيل جميع عملياتها ضمن قواعد وأصول تضمن نزاهة العمل ضمن نظام محاسبيمحدد

واستنادا إلى ذلك يستطيع متخذ القرار الاعتماد على تلك القوائم ذات الجودة العالية كأحد أهم مقومات اتخاذ القرار والتي يجب أن يتوفر فيها عناصر الملائمة والوقتية، والإفصاح الكافي أو الأمثل والأهمية النسبية وقابلية المعلومات للمقارنة وحيادية المعلومات وأمانتها وامكانية الثقة بها والاعتماد عليها، وتتحقق جودة هذه المعلومات من خلال توافر المعايير التالية[2] :

1 –معايير قانونية

تسعى العديد المؤسسات المهنية في العديد من الدول لتطوير معايير لجودة التقارير المالية وتحقيق الالتزام بها من خلال سن التشريعات و قوانين واضحة لعمل هذه المؤسسات مع توفير هيكل تنظيمي فعال يقوم بضبط جوانب الأداء في المنشاة بما تتوافق مع المؤسسات مع توفير هيكل تنظيمي فعال يقوم بضبط جوانب الأداء في المنشأة بما تتوافق مع المتطلبات القانونية التي تلزم الشركات بالإفصاح الكافي عن أدائها .

2–معايير رقابية

ينظر إلى عنصر الرقابة بأنه أحد مكونات العملية الإدارية التي يرتكز عليها كل من مجلس الإدارة والمستثمرين ، ويتوقف نجاح هذا العنصر على وجود رقابة فعالة تحدد دور كل من لجان المراجعة و أجهزة الرقابة المالية والإدارية في تنظيم المعالجة المالية وكذلك دور المساهمين والأطراف ذات العلاقة في تطبيق قواعد الحوكمة

[1]حسن ، عماد عبد الرضا وحمدان ، خولة حسين (2015) ، **تأثير النظام المحاسبي الموحد في جودة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية** ، مجلة دراسات محاسبية ومالية ، المجلد 10 ، العدد 32 ، ص160

[2]خليل، محمد ، **دراسة المحاسب الإداري في اطار حوكمة الشركات** ، مجلة الدراسة و البحوث التجارية ، كلية التجارة ، جامعة بنها ، العدد الثاني 2003

بواسطة أجهزة رقابية للتأكد من أن سياستها وإجراءاتها تنفذ بفاعلية و أن بياناتها المالية تتميز بالمصداقية مع وجود تغذية عكسية مستمرة وتقييم المخاطر وتحليل العمليات وتقييم الأداء الإداري و مدي الالتزام بالقواعد والقوانين المطبقة[1] .

ومما سبق يتبين أن المعايير الرقابية تلعب دورا مهما في تنظيم قواعد الحوكمة على اعتبار أن المعايير الرقابية تهتم بفحص وتقييم مدى الالتزام بالسياسات والإجراءات التي من شأنها تسهيل عملية تخصيص الموارد للوصول إلى رفع كفاءة المنشأة وزيادة ثقة مستخدمي القوائم المالية، مما ينعكس أثره على تدعيم الدور الإيجابي للرقابة

3-معايير مهنية

تهتم الهيئات والمجالس المهنية المحاسبية بإعداد معايير المحاسبة والمراجعة لضبط أداء العملية المحاسبية، مما أبرز معه مفهوم مساءلة الإدارة من قبل الملاك للاطمئنان على استثماراتهم، والتي أدت بدورها إلى ظهور الحاجة لإعداد تقارير مالية تتمتع بالنزاهة والأمانة[2].

ومما سبق يتبين أن تطبيق مفهوم المساءلة يتفق مع أسلوب حوكمة الشركات بما تطلبه من شفافية وافصاح عن المعلومات ويدعم عملية التواصل والتعاون بين الملاك والإدارة وبالتالي نجاح المنشأة.

4-معايير فنية

إن توفر معايير فنية يؤدي إلى تطوير مفهوم جودة المعلومات مما يعكس بدوره على جودة التقارير المالية ويزيد ثقة المساهمين والمستثمرين وأصحاب المصالح بالشركة ويؤدي إلى رفع وزيادة الاستثمار. هذا وقد توجهت مجالس معايير المحاسبة وعلى راسها مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي

FASBنحو إصدار معايير عديدة تساهم في توفير وضبط الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية المالية المطلوبة .

وعليه تتضح أن وجود معايير لضبط جودة التقارير المالية يكون له أثر كبير في تطوير وتفعيل دور الجهات التنظيمية للحكومة من خلال وضع هياكل التنظيم العملية الإدارية وسن القوانين التي تنظم عمل الشركات وتحفظ حقوق المساهمين، وكذلك بيان أهمية الرقابة والدور المنوط بالمراجع الخارجي مع وجود نظام رقابي يظهر الحاجة للمساءلة مما يزيد ثقة المستثمرين بإدارة المنشأة.

ولذلك فإن مهنة المحاسبة والمراجعة ترتبط ارتباطا وثيقا بقواعد الحكومة، حيث تعتبر المحاسبة والمراجعة من أكثر المجالات العلمية والمهنية تأثرا بمبادئ وإجراءات الحكومة كما أن مبادئ واجراءات الحكومة هي الأخرى

[1] عوراتي، هشام وموسى، نائل، **دليل منهجية الإدارة في المنشاة الإدارية المعاصرة**، مركز تطوير القطاع الخاص، فلسطين، ط1، 2003.
[2] الحيالي، وليد، **دراسات في المشاكل المحاسبية المعاصر** ، الطبعة الاولي ،عمان ، دار الحامد للنشر و التوزيع ، 2004

تلعب دورا كبيرا في مجال تطوير مهنة المحاسبة والمراجعة من خلال إصدار التشريعات والقوانين التي تحكم عملية الإشراف والرقابة.

المطلب الثالث: حوكمة الشركات كأداة اضمان مصداقية و موثوقية جودة التقارير المالية:

إن السبب الاهتمام المتزايد بحوكمة الشركات هو كسب ثقة المستثمرين والمستفيدين بسبب عدم شفافية ودقة التقارير المالية، ونظرا لمبادئ الحوكمة التي تركز على الإفصاح والشفافية وضمان حقوق المساهمين و غيرها، فإن تطبيقها يؤدي إلى جودة التقارير المالية طبقا للمعايير المطلوبة إضافة إلى التركيز على التدقيق والمساءلة والرقابة، وهذا من أجل ضمان العلاقة بين جميع مبادئ فلسفة الحوكمة وجودة التقارير المالية لخدمة الأطراف المستخدم للمعلومات، وخلق بيئة فعالة تتبلور في كفاءة أسواق تداول عالمية، في ضوء العدالة و مستوى من الثقة المستقرة، و عليه قامت العديد من المنظمات الدولة وخاصة بعد الأزمات العالمية، بوضع قواعد تزيد وتقوى الرابط بين المساهمين ومجلس الإدارة و الإدارة من أجل تقليل فجوة التوقعات.

ومن أجل دعم المصداقية والثقة لدى مستخدمي التقارير المالية، يتجسد دور المراجع الخارجي كعامل أساسي وجوهري في إضفاء الجودة. ويمثل المراجع الخارجي دورا مهم وفع ال في إنجاح حوكمة الشركات لأنه يقلص أو يقضي على التعارض بين المساهمين و الإدارة، كما أنه يقضي على عدم تماثل المعلومات المحاسبية المحتوة بالقوائم المالية فالمدقق الخارجي ضفي ثقة و مصداقية على المعلومات المحاسبية من خلال المصادقة على القوائم المالية التي تعدها الشركة، و ذلك بعد مراجعتها و التأكد من صحة البيانات والمعلومات الواردة بها، بحيث يقوم بإعداد تقارير مفصلة ترفق بالقوائم المالية[1]، ويتبن دعم المراجع الخارجي عن طريق المعايير الموضحة والداعمة لعمله التي بينتها المنظمات العالمية والمجالس الدولية ولجان المعايير التقارير الدولية في الفروض والمبادئ عمل المراجع و خاصة في الجزائر و حسب نضام المالي فقد نصت الموارد من 22 الي غاية 40 علي تنظيم لممارسة مهنة محافظ الحسابات من خلال القانون 01-10 المؤرخ في 29/07/2010 المتعلق بمهنة الخبير المحاسبي و محتفظ الحسابات المعتمد[2].

وعليه يتبين لنا الجهود المبذولة في تفعيل دور المراجع من خلال المعايير الداعمة لعمله، ومدى مسئوليته أمام الجهات الموكلة له العمل فهو مسؤول مسؤولية كاملة على الصدق وشهادته في إصدار الحكم الفاصل لتبين للأطراف المعنية لاتخاذ قرارات استراتيجية والحفاظ على ممتلكاتهم وحقوقهم، وهذا يؤكد أن الحوكمة تسهر على تعزيز ودعم المصداقية والثقة أمام مستخدمي التقارير المالية.

---

[1] علي عبد الغني اللايد، يونس عليان الوكيواخرون، **أثر التطبيق قواعد حوكمة الشركات علي جودة التقارير المالية** مجلة التقني المجلد 26، العدد 04، جامعة الشرق الأوسط الأردن 2013 ص106.

[2] الأمانة العامة للحكومة قانون رقم 10-1 المؤرخ في 29 جويلية 2010 يتعلق **بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد**، الجريدة الرسمية، العدد 42، ص7-8

المبحث الثالث: حوكمة الشركات وأثرها في جودة التقارير المالية:

إن مفهوم حوكمة الشركات لا يمكن تطبيقه بمعزل عن عناصر أخرى تتداخل معه، ولا يمكن لمبادئ الحوكمة أو آلياتها قد تؤثر فيها إيجابيا وتتمثل تلك العناصر في عنصرين مهمين، أولهما الثقافة الإدارية المتراكمة حول مفهوم الحوكمة و أهميته لدى أعضاء مجالس الإدارة والمديرين التنفيذيين بالشركة وكذلك أهدافها وطرق تطبيقها، أما العنصر الثاني فيتمثل في الجانب الأخلاقي للأشخاص أنفسهم وأعني بهم أعضاء مجالس الإدارة كبار التنفيذيين في الشركة وهذا العنصر الأهم والأخطر، لأنه يتجسد في أفعال الفرد في المخرجات الإدارية من سوء علي مستوي التقارير والقوائم المالية المشبوهة نسبيا.

المطلب الاول: انعكاس الخصائص النوعية للمعلومات على جودة التقارير المالية:

تعتبر الخصائص النوعية من الأدوات الفعّالة في قياس جودة التقارير من خلال تقييم جودة المعلومة بأبعادها المختلفة، في وقت واحد لتحديد فائدة المعلومات المحتوة في القوائم والتقارير المالية، من خلال تقييم الأثر المفصح عنه في القوائم المالية السنوية لمستخدمي هذه التقارير المالية، ونلتمس الأثر في جودة التقارير المالية من خلال الأهمية الممنوحة للخصائص الأساسية (الملائمة والموثوقية) التي تتجلي بها التقارير من إعداد وعرض المعلومة الملائمة والموثوقة بين الشركة ومستخدمي تلك التقارير.

1-مدي تأثير الملائمة علي جودة التقارير المالية:

الملائمة خاصية أساسية حيث لها أثر كبير على جودة التقارير المتخذة حيث أن المعلومات الملائمة هي تلك المعلومات القادرة على إحداث تغييرَ في اتخاذ القرار، وبالتطبيق على التقارير المالية تكو ن عن طريق مساعدة مستخدمي هذه التقارير على تكوين توقعات عن النتائج التي سوف تترتب من الأحداث الماضية أو الحاضرة أو المستقبلية. و يتجلى أثر خاصية الملائمة على جودة التقارير المالية عن طريق تظافر كل من الخصائص الداعمة من القدرة عن التنبؤ و الوقتية في الحصول علي المعلومة وأخيرا التغذية العكسية ويمكن أن نرى الأثر فيمايلي[1] :

- ✓ إذا كانت التقارير المالية تقدم فورا لحلول التاريخ المحدد في النصوص القانونية.
- ✓ القدرة على إحداث فرق في القرارات التي يتخذها المستخدم.
- ✓ إعداد وتقديم تقارير مالية دورية، مما تساعد المستخدمين على المعرفة المستحدثة لفترات محددة.
- ✓ قدرة احتواء المعلومة على قيمة تنبؤيه أو قيمة تأكيدية لتقليل من مخاطر التفاعلات المستقبلية.

[1] هلالي فوزية و عمران خديجة ، **جودة المعلومات المحاسبية فيضل النظام المالي المحاسبي المالي** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة مستر كلية العلوم الاقتصادية تخصص محاسبة و جباية ، جامعة الدكتور مولاي الطاهر سعيدة ،2016 ص53 .

2-مدي تأثير الموثوقية علي جودة التقارير المالية:

إن درجة الوثوق بالمعلومات المحاسبية تعدد انعكاسا واضحا للأدلة الموضوعية أو طرق أو أسس القياس السليمة التي بنيت عليها تلك المعلومات، ولكي تتصف المعلومات المحاسبية بالموثوقية ينبغي إرساء أسس محاسبية ثابتة فيما يتعلق بالمبادئ والأعراف المحاسبية التي تحكم العمل المحاسبية، وكذلك تطوير أسس قياس موحدة ومقبولة وعملية، ويمكن أن نلتمس الموثوقية في :

- ✓ أن تكون العمليات المالية عرضت طبقا لجوهرها وليس شكلها القانوني فقط
- ✓ تكون المعلومات المالية غير منحازة لجهة ما سواء كانت الإدارة أو أي جهة أخرى
- ✓ أن تكون المعلومات المالية خالية من حالات عدم التأكد في اتخاذ القرارات

إن اختلاف الأساليب المحاسبية في إعداد القوائم المالية ورغبة الإدارة في إظهارها يؤدي إلى استمرار عملها وزيادة ثقة المالكين أدى إلى ضرورة التأكيد على موثوقية المعلومات الواردة في القوائم المالية و مدى قدرتها على التعبير الحقيقي عن نشاط الوحدة الاقتصادية ومدى تأثير استعمال أساليب المحاسبية الإبداعية في التأثير على نتائج الأعمال عن طريق تضليل متخذي القرارات الاستثمارية وبما يحقق الهدف من التلاعب، بات لزاما على مدققي القوائم المالية اتخاذ إجراءات تزيد من ثقة أصحاب المصالح بما يتم تقديمه من معلومات مالية تتمتع بالموثوقية والتمثيل الصادق للاعتماد عليها في التحليل المركز المالي والتنبؤ بالمستقبل المالي للوحدة الاقتصادية.

وللاعتماد على المعلومات والوثوق بها يجب أن تعبر بصدق عن الظواهر والأحداث، وأن تكون قابلة للإثبات وبالإمكان التحقق من سلامتها، وأن تكون حيادية، وغير متحيزة، وتعرض الحقائق كاملة غير منقوصة، وتكون قابلة للمقارنة وما يطلبه ذلك من الثبات في تطبيق الطرق والأساليب المحاسبية وكذلك قابليتها للفهم[1]، والشكل التالي يبين العلاقة المتاحة بدين قواعد الحوكمة والإفصاح المحاسبي لجودة التقارير المالية وانعكاساته على قرار المستثمرين عن طريق سوق الأوراق المالية:

[1] علي خلف كاطع الجبوري ، **موثوقية المعلومات المالية الواردة في القوائم المالية اتخاذ القرارات الاستثمارية** ، مجلة جامعة طي فار ، المجلد 12،العدد 3 الناصرية 2017 ،ص85

الشكل رقم 2 العلاقة المتداخلة بين الحوكمة وجودة التقارير المالية على كفاءة سوق الاوراق المالية

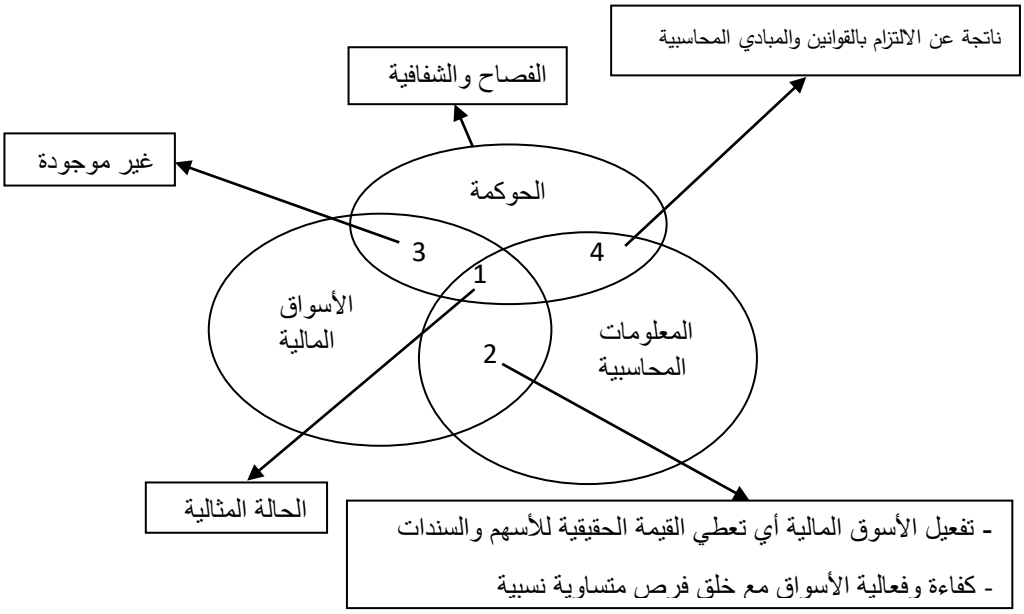

المصدر: محاضرات مقياس نظم المعلومات المحاسبية للدكتور بكوش لطيفة 2017-2018

انطلاقا من الشكل الذي يوضح العلاقة المتداخلة بين الحوكمة وجودة المعلومة المحاسبية و انعكاسها علي كفاء الأسواق المالية، و الهدف من تطبيق حوكمة الشركات هو إعادة الثقة في المعلومات المحاسبية، علاوة علي ذلك فإن لهذه المعلومات تأثير مباشر أو غير مباشر على كفاءة سوق الأوراق المالية ونلاحظ من الشكل بعض النقاط التالية:

النقطة1:

الحالة المثالية وهي حالة نموذجية عندما تتظافر فيها جهود كل من الحوكمة وجودة المعلومات لتفعيل الأسواق المالية، و ذلك عن طريق كل من أثر تطبيق الحوكمة على الإفصاح والشفافية في جودة التقارير المالية، والأثر بين المعلومات المالية والمحاسبية على كفاء الأسواق المالية، وعليه سوف نشهد مثالية في الإفصاح والشفافية من خلال الآليات المتخذ في تطبيق مبادئ الحوكمة التي تزيد من ثقة المستثمرين في المعلومات المقدمة لهم في اتخاذ القرارات، ونري إنعكاس هذه العمليات في خلق أسواق نشطة وذات فعّالية وكفاءة عالية المتمثلة في أسواق الأوراق المالية، التي تدفع لرفع مستوى التنمية الشخصية والاقتصادية للدولة

النقطة2:

يتفق الكثير من الكتاب والباحثين بأن هناك تأثير مباشر وصريح للمعلومات المحاسبية على سوق الأوراق المالية سواء من جانب تأثيرها على المستثمرين، الحاليين والمرتقبين، في اتخاذ القرارات الاستثمارية الملائمة مثل قرار

الاحتفاظ بالأوراق المالية أو قرار التخلص منها أو الدخول في استثمارات جديدة ، كما أشار الباحث capstaffjones بان المعلومات الموجودة في التقارير و القوائم المالية هي من اهم المعلومات التي يمكن الاعتماد عيلها لقياس حجم المخاطر بأنواعها المختلفة مثل :خطر معدل الفائدة ، مخاطر السوق ، مخاطر السيولة و مخاطر سعر الصرف ، كما نجد ان لأثر المعلومات المحاسبية علي كفاءة سوق الأوراق المالية له شقان هما[1] :

الشق الأول: الدور التيسير وذلك عن طريق امداد المستثمرين بالمعلومات عن الشركات التي تطرح أسهمها في البورصة قبل اتخاذ قرار الشراء او البيع بهدف دعم وترشيد ذلك القرار.

الشق الثاني: الدور التأثيري على الوظيفة إدارة محفظة الأوراق المالية بشكل يحقق التوازن المطلوب بين الخواطر والعوائد بما يحقق للمستثمرين الربحية المستهدف ويحفظ لسوق الأوراق المالية التوازن بقدر الإمكان.

ويعتمد نجاح سوق الأوراق المالية في تحقيق الكفاءة على مجموعة من النقاط هي:

- ✓ أهمية الإفصاح المالي ودوره في ضبط حركة سوق الأوراق المالية.
- ✓ توفر المعلومات المالية التي تعكس المركز المالي للوحدات الاقتصادية التي تتداول أسهمها في سوق راس المال بحيث يتم تقدير القيمة الحقيقية لاسهم الشركات وتقييم الموقف المالي للشركات ذاتها.
- ✓ توفر نوعيات مختلفة من الأوراق القابلة لتداول، بحيث يكون لكل منها خصائص ودرجة المخاطرة المرتبطة به بما يلي احتياجات المستثمرين.

النقطة4:

إن أحد أهم دوافع الاهتمام بتطبيق حوكمة الشركات هو إعادة ثقة المتعاملين في أسواق الأوراق المالية لذا فإن أحد المبادئ الأساسية التي تقوم عليها عملية حوكمة الشركات هو مبدأ الإفصاح والشفافية وما يحمله فدي طياته من إعداد ومراجعة المعلومات والإفصاح عنها بما يتفق مع المعايير عالية الجودة وأن يتم توفيرها للمستخدمين فدي الوقت الملائم وبالتكلفة الملائمة كما أن دقة وموضوعية التقارير المالية تتطلب الالتزام بالتشريعات والقوانين ،كل ذلك أدّ ى إلى وجود علاقة متينة بين حوكمة الشركات والمعلومات المحاسبية وسوق الأوراق المالية.

المطلب الثاني: علاقة مبادئ حوكمة الشركات بجودة التقارير المالية:

تعتبر مبادئ حوكمة الشركات من منظور منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية علي أنها حافز مناسب لمجلس الإدارة التنفيذية للشركة، بغيه متابعة الأهداف التي تتمشي مع مصلحة المساهمين والشركة، وتوفر أيضا

[1] بولرياح غريب و خيرة الداوي ، علاقة كفاءة سوق الأوراق المالية بالمعلومات المحاسبية في ظل حوكمة الشركات ، مجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية ، العدد 7 ، 31 ديسمبر 2017، ص 160-162.

المتابعة الفعّالة التي يمكن عن طريقها قيام الشركات باستثمار مواردها بصورة أكثر كفاءة بالإضافة إلي زيادة قدرتها علي جذب الاستثمارات الخارجية بالشكل الذي يمكنها من التوسيع و المنافسة العالمية[1].

1-علاقة ضمان وجود أساس لأطار فعال لحوكمة الشركات بجودة التقارير المالية:

وينبغي أن يتم وضع إطار حوكمة الشركات بهدف أن يكون ذا تأثير على الأداء الاقتصادي الشامل، ونزاهة الأسواق، والحوافز التي يخلقها للمشاركين في السوق، وتشجيع قيام أسواق تتميز بالشفافية والفعالية، وعليه نلتمس الأثر في النقاط التالية [2]:

- ✓ ينبغي أن تكون المتطلبات القانونية والتنظيمية التي تؤثر في ممارسات حوكمة الشركات في نطاق اختصاص تشريعي أي متوافقة مع حكم القانون، وذات شفافية وقابلة للتنفيذ .
- ✓ ينبغي أن يكون توزيع المسؤوليات بين مختلف الجهات في نطاق اختصاص تشريعي وحدا بشكل واضح مع ضمان خدمة المصلحة العامة
- ✓ ينبغي أن تكون لدى الجهات الإشراقية والتنظيمية والتنفيذية السلطة والنزاهة والموارد، للقيام بواجباتها بطريقة متخصصة وموضوعية، فضلا عن أن أحكامها وقراراتها ينبغي أن تكون في الوقت المناسب وشفّافة، مع توفير الشرح التام لها .

ويرسم هذا المبدأ الجديد الإطار العام المهم للمبادئ الأخرى، ويحقق أسواقا تتمتع بالشفافية والكفاءة وسيادة القانون وفصل للمسئولية بين السلطات، بحيث يسمح بتحقيق مناخ سليم للحوكمة ويسمح بالتنافس، مع ضرورة إقامة بعض الشركات بتفعيل ودعم اقتصاد السوق

2-علاقة حقوق المساهمين والوظائف الأساسية لأصحاب حقوق الملكية لجودة التقارير المالية

يدرك المساهمين احتمال حصولهم على عائد أكبر من الشركات التي ت دار بشكل جيد، وهذا يحفزهم على الاستثمار، كما أنهم يدركون قيمة حماية استثماراتهم من التعرض للخسارة بسبب الجشع والإهمال واستهتار المديرين أو حلاباتهم لذوي الصلة بهم، فالحوكمة تحمي حقوق المساهمين وخاصة حقوق الأقلية من حملة الأسهم، بما في ذلك حقهم في إبداء رأيهم في شأن إدارة الشركة، إضافة إلى حقهم في معرفة كل ما يرتبط باستثماراتهم. وتتركز حقوق المساهمين في الشركة علي موضوعات أساسية، وعليه هناك مجموعة من الإرشادات التي يجب الأخذ بها عند الإلتزام بتطبيق المبدأ الثاني*و المتعلق بحقوق المساهمين و الوظائف الرئيسية لأصحاب حقوق الملكية نذكر منها وهي[3] :

2-1ينبغي أن تتضمن الحقوق الأساسية للمساهمين الحق في:

[1]محمد مصطفي سليمان ،**حوكمة الشركات و معالجة** ، مرجع سبق ذكره ص42.

[2]المرجع نفسه ص45-46 .

[3]محمد مصطفي سليمان ،**حوكمة الشركات و معالجة** ، مرجع سبق ذكره ص46.

- ✓ طرق مضمونة لتسجيل الملكية
- ✓ إرسال أو تحويل الأسهم
- ✓ المشاركة والتصويت في الجمعية العامة للمساهمين
- ✓ انتخاب وعزل أعضاء مجلس الإدارة
- ✓ نصيب من أرباح الشركة

2-2ينبغي للمساهمين الحق في المشاركة، وأن يحصلوا على المعلومات الكافية، عن القرارات التي تخض اي تغييرات اساسية في الشركة مثل[1]:

- ✓ تعديل النظام الأساسي أو عقد التأسيس أو ما يماثلها من المستندات الحاكمة للشركة
- ✓ العمليات الاستثنائية التي تؤدي إلى التأثير على الشركة.

2-3 ينبغي أن تكون للمساهمين فرصة المشاركة الفعالة، والتصويت في اجتماعات الجمعية العامة وأن يحاطوا علما بالقواعد التي تحكم اجتماعات الجمعية العمومية للمساهمين بما في ذلك إجراءات التصويت[2].

- ✓ ينبغي تزويد المساهمين بالمعلومات الكافية في الوقت المناسب، ومكان وجدول أعمال الجمعية العامة، وكذلك المعلومات الكاملة وفى الوقت المناسب عن الموضوعات التي سيجرى اتخاذ قرارات بشأنها في الاجتماع
- ✓ ينبغي ان تتاح الفرصة للمساهمين لتوجيه الأسئلة الي مجلس الإدارة

3-دور مسؤولية مجلس الإدارة في تحقيق جودة التقارير المالية:

يؤدي أعضاء مجلس الإدارة عملهم، على أسس مبنية على معلومات وافية تقدمها الإدارة لهم أو أية مصادر موثوقة أخرى مثل المراجع الخارجي، ويتصرفون بمسؤولية وبحسن نية، وجدية واهتمام، والمجلس مسؤول أمام المساهمين عن التوجيهات الاستراتيجية للشركة، والرقابة الفعلية على الإدارة التنفيذية[3]، وتعمل الحوكمة على جعل مجلس الإدارة مسئولا امام الجمعيات العمومية وان تجعل جميع قراراته محل تقييم ومراقبه ومن ثم تعمل على[4]:

- ✓ تحديد صلاحيات وواجبات مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين .
- ✓ تحديد مؤهلات وخبرات اعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين .
- ✓ تحديد طرق اختيار اعضاء مجلس الإدارة والمديرين من التنفيذيين .

---

[1] خالد الخطيب ، عصام قريط ، **مفاهيم الحوكمة و تطبيقاتها "حالة الأردن و مصر "** ، ورقة بحث ، المؤتمر الثالث للحوكمة ، القاهرة ،2009،ص05.

[2] احمد علي جعفر ،**حوكمة الشركات** ،ط1، دار الفكر الجامعي الإسكندرية 2014 ص 115-117

[3] محمد مصطفي سليمان ،**حوكمة الشركات** ، مرجع سبق ذكره ص32.

[4] اشرف حنا ميخائيل ، **تدقيق الحسابات و اطرافه في اطار منظومة حوكمة الشركات** ، مداخلة في المؤتمر العربي الأول حول التدقيق الداخلي في اطار حوكمة الشركات ، فندق شيراتون القاهرة ، 24-26 ديسمبر 2005،ص09.

- ✓ تحديد الدور الرقابي والإشرافي لمجلس الإدارة على أعمال المديرين التنفيذيين .

ومن خلال هذه النقاط يتضح لنا التطبيق السليم لمبادئ الحوكمة يساعد على تحقيق معدلات مناسبه من الأرباح بما يساعد الشركة على تدعيم رأسمالها وزيادة احتياطاتها مما يؤدي إلى نموها واتساعها وازدياد حجمها

4-دورالإفصاح والشفافية في تفعيل جودة التقارير المالية:

إن الالتزام بتطبيق حوكمة الشركات يحتاج دائما لإرادة المشرع ليتدخل من أجل تطبيق لمبدأ الإفصاح والشفافية، في التقارير المالية التي هي مصدر المعلومات المالية التي يعتمد عليها المتعاملون في سوق الأوراق المالية في اتخاذ القرارات، كما يؤدي إلى منع حالات الفساد.

وإنجاح هذه القرارات يتوقف بدرجة كبيرة على مدى سلامة وملائمة المعلومات التي توفرها هذه المصادر، لذلك من الأهمية أن تظل التقارير المالية في تطوير دائما لحل المشاكل التي تواجه المستثمرين في بورصة الأوراق المالية في مجال توفير المعلومات والإفصاح المحاسبي لمعلومات الملائمة التي يحتاج إليها المستثمر عند اتخاذ قراراته[1].

يشجع وجود نظام إفصاح قوي وجودة للمعلومات المحاسبية على الشفافية الحقيقة للشركات المدرجة في السوق المالي، ويعتبر أمرا رئيسي لقدرة المساهمين على ممارسة حقوق ممتلكاتهم على أسس مدروسة، وتظهر التجارب أن الإفصاح المحاسبي وجودة المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية أداه قوية للتأكد من سلوك الشركات وحماية حقوق المستثمرين، حيث يمكن لنظام الإفصاح الكافي عن المعلومات في الوقت المناسب أن يساهم في جذب رأس المال والحفاظ على الثقة في أسواق رأس المال، هذا وتظهر أهمية الإفصاح وجودة التقارير المالية أيضا مدن خلال ازدياد حاجة الشركات المساهمة إلى التمويل عن طريق أسواق المال وبورصات الأسهم والسندات، فالإفصاح يعد شرطا أساسي التأسيس أسواق مالية، و التي غالبا ما تشرف على تلك الأسواق هيئات مهنية أو شبه حكومية تلزم الشركات المدرجة في السوق المالي بإتباع إجراءات وقوانين وقواعد أساسية تحددها المهنة، وذلك حث يكتسب الإفصاح والتقارير المالية المنشورة مصداقية لدي المستخدمين والمساهمين وبذلك تكون هذه المعلومات ذات قيمة وجودة ومنفعة لجميع مستخدميها[2].

المطلب الثالث: دور آليات حوكمة الشركات فبجودة التقارير المالية:

نظرا لأهمية آليات حوكمة الشركات الداخلية والخارجية وبيان أثرها على أداء المجلس الإدارة من خلال التعرف على مسؤوليات ومهام كلا من لجان المراجعة ولجان التدقيق والمكافآت واللجنة التنفيذية وآليات الرقابة لمجلس الإدارة وانعكاسها على كفاءة الأسواق المالية عن طريق تفعيلها لضمان جودة المعلومات المالية والتقارير المالية.

[1] زبيدي البشير ، مرجع سبق ذكره ص95

[2] ماجد إسماعيل ، أبو حمام ، مرجع سبق ذكره ،ص60-61

1- علاقة مجلس الإدارة بجودة التقارير المالية:

إن الفاعلين في مجال حوكمة الشركات والباحثين والممارسين يعدون مجلس الإدارة أحسن أداة لمراقبة سلوك الإدارة، إذ أنه يحمي حقوق وممتلكات أصحاب المصالح في الشركة من سوء الاستعمال من قبل الإدارة، و كما أنه تشارك بفاعلية في وضع استراتيجية الشركة و تراقب سلوكها و تقوم أدائها، وبالتالي تعظيم قيمة الشركة ولكي تكون هذه المجالس فعالة ينبغي أن تكون في الموقف الذي يؤهلها للعمل لمصلحة الشركة، ولكي يتمكن مجلس الإدارة من القيام بواجباته في المراقبة يلجأ إلى إنشاء مجموعة من اللجان من بين الأعضاء من غير التنفيذيين، والميزة الرئيسية لهذه اللجان أنها لا تحل حلل مجلس الإدارة فهي تقوم برفع تقرير مفصل للمجلس بالتالي فالمجلس هو صاحب القرار النهائي والمسؤولية الكاملة[1]؛ وتكمن فعالية مجلس الإدارة في ضمان جودة التقارير الملية من خلال اللجان المساعدة والمكملة لعمل المجلس مثل: لجنة المراجعة التي تعمل علي زيادة الثقة والشفافية في المعلومات المالية عن طريق المساءلة من أجل تقليل مخاطر الفساد المالي والإداري، وكذا لجنة المكافآت و لجنة التعينات اللذان ت ركزان علي تشكيل أعضاء المجلس والسهر علي و ضع الأفراد المؤهلين وتحديد الرواتب والمكافآت والمزايا الخاصة بالإدارة العليا، وتعتبر لجنة المراجعة أهم لجنة حظيت في الوقت الحالي من الهيئات المختصة، وخاصة بعد الإخفاقات و الاضطرابات المالية، وتعتبر لجنة المراجعة قناة اتصال بين مجلس الإدارة والمراجع الخارجي للشركة، وفي نفس الوقت لها الدور الرقابي علي جميع عمليات الشركة ومن أهم وظائفها ما يلي[2]:

- ✓ العمل على تحسين نوعية التقارير المالية الأولية والسنوية قبل عرضها علي مجلس الإدارة
- ✓ تقييم وتحسين وتقويم بيئة الرقابة مع استعراض نظام تحليل إدارة المخاطر بالشركة
- ✓ مساعدة الإدارة في تصميم استراتيجية إدارة المخاطر تبعا لأنواع المخاطر المختلفة
- ✓ الإلزام بالقوانين واللوائح والإرشادات
- ✓ فحص نظم الرقابة الداخلية والعلاقة مع المراجعين الداخلي

2-العلاقة بين سوق العمل والتدقيق الخارجي في جودة التقارير المالية:

في ظل نظرية الوكالة بهدف تقليل من الفجوة بين المالك والمسير، واهتمام حوكمة الشركات بالحرص علي حماية كل من المساهمين وأصحاب المصالح بتوفير معلومات قيمة وملائمة، من أجل تعزيز مبدأ الإفصاح والشفافية، وخلق فرص متساوية عن طريق تسخير كل الجهود لضمان أسواق ذات كفاءة وفعالية بزرع الثقة المستمدة من صدق وشهادة طرف محايد عن الشركة الذي يعرف بالمراجع الخارجي لإضفاء المصداقية والشفافية في التقارير المالية القوائم المالية.

---

[1] كنزة عبابس ، **متطلبات إرساء الحوكمة في القطاع البنكي الجزئري** ، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماسشر ، كلية العلوم الاقتصادية ، تخصص مالية ، جامعة ام البواقي ،2017،ص12.

[2] محمد مصطفي سليمان ،**حوكمة الشركات** ، مرجع سبق ذكره ص32.

2-1دور المراجع الخارجي في تفعيل جودة التقارير المالية:

تعرضت مهنة المراجعة الخارجية للعديد من الانتقادات المتعلقة بفاعليتها وذلك في ضوء الانهيارات المالية في بداية الق رن الحالي، وهو الأمر الذي أدى إلى قيام الهيئات العلمية العالمية بتقديم حلول من شأنها تفعيل الدور الذي تلعبه، ومن هذه الحلول الاهتمام بالدور الذي تلعبه لجان المراجعة في تدعيم استقلالية المراجع الخارجي بالشكل الذي يؤدي إلى قيام المراجع الخارجي بمهامه دون ضغط أو تدخل من إدارة الشركة، وحددت مجموعة من المسؤوليات للجان المراجعة تجاه المراجع الخارجي منها[1] :

- ✓ دور لجان المراجعة في تعيين المراجع الخارجي
- ✓ دور لجان المراجعة في تحديد أتعاب المراجع الخارجي
- ✓ دور لجان المراجعة في حل المشاكل التي تنشأ بين المراجع الخارجي وإدارة الشركة
- ✓ أهمية قيام لجان المراجعة بمراجعة القوائم المالية المرحلية والسنوية وذلك قبل توقيعها من قبل مجلس الإدارة.

وعليه تزيد أهمية المراجع الخارجي عن طريق فعّالية لجان المراجعة بزيادة حرية واستقلالية المراجع الخارجي بالشكل الذي يمكنهم من تنفيذ مسؤوليتهم الرقابية، ومن ناحية أخرى فإن وجود لجان لمراجعة سيزيد من تفاعل العلاقة بين المراجع ولجنة المراجعة هو التنسيق والاتصال بين كل من المراجع الداخلي والخارجي بالشكل الذي يؤدي إلي مساعدة كل من الطرفين بالوفاء بمسؤولياته وزيادة إمكانية الاعتماد علي المعلومات والتقارير المحاسبية والمالية التي تصدر من الشركة.

ويكمن دور آليات الحوكمة في السعي إلي تقليص فجوة التوقعات بين مستخدمي القوائم المالية ومسؤوليات المراجع الخارجي في إعداد الفحص والشهادة علي صدق وموثوقية تلك التقارير، وتسعى الهيئات المهنية لإمكانية فرض الرقابة الذاتية وزيادة جودة الأداء المهني في المراجعة وزيادة المساءلة المهنية للمراجعين مما ينتج عنه زيادة الثقة في عملهم على أن يتم الإعلام جيدا عن هذا الدور لجمهور المستفيدين من خدمات المراجعة وهذا يوجب على تلك المنظمات وضع معايير المحاسبة والمراجعة ومعايير السلوك المهني ومراقبة الالتزام بها من جانب الممارسين للمهنة من خلال برامج لمراقبة الجودة للأداء المهني لمكاتب المراجعة[2].

2-2أثر جودة التقارير المالية على كفاءة الأسواق المالية:

يعتبر السوق المالي المحاور الرئيسي في عملية تنشيط الاستثمار، وذلك بأنه يشكل الوعاء الذي تصب فيه المدخرات، التي يتم توجيهها لخلق طاقات إنتاجية جديدة، ولما كانت الشركات الشريان الرئيسي للأداء الاقتصادي في أسواق المال، فإن ما توفره من معلومات عن مركزها المالي يشكل أساس الاستثمار في الأوراق المالية

---

[1] محمد مصطفي سليمان ،**حوكمة الشركات** ، مرجع سبق ذكره ص32.

[2] ليندة صولي ، **اثر المراجعة في تضييق فجوة التوقعات بين المراجع الخارجي و مستخدمي القوائم المالية** ، مذكرة مقدم يدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر ،تخصص تدقيق محاسبي ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة الوادي ، 2013،ص66-67.

و تستند كفاءة الأسوق المالية إلى مدى توافر المعلومات ومنها المعلومات المحاسبية والمالية التي تعد أحد المصادر الرئيسة التي يستند إليها حملة الأسهم والآخرون من أصحاب المصلحة في الشركات المساهمة المدرجة في الأسواق المالية عند اتخاذ القرارات الاقتصادية ولا سيما القرارات الاستثمارية ، إذ يتوقف نجاح السوق المالية في أداء وظائفها على مدى تحقيق أصحاب المصلحة ولا سيما المستثمرين لرغباتهم عند اتخاذ القرارات الاستثمارية، لذلك تؤدي المعلومات المحاسبية والمالية بعدها للمحتوى الإعلامي للتقارير المالية دورا مهما في تنشيط تلك الأسواق وتحقيق كفاءتها، ويتجسد التأثير المباشر والصريح للمعلومات المالية على سوق الأوراق المالية سواء من جانب تأثيرها على المستثمرين الحاليين والمرتقبين في اتخاذ القرارات الاستثمارية الملائمة مثل قرار الاحتفاظ بالأوراق المالية أو قرار التخلص منها أو الدخول في استثمارات جديدة أو من جانب تأثيرها على أسعار الأسهم أو العائد عليها أم من جانب تأثيرها على حجم التداول وتنشيط حركة سوق الأوراق المالية[1].

تعتبر المعلومة المالية الواردة في التقارير المالية لما لها من أثر إيجابية في سلوك أصحاب المصلحة ولا سيما المستثمرين في أسهم الشركات المساهمة المدرجة في السوق المالية شرط أن تكون تلك المعلومات مفيدة ويتم الإعلان عنها في التوقيت الملائم بمعني أن تتوافر فيها الخصائص النوعية المتعارف عليها وهي كل من خاصية الملائمة وخاصية الموثوقية.

[1] بشري نجم عبد الله المشهداني ، **دور التقارير المالية المرحلية في تعزيز كفاءة السوق المالية** ، المجلة العراقية للعلوم الإدارية ، العدد26 ، العراق ،2009ص306.

خلاصة الفصل الثاني:

من خلال عرضنا لهذا الفصل والذي كان يتمحور حول محاولة معرفة علاقة جودة التقارير المالية بحوكمة الشركات فتبين لنا أن جودة المعلومات المحاسبية المفصح عنها في التقارير المالية ، تساعد في القضاء على سلبية هذه المعلومات والقيام بدورها تحاد تنشيط حركة سوق الأوراق المالية ، والسماح لمستخدمي التقارير المالية بممارسة حقوقيهم على أسس مدروسة ، ويرتكز أثر الحوكمة في جودة التقارير المالية من خلال ضمان الحرص على وضع إطار فعال ومعايير قياس لجودة المعلومات والتقارير المالية مما يدعم ثقة المستخدمين بالشركة وبالتالي تقاريرها المالية ، وزاد الاهتمام في السنوات الأخيرة بموضوع الإفصاح والشفافية الذي يعتبر مبدأ أساسي من مبادئ حوكمة الشركات ، وتعتبر قوة حوكمة الشركات في إيجاد الأنظمة والقوانين ومتطلبات نظام الشركات والمعايير المهنية الصادرة من جهة وبين مجالس إدارات الشركات ولجان المراجعة من جهة أخري التي أصبحت الشركات ملزمة بإرفاق التقارير المالية بتقرير لجنة المراجعة وهو إحدى الأدوات التي زادت من مصداقية وموثوقية التقارير المنشورة من طرف الشركة وهذا من الأهمية المنوطة بها حيث تعتبر حلقة الوصل بين الإدارة والمراجع الداخلي والخارجي ، وما يزيد من توحيد شمولية المعلومة ودقتها من حيث ملائمتها ومدى موثوقيتها التي أصبحت أمنية كل مستخدم وأن تعد في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية ، بما يحقق الهدف المرجو منها .

وفي حين تطبيق هذه المبادئ واليات الحوكمة والخصائص النوعية التي تمتاز با المعلومة تكون أمام علاقة متداخلة يسودها جو ممزوج بتعزيز مبدأ المصداقية مع إمكانية الحرص على التقليل من فجوة التوقعات ، وقد ثبت يقينا أنه من الضروري أن تعمل الحوكمة علي زيادة الجودة ، وقياسها ليس فقط لتعريف وتحديد ومعالجة أسباب الاختيارات المالية التي أصابت بعض الشركات ، ومنع حدوثها مرة أخرى ومعرفة نقاط الضعف التي قد تؤدي إلى تقليل كفاءة الإدارة والمحللين والماليين واهتزاز قدرتهم على الحكم و تقدير واقع السوق بل ايضا تعمل من أجل تحديث وتطوير الأداء اعتمادا على البيانات والمعلومات الحقيقية ومن خلال العلاقة المتداخلة ستحاول دراسة مدى انعكاس حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية في الشركات الجزائرية من خلال الدراسة الميدانية.

الفصل الثالث: دراسة ميدانية لشركة أليانس للتأمينات الجزائرية

المبحث الأول: تعريف شركة اليانس لتأمينات الجزائرية.

المبحث الثاني: دراسة التحليلية لشركة اليانس لتأمينات الجزائرية .

المبحث الأول: شركة أليانس لتأمينات الجزائرية

سنحاول من خلال هذا المبحث تقديم شركة أليانس للتأمينات الجزائر (محل الدراسة) ومن خلالها سوف نقوم بتعريفها وهيكلها التنظيمي وكذلك راس مالها ودخولها البورصة ونتطرق أيضا لواقع تطبيق الحوكمة في شركة أليانس للتأمينات الجزائر

المطلب الأول: تقديم شركة أليانس لتأمينات الجزائر (تعريفها، هيكل التنظيمي .....)

1- تعريف شركة أليانس لتأمينات الجزائر:

تأسست شركة أليانس للتأمينات في جويلية 2005 بموجب الأمر رقم 95-07 المؤرخة في جانفي 1995 والصادرة في وزارة المالية، والمتعلقة بفتح سوق التأمينات، وانطلق نشاط الشركة سنة 2006، وذلك لقيامها بجميع عمليات التأمين وإعادة التأمين، تضم أليانس للتأمينات أسهم مساهمين جزائريين لهم خبرة واسعة في مجال الاقتصاد[1].

أليانس للتأمينات هي شركة تختص في تأمين جميع الفروع، وهي تابعة للقطاع الخاص، ونظر لحرصها الشديد على الوفاء بالتزاماتها مع الزبون جعلها محل ثقة، مما أدى إلى زيادة في عائداتها المالية بشكل متواصل

شهدت شركة أليانس للتأمينات نموا لقيم أعمالها بنسبة 0.11 % ما يعادل 4.431 مليار دينار جزائري وهذا وتمكنت الشركة خلال سنة 2015 من تسجيل ناتج أرباح خام قدره 444 مليون دينار جزائري ، وربح صافي 363 مليون دينار جزائري ، الشيء الذي يترجم ارتفاع نمو قدره 2.15 % مقارنة بسنة 2014 تستحوذ اليوم الشركة على حوالي 4 % من حصة سوق التأمينات الجزائرية ، نسبة تعبر عن طموحات كبيرة وأفاق نمو واعدة وهذا بفضل انتهاج مخطط مدروس يرمي الي انشار محكم للوكالات عبر كامل التراب الوطني و التي بواسطتها يتم ابتكار و تطوير منتجات و خدمات تامين جديدة تحكم افضل في التكاليف العمليات لتجسيد مستقبل واعد ، بالضافة الي السهر علي تقديم خدمات تحطي برضي الزبائن علي مدار 24 ساعة و كافة أيام الأسبوع .

[1]Alliance assurance, notice d'information

2- الهيكل التنظيمي لشركة أليانس لتأمينات الجزائر

يمكن توضيح الهيكل التنظيمي لشركة من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم3: الهيكل التنظيمي لشركة اليانس لتأمينات الجزائرية

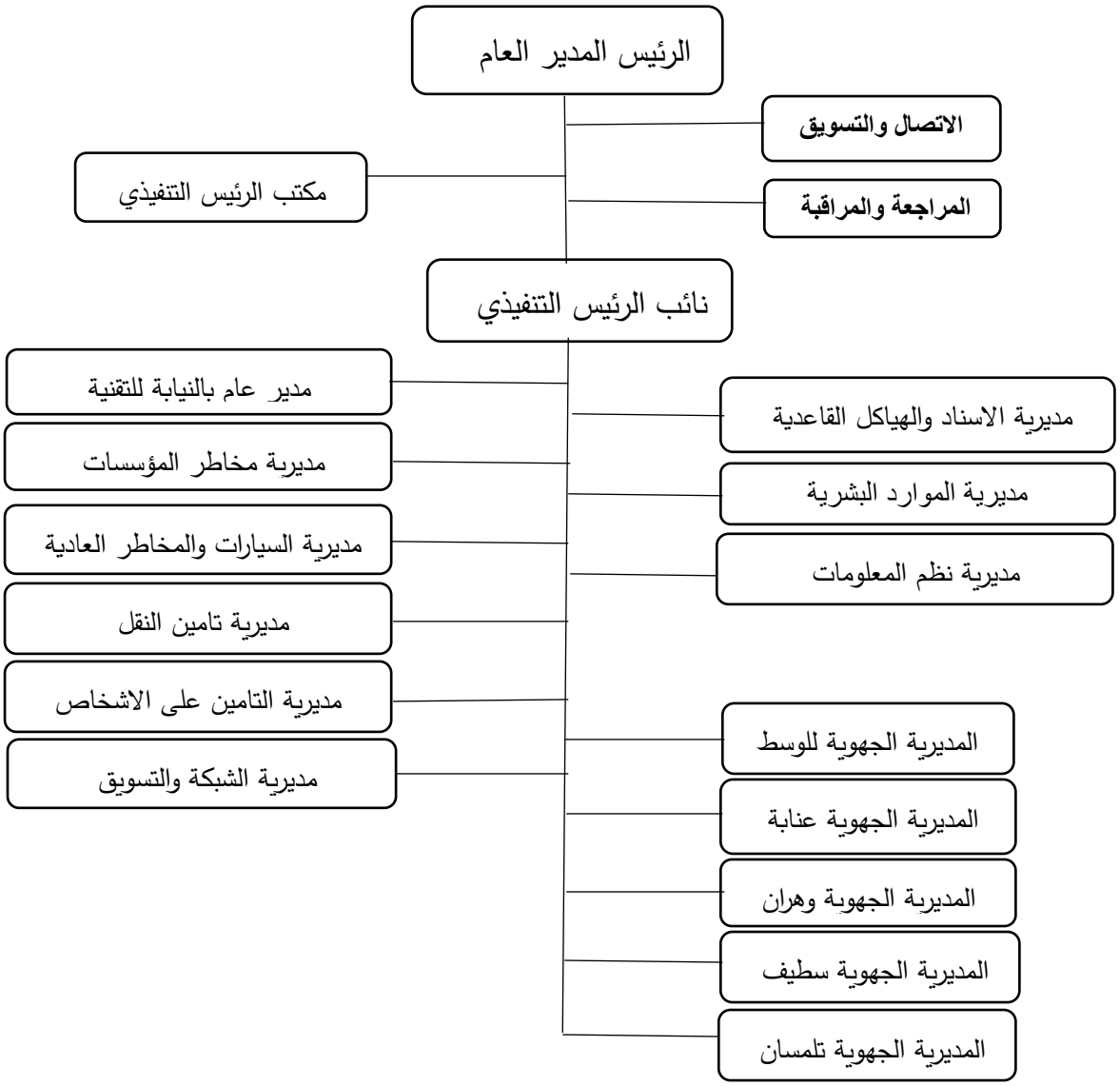

Source: http://www.allianceassurances.com.dz.

3-منتجات وخدمات شركة أليانس للتأمينات الجزائرية

تقوم شركة أليانس للتأمينات الجزائرية بتقديم منتجات وخدمات متنوعة على حسب الطلب وحاجة الزبائن بوسيلة التأمين أوفي شكل باقة تم إعدادها بمراعاة الاحتياجات الخاصة للزبائن.

الجدول(1)رقم : المنتجات المقدمة من قبل الشركة .

المنتجات	الخدمات
التأمينات الموجهة و المخصصة للأفراد	• لسيارات بما فيها المساعدة. • الحوادث الفردية (حياة / وفاة). • المخاطر المتعددة للسكنات. • السفر (تأثير فضاء شغل ووجهات أخرى،العمرة،الحج، ... الخ. • الكوارث الطبيعة. • الصحة والاحتياط.
التأمينات المهنية (المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعة، المهن الحرة ، الحرفيين والتجارة)	• السيارات (أسطول صغيرة أو كبيرة). • المساعدة (أسطول صغيرة أو كبيرة). • المخاطر المتعددة المهنية (بما فيها المسؤولية المدنية وضمانات أخرى) • تأمين المجموعة • الكوارث الطبيعية • نقل البضائع برا وبحرا وجوا - • اضرار المياه
ثالثا: التأمين على الأخطار الصناعية (الشركات الكبرى)	• حرائق ومخاطر ملحقة. • تحطم الآلات المسؤولية المدنية العامة. • المسؤولية المدنية المهنية. • المسؤولية المدينة المنتجات المسلمة. • خسائر الاستغلال بعد حريق أو تحطم اللألأة • خسارة منتجات مخزنة في غرف التبريد. • أسطول سيارات (أكثر من 25 سيارة) • . نقل البضائع برى، بحري، جو • اضطرابات واحتجاجات شعبية. • اضافي الصحة لفائدة المستخدمين

التأمينات على البناء والأعمال الهندسية:	• المسؤولية المدنية للمصمم (مكاتب الدراسات وهيئات المراقبة والمهندسين) • المسؤولية المدنية لمنجز المشروع (المشرف على الإنجاز، مقاولون رئيسيون، أو مقاولون في الإنجاز) جميع أخطار الورشات في الهندسة المدنية وكل أخطار تركيب الآلات والتجهيزات. • نقل وتخزين وسيط شامل، لتجهيزات الورشة • جميع أخطار شاحنات الورشات. • المسؤولية المدنية للوفاة. • الحوادث الفردية للعاملين في الورشات. • تأمينات على نقل المنتجات والتجهيزات. • خسائر الاستغلال المسبق.

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على موقع الشركة

وتجد الإشارة إلى أن شركة أليانس أول شركة خاصة تلتزم بميثاق الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر وكان هذا سنة 2009، من خلال الكلمة التي ألقاها الرئيس المدير العام للشركة بإحدى الملتقيات أنداك حيث أكد بأن هذا الميثاق هو ضمان الثقافة بالنسبة للشركات، وإن الشركات الخاصة تتعهد أن تكون شفافة في حساباتها وإدارتها لعملائها والحكومات وجميع الجهات الفعالة الاقتصادية والاجتماعية.

المطلب الثاني: تطور رأس مال شركة أليانس للتأمينات الجزائرية ودخولها البورصة الجزائرية

بدأت شركة أليانس للتأمينات الجزائرية عملها برأس مال مرتفع نوعا ما، هذا ما شجعها بالدخول في البورصة فقد عبرت أليانس عن التزامها فيما يخص الاقتصاد الوطني والسوق المالية، ومن هنا سوف نبدأ بدراسة تطور رأس مالها[1].

[1]Alliance assurance, notice d'information، p18-20.

1- تطور رأس مال شركة أليانس للتأمينات الجزائرية

بدأت شركة أليانس مزاولة نشاطها براس مال أولي قدره 500 مليون دج منذ بداية تأسيسها سنة 2005 من قبل مجموعة من المستثمرين الوطنيين ثم تمت زيادة رأس مال الشركة إلى 800 مليون في أواخر سنة 2009. وفي سنة 2010 زاد رأس مالها إلى 2.2 مليار دينار جزائري، ليصل إلى 2.5 مليار دينار سنة 2016 وهذه الزيادة جاءت من خلال إطلاق عملية الاكتتاب العام، وجاءت هذه الخطوة امتثالا لأحكام الأمر 09 -375 المؤرخ في 16 نوفمبر 2009 المعدل والمكمل للمرسوم رقم 95-344 المؤرخ في 30 أكتوبر 1995 والمتعلق بالحد الأدنى لرأس مال شركات التأمين.

الجدول رقم (2): يبين تغيرات رأس مال الشركة مند تأسيسها سنة 2005 إلي غاية 2016

السنة	قيمة رأس المال (بمليون الدينار جزائري)
2005- 2006	50
2009	80
2010 – 2014	2205.71
2015 - 2016	2500

Sources : alliance assurances notice information

2-تطور رقم أعمال الشركة

جدول رقم(3) :يبين تطور رقم الأعمال الشركة.

السنة	قيمة رقم الأعمال الوحدة بمليون دينار
2011	3904
2012	3700
2013	4150
2014	4427
2015	4851
2016	5011
2017	4787

المصدر: التقرير السنوي للسنوات من 2011-2017.

نلاحظ من خلال الجدول انخفاض في رقم الأعمال الشركة 3904 مليون دينار جزائري سنة 2011الي3700 مليون دينار جزائري سنة 2012 ثم ارتفاع من سنة 2013 إلي 2017 من4150 مليون دينار جزائري إلي 4787 مليون دينار جزائري وهذا الارتفاع راجع لزيادة في حجم الخدمات التأمينية علي المستوي الوطني وهذا ما اثر ايجابيا علي مجموعة الأصول الخاصة لها .

3-تحليل بعض مؤشرات حول تطور نشاط الشركة

من خلال هذا المطلب سنتناول تخليل تطور كل من عدد الوكالات و عدد الموظفين بالإضافة إلي هامش التامين كما يلي:

3-1 تطور عدد الوكالات أليانس لتأمينات الجزائرية

جدول رقم(4): تطور عدد وكالات شركة أليانس لتأمينات الجزائرية

السنة	عدد الوكالات	نسبة التغطية الوطنية
2007	70	25 ولاية
2008	79	28 ولاية
2009	89	35 ولاية
2010	105	40 ولاية
2011	111	40 ولاية
2012	111	40 ولاية
2013	165	42 ولاية
2014	165	42 ولاية
2015	172	42 ولاية
2016	172	42 ولاية
2019	262	44 ولاية

المصدر: التقرير السنوي للسنوات من 2011-2019.

نلاحظ أن هنالك زيادة مستمرة في عدد الوكالات الشركة وفي نسبة التغطية الوطنية وإنها تغطي 25 ولاية سنة 2007، واصبحت تغطي 43 ولاية سنة 2019.

وهذا التوسع الجغرافي للشركة يسمح بتحقيق ميزة تنافسية لشركة من خلال المشاركة في تقديم نوعية واحدة من المنتجات والخدمات عبر عدة مناطق من الوطن.

3-2 تطور عدد الموظفين

جدول رقم(5): تطور عدد موظفي شركة أليانس لتأمينات الجزائرية

السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
عدد الموظفين	248	290	310	351	413	417	411	419	422	425

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد علي تقرير السنوي من سنة 2007 إلي 2016 .

من خلال الجدول نلاحظ زيادة مستمرة في عدد الموظفين مند سنة 2007 إلى 2012 بنسبة 40.52أما سنة 2013 نلاحظ انخفاض في عدد الموظفين (خروج 06 موظفين) زفي سنة 2014 تم ارتفاع في عدد الموظفين مع إدخال08 موظفين جدد حيث بلغة قيمة العمالة 419 موظف

كما نلاحظ هناك زيادة مستمرة في عدد العمال حيث بلغ 422 موظف سنة 2015، ليصل إلي 425 موظف سنة 2016 قابلة لزيادة.

الشكل رقم (4): يبين عدد موظفين شركة أليانس لتأمينات الجزائرية

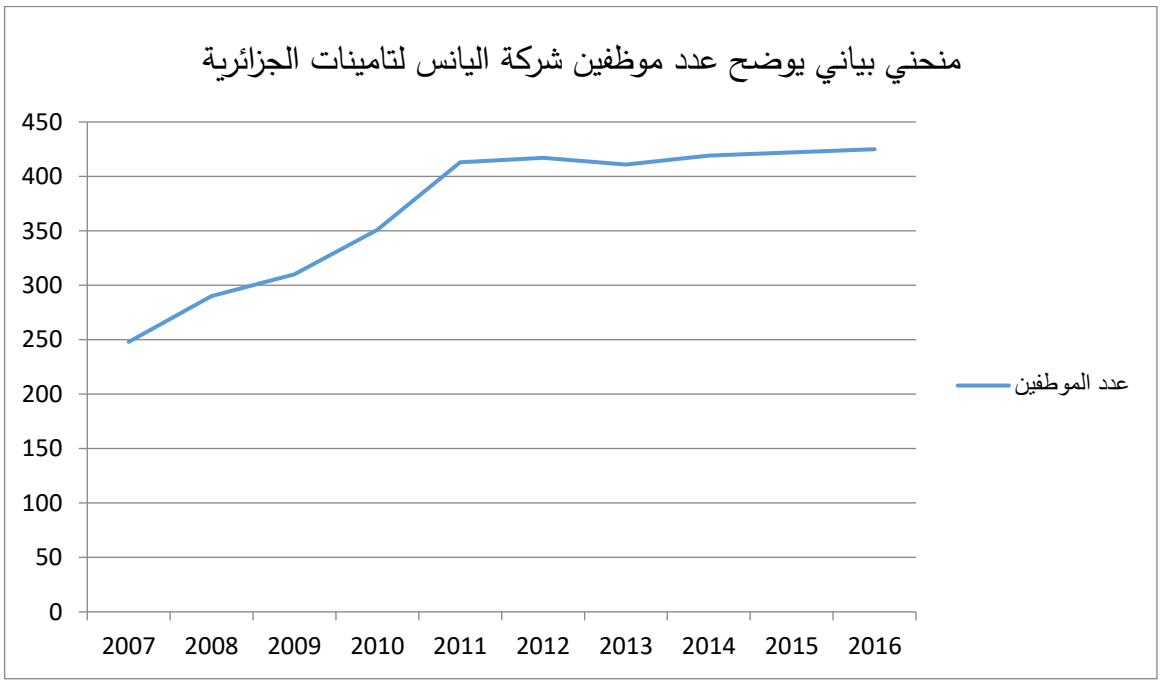

4-دخول شركة أليانس للتأمينات الجزائرية البورصة الجزائرية

نتيجة لرغبة الشركة في رفع رأس مالها إلى 2.5 مليار دينار لجأت إلى عملية الاكتتاب العام تمهيدا لإدراج حصة من أسهمها في بورصة الجزائر ، حيث تمت فترة الاكتتاب من 02 نوفمبر 2010 إلى 1 ديسمبر 2010 وتأتي هذه العملية بعد منح لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها الضوء الأخضر من خلال موافقتهم يوم 02 أوت 2010

قد حدد سعر الاكتتاب ب 830 دينار للسهم الواحد وتأتي هذه الخطوة وفقا لقرار 09-375 المؤرخ في 16 نوفمبر 2009 يعدل ويكمل المرسوم رقم 95-344 المؤرخ في 30 أكتوبر 1995 المتعلق بالحد الأدنى لراس مال شركات التأمين. حيث وافقت الجمعية العامة لشركة أليانس للتأمينات الجزائرية بالجمعية الغير عادية في 21 جويلية 2010 على زيادة رأس مال الشركة والمقترح من اجتماع مجلس الإدارة بتاريخ 20 جويلية 2010. وتعتبر شركة أليانس أول مؤسسة من القطاع الخاص تدخل إلى البورصة، ولقد بلغت الأموال التي تم رفعها بمقدار 1.4 مليار دينار .

وتسعى شركة أليانس إلى تحقيق جملة من الأهداف، حيث اعتبر الرئيس المدير العام لشركة الشركة أليانس للتأمينات الجزائرية فتح رأس مال الشركة عن طريق البورصة عملية تاريخية بالنسبة للشركة والسوق المالية كما أكد بأن هناك أهداف استراتيجية ستحقق من وراء العملية الأولى من نوعها في تاريخ السوق المالية الجزائرية ومن بين أهداف التي ذكرها ما يلي:

- رفع رأس مال الشركة تطبيقا لشروط قانون التأمينات السنة 2009.
- اقتسام الثروة الناجمة عن العملية من خلال إعطاء فرصة جديدة للجزائريين التوظيف أموالهم عن طريق وسائل جديدة للادخار.
- المساهمة في تفعيل بورصة الجزائر من قبل المتعاملين العموميين والخواص
- زيادة حصة الشركة في السوق

المطلب الثالث: واقع تطبيق الحوكمة في شركة أليانس لتأمينات الجزائر

سيتم التطرق في هذا المطلب الواقع الحوكمة في الشركة أليانس لتأمينات الجزائر، من خلال تشخيص الواقع العملي لبعض المبادئ الحوكمة بشركة أليانس وكذلك آلياتها

1-مبادئ حوكمة الشركة في شركة أليانس للتأمينات

سنقوم بالوقوف على بعض مبادئ حوكمة الشركات في شركة أليانس للتأمينات

1-1 امبدأ ضمان وجود أسس وإطار فعال لحوكمة الشركات

يجب وضع إطار قانوني رقابي على ممارسة حوكمة الشركات داخل التشريع مع القوانين وقواعد الشفافية والالتزام بتطبيقها وتمتع الهيئات الرقابية والمشرفة بالسلسلة والنزاهة والموارد اللازمة للقيام بالمهام على أعلى مستوى كما يمكننا أن نلتمس لجهود المشرع الجزائري بتبنيه للحوكمة من خلال ميثاق الحكم الراشد سنة 2009 الذي ينش على جملة من المبادئ الشفافية والإنصاف ، المسؤولية والمحاسبة ، مما يجعل ممارسة حوكمة الشركات في نطاق تشريعي يتوافق مع الأحكام القانونية ، وشركة أليانس للتأمينات ليست بمعزل عن ذلك فهي تعمل في بيئة ونطاق تشريعي يمكنها من ممارسة وتطبيق حوكمة الشركات .

1-2 حفظ حقوق المساهمين

كما أشرنا بان شركة أليانس نشط في بيئة جزائرية فهي ملزمة بتطبيق التشريعات والقوانين الخاصة بالشركات المساهمة التي ينص عليها القانون التجاري الجزائري للحفاظ على حقوق المساهمين في أهم مواده التالية :

- المادة 678: يجب على الشركة أن تبلغ المساهمين أو تضع تحت تصرفهم كل المعلومات الكافية والتي تخص عمل الشركة وإدارتها مثل: أسماء القائمين بالإدارة والمديرين العامين وتقرير مجلس الإدارة و غيره[1]ا.
- المادة 680 (معدلة) يحق لكل مساهم أن يطلع خلال الخمسة عشر يوما السابقة الانعقاد الجمعية العامة العادية على ما يلي :
  - ✓ جرد جدول حسابات النتائج والوثائق التلخيصية والحصيلة وقائمة القائمين بالإدارة ومجلس الإدارة ومجلس المديرين أو محل المراقبة.
  - ✓ تقارير مندوبين الحسابات التي ترفع للجمعية.
  - ✓ المبلغ الإجمالي المصادق على صحته من مندوبي الحسابات، والأجور المدفوعة للأشخاص المتحصلين على أعلى أجر، مع العلم أن عدد هؤلاء الأشخاص يبلغ خمسة عشر.
- المادة 715 مقرر4 (معدلة): فإنه يتحقق مندوبو الحسابات إذا ما تم احترام مبدأ المساواة بين المساهمين، كما يتم التحقق في الوثائق المرسلة إلى المساهمين حول الوضعية المالية للشركة

[1] للاطلاع انظر المادة 678 من القانون التجاري الجزائري، سنة 2007 ص173.

وحساباتها دون التدخل في التسيير، كما يدققون في صحة المعلومات المقدمة في تقرير مجلس الإدارة أو مجلس المديرين حسب الحالة [1].

- المادة 715 مقرر 42 (معدلة): يحق للمساهم كل من:
- ✓ الحق في المشاركة في الجمعيات العامة.
- ✓ الحق في انتخاب هيئات التسيير أو عزلها والمصادقة على كل عقود الشركة أو جزء منها وقانونها
  الأساسي أو تعديله مع حق التصويت الذي بحوزته.
- ✓ الحق في تحصيل الأرباح عندما تقرر الجمعية العامة توزيع كل الفوائد الصافية المحققة أو جزء منها

3-1 الإفصاح والشفافية

تعمل شركة أليانس على الدوام في تطوير إمكانياتها للتواصل وعرض كل المعلومات المالية وغير المالية، مع زبائنها ومساهميها على حد سوى من خلال المواقع الإلكترونية التي أصبحت أسرع وسيلة لمحاكة الواقع الذي يتميز بالتغير المستمر، بغية تعزيز الثقة وشفافية سواء إلى المساهمين أو حملة وثائق التأمين، وذلك من خلال توفير معلومات بشكل دوري يتم نشر هذه المعلومات عبر عدة قنوات تتمثل في:

- ✓ موقع الالكتروني لشركة www.allianceassurances.com:
- ✓ موقع الخاص للمساهمين www.allianceactionnaire.com:
- ✓ موقع لجنة تنظيم عمليات البورصة و مراقبتها www.cosob.org:
- ✓ موقع بورصة الجزائر www.sgbv.dz:
- ✓ المحلات والمطبوعات التي تصدرها الشركة
- ✓ المحلات المتخصصة التي تصدرها الشركة والمطبوعات.
- ✓ البريد الإلكتروني للشركة dg.alliance @ allianceassurances.com.dz
- ✓ وأما في ما يخص معلومات مالية ؛ فهي متوفرة على مستوى الموقع الإلكتروني للشركة .
- ✓ عرض الميزانية (الملحق رقم : 01)
- ✓ عرض جدول حسابات النتائج.
- ✓ عرض جدول تدفقات أخزينة .
- ✓ الملاحق

[1] للاطلاع انظر للمادة 715 مقرر4(معدلة) من القانون التجاري الجزائري، 2007 ص188.

- ✓ عرض تقرير محافظ الحسابات (الملحق رقم : 02)
- ✓ تقديم قوائم مالية دورية (نصف سنوية) .

2-آليات حوكمة الشركات

ستعرض بعض آليات حوكمة الشركات المطبقة في شركة أليانس للتأمينات الجزائرية

2-1 مجلس الإدارة:

يتكون مجلس إدارة شركة أليانس للتأمينات من 07 أعضاء برئاسة الرئيس المدير العام" خليفاني حسان "و الذين تتوفر فيهم جميع الشروط والمؤهلات لشغل هذه المناصب [1]، ويتم تعيينهم من طرف الجمعية العامة للمساهمين ومن أجل الاستفادة من المزايا التي تحققها حوكمة الشركات من شفافية و مصداقية لمختلف معاملات الشركة يقوم مجلس الإدارة بإنشاء لجان متخصصة حيث تقدم صورة واضحة حول عمل الشركة، تحديد نقاط القوة والضعف ، وهذا تلتمسه في الخطط الاستراتيجية للشركة المعلن عليها مثل : " أليانس 2015 " و تطوير وسائل الاتصال ونظم المعلومات والخدمات المبرمجة للزبائن[2].

لجنة الأجور والمكافئات:

تمثل مهمتها في نقل التوصيات إلى مجلس الإدارة فيما يتعلق بسياسة أجور بعض الإداريين من الهيئة العليا وكبار العاملين في الإدارة بما في ذلك علاوات الأداء والمكافآت الأخرى.

لجنة الاستراتيجية :

تتمثل مهمتها في اقتراح المحاور الاستراتيجية المتعلقة بتسيير عمل الشركة وتطورها، تعقد هذه اللجنة في السنة أربعة اجتماعات، ومن صلاحيات هذه اللجنة اعتماد التقارير المتعلقة بتسيير الشركة وتعتمد استراتيجية تطوير أليانس للتأمين على هدف رئيسي هو بناء شركة جزائرية بمعايير وطنية ودولية، بالاعتماد على الجوانب التالية [3]:

- التنمية الديناميكية
- الثقافية.
- التنظيم وجودة الخدمة

[1]alliance assurances , notice d'information, Op cit, P 85

[2]لعبيدي رابح **رئيس مصلحة المحاسبة و المالية** ، شركة اليانس الجزائرية

[3]Rapport de Gestion Exercise 2014, Assemblée General ,Du 28 Mai 2015, p55

- الاحتراف.

2-2 المراجعة الداخلية:

تولي اهتماما خاصا لوظيفة التدقيق، والتي تعد واحدة من العناصر الرئيسية للتدقيق والمسؤولة عن مراجعة وتقيم أنشطة الشركة.

يعتبر دور التدقيق الداخلي هو ضمان موثوقية نظام الرقابة الداخلية، وبالتالي ، فإن مجال التحقيق وكفاءة يغطي قسم التدقيق المديريات المركزية والمديريات الإقليمية وشبكة التوزيع وهذه للخطط الفنية والمالية والمحاسبة ، من أجل تعزيز هذه الوظيفة من ناحية واحترام المبادئ المنصوصعليها في إطار ميثاق الحكم الراشد ، مما شجع الشركة خلال الربع الرابع من السنة المالية 2010 ، لإنشاء لجنة تدقيق تتألف من ثلاثة أعضاء غير تنفيذيين ، وأعضاء مجلس الإدارة والتي سيتم تعيينها من قبل هذا الأخير[1].

ولكن من خلال البحث وتحليل الهيكل التنظيمي يتبين لنا عكس ما يتم التصريح به في ما يتعلق باللجان المنبثقة من مجلس الإدارة ويمكن توضيح ذلك كمايلي[2]:

الشكل رقم (3): الهيكل التنظيمي لمديرية المراجعة والرقابة لشركة أليانس

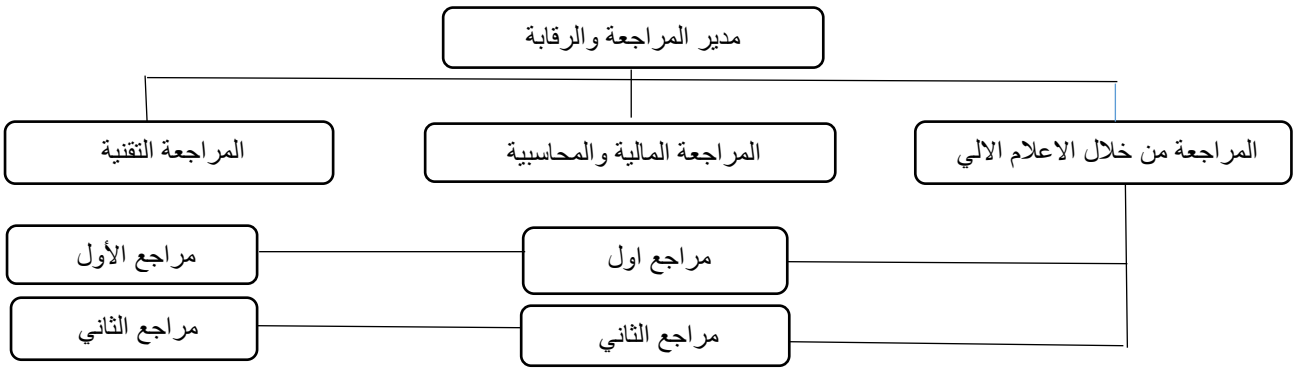

المصدر: شركة أليانس للتأمينات مارس 2014

ينقسم فريق عمل مديرية المراجعة والرقابة حسب موضوع عمليات المراجعة إلى لمجموعتين مجموعة متكونة من مراجعين يقومان بمراجعة مختلف العمليات المالية و المحاسبية ومجموعة أخرى متكونة من مراجعين أيضا يقومان مراجعة مختلف العمليات التقنية للنشاط والتامين وتتم المراجعة بشقيها في كل مرة

[1] alliance assurances , notice d'information, Op cit, P96.

[2] احمد نقاز ، **المراجعة الذاخلية مدخل لادارة رشيدة لشركات التامين الجزائرية** ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتورة ،كلية علوم الاقتصاد

بالرجوع إلى مراجع مساعد مختص في الإعلام الآلي ليسهل لهم الوصول إلى حقائق أكثر دقة للعمليات محل المراجعة.

الشيء الملاحظ في شركة أليانس أنه لا توجد لجنة مراجعة وحجة أن حجم الشركة صغير وكذلك مأتم التعرف عليه هو أن الشركة بادرت وأعطت حسن النية في تعليق مشروع ميثاق حوكمة الشركات في الجزائر خلال سنة 2009.

2-3 المراجعة الخارجية

تمارس الرقابة الخارجية على شركة أليانس للتأمينات من قبل مراجع حسابات يتم تعينه عن طريق الجمعية العامة للمساهمين لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة ويتعين على المراجع أن يتميز بالاستقلالية كما أن يلتزم بقواعد السلوك الأخلاقي عند قيامه للمهام المتكلف بها والمحددة حسب نظام المحاسبة المالية في نص المادة 23 من القانون 10-01 المؤرخ في 29/07 / 2010 والمتعلقة بمهام محافظ الحساب.

كما تشير بأن الشركة متعاقدة مع مراجع حسابات حسب الوثائق الرسمية وتقارير المحافظ« مقلاني والخبير المحاسبي شريف» كما هي واردة أسمائهم في التقارير الهيئة المراجعة الخارجية ومن خلال الجمعية العامة التي تحرص على الشروط الشكلية والقانونية في طريقة التعاقد معهم بما ينص عليه القانون[1].

[1] الأمانة العامة للحكومة، قانون رقم 10-01 المؤرخ في 29 جويلية 2010 يتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد الجريدة الرسمية ، العدد42، ص 07 .

المبحث الثاني: دراسة تحليلية لشركة أليانس الجزائرية

المطلب الأول: المقابلة

تم استخدام أسلوب المقابلة، وبذلك بطرح الأسئلة علي مدير وكالة وموظفيها من اجل الحصول على المعلومات الضرورية للبحث

مقابلة مع مدير وكالة أليانس لتأمينات (ميلة)

س/هل تتبني شركة أليانس لتأمينات الجزائرية قواعد سلوكيات واخلاقيات العمل

ج/ تشترط شركة أليانس لتأمينات الجزائري اتباع قواعد وسياسات التنظيم المؤسسي على جميع العاملين والمدريين، وذلك لتوفير إرشادات عامة تحكم سلوكيات واعمال الشركة وضمان توافقها مع أفضل ممارسات الحوكمة بجميع فطاعات وادارات الشركة.

س/ ما هو هيكل الحوكمة الخاص لشركة أليانس لتأمينات (ميلة)

ج/تدار شركة أليانس لتأمينات من جانب المدير التنفيذي وبعض الموظفين

س/كيف يتم اخطار موظفي شركة أليانس لتأمينات الجزائري بنطاق مسؤولياتهم فيما يتعلق باليات الحوكمة

ج/ تلتزم شركة أليانس لتأمينات الجزائر بتوعية الموظفين حول دورهم فيما يتعلق باليات الحوكمة ، من خلال دراسة ميثاق شرف المهنة و التدريب علي إدارة المخاطر و كذلك اطلاق الحملات الإعلامية المستمرة علي مستوي الشركة

س/ ماهية المعايير المحاسبية التي تعتمد عليها الشركة في إعداد القوائم المالية

ج/يلتزم مراقب الحسابات بمعايير المحاسبة الجزائرية والرقابة الداخلية لجميع القوانين واللوائح السارية المتعلقة بإعداد القوائم المالية للشركة

س/ من هو مراقب الحسابات لشركة أليانس الجزائر

ج/ ان الشركة متعاقدة مع مراجع حسابات حسب الوثائق الرسمية وتقارير المحافظ« مقلاني والخبير المحاسبي شريف» كما هي واردة أسمائهم في التقارير الهيئة المراجعة الخارجية ومن خلال الجمعية العامة

س/ ماهي بعض الصعوبات التي تواجه لتطبيق الحوكمة الرشيدة

ج/إن مجالس الإدارة الناجحة يجب أن تكون على درجة كبيرة من المعرفة وقادرة على توجيه الاستراتيجية وعلى استعداد تام لمواجهة الإدارة التنفيذية إذا احتاج الأمر.

س/ ما هو دور الإمكانيات الالكترونية في تطبيق الحوكمة وتفعيلها في شركة أليانس

ج/ كان لها دور كبير وفعال وكما تعمل شركة أليانس على الدوام في تطوير إمكانياتها للتواصل وعرض كل المعلومات المالية وغير المالية، مع زبانها ومساهميها على حد سوى من خلال المواقع الإلكترونية التي أصبحت أسرع وسيلة لمحاكة الواقع الذي يتميز بالتغير المستمر

المطلب الثاني: الملاحظات

– شركة أليانس لتأمينات الجزائري تتبع قواعد وسياسات التنظيم المؤسسي على جميع العاملين والمدريين لضمان أفضل ممارسات الحوكمة بجميع قطاعات وادارات الشركة

– نلاحظ ان شركة أليانس لتأمينات (فرع ميلة) تعتمد علي المدير التنفيذي

– تلتزم شركة أليانس لتأمينات الجزائر بتوعية الموظفين حول دورهم فيما يتعلق باليات الحوكمة

– ان مراقب الحسابات بمعايير المحاسبة الجزائرية والرقابة الداخلية لجميع القوانين واللوائح السارية المتعلقة بإعداد القوائم المالية للشركة

– تلعب الإمكانيات الالكترونية دور كبير وفعال وكما تعمل شركة أليانس على الدوام في تطوير إمكانياتها للتواصل وعرض كل المعلومات المالية وغير المالية، مع زبانها ومساهميها على حد سوى من خلال المواقع الإلكترونية التي أصبحت أسرع وسيلة لمحاكة الواقع الذي يتميز بالتغير المستمر

خلاصة الفصل الثالث:

من خلال ما تطرقنا ومآتم تناوله في هذا الفصل، حيث تطرقنا أولا للمحة عامة حول شركة أليانس لتأمينات الجزائر وواقع تطبيق الحوكمة فيها، ومن خلال الدراسة الميدانية وجدة تقصير في فهم وتطبيق الجيد للحوكمة خاصة علي المستويات الدنيا للشركة وهذا يفتح علينا مجال بان المؤسسة الاقتصادية لا تعطي أهمية الكبيرة في تفعيل مفهوم الحوكمة علي كافة مستويات الإدارة.

خاتمة

شاع مصطلح حوكمة الشركات إثر حدوت الأزمات المالية المتكررة التي عانى منها الاقتصاد العالمي والصبحة حوكمة الشركات أحد أهم المواضيع التي جذبت اهتمام العديد من المنظمات والمؤسساتالاقتصادية المحلية و الدولية، حيث حرصت حكومات معظم الدول إلى التطبيق الفعال لمبادئ واليات الحوكمة نظر لما تحققه من ضمان مصالح و أهداف كل الاظراف المتعاملة، فالتطبيق الجيد لحوكمة الشركة ستؤدي لتحسين مكانة الشركات.

كما تسعى معظم الشركات لتحسين جودة التقارير المالية لاعتبارها المصدر الرئيسي الذي يعتمد عليه في التعرف على الحالة المالية الشركة من طرف الجهات ذات العلاقة ، حيث أن ما تحتويه التقارير المالية من معلومات حساسة بالنسبة للشركة جعل منها تأخذ اهتمام خاص من أغلب المؤسسات حيث تسعا معظمها إلي تحقيق جودتها وزيادة الثقة والمصداقية فيها .كما تسعي حوكمة الشركات إلي تحقيق جودة التقارير المالية من خلال تطبيق مجموعة من الآليات و مبادئ الحوكمة ، حيث توجد علاقة وثيقة بين حوكمة الشركات و جودة التقارير المالية المفصح عنها و مستوي جودتها ، إذ أن مبادئ الحوكمة تلعب دور كبير في تحقيق جودة التقارير

1-نتائج الدراسة:

بعد إنجاز الدراسة النظرية والتطبيقية توصلنا إلى جملة من النتائج تمثلت فيما يلي:

- ✓ حوكمة الشركات من أهم المواضيع ذات الاهتمام العالمي والمحلي
- ✓ تتميز حوكمة الشركات بجملة من المبادئ أهمها المبادئ الصادرة عن منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية حوكمة الشركات أحد أهم الأنظمة الرقابية في الشركات
- ✓ تتميز حوكمة الشركات بمجموعة من الآليات الداخلية والخارجية التي تعمل على تعزيز مكانة الشركات في المحيط العملي
- ✓ تعد التقارير المالية أحد أهم الدلائل التي تستعملها الشركة لتوضيح وضعيتها المالية.
- ✓ توضع التقارير المالية تحت تصرف مجموعة من المستخدمون منهم المستثمرون والدائنون والإدارة وبالتالي هناك العديد من الجهات المستفيدة من التقارير المالية التي تقوم الشركة بإصدارها.
- ✓ تحقيق المصداقية والثقة في التقارير المالية من تحقيق الشركات للجودة في مختلف عملياتها
- ✓ هناك عدة عوامل تؤثر على جودة التقارير المالية من بينها عوامل اجتماعية قانونية؛ المالية والإدارية.

- ✓ هناك تأثير مباشر لحوكمة الشركات علي جودة التقارير المالية وعلى مستخدميها، وانعكاسها على الأسواق المال.
- ✓ تقوم شركة أليانس بالإفصاح عن المعلومات المحاسبية و المالية عن طريق عدة قنوات يجدها المهتمين مربحة،و تقوم بنشرها عبر مواقعها الالكترونية، وتلتزم بنشر تقاريرها السنوية و النصف سنوية وتقرير محافظ الحسابات و تقرير الجمعية العامة كإجراء للوصول المعلومات في وقتها المناسب حرصا علي مستخدميها لأتخاد القرارات المدروسة و الموثوق ، وتحرص علي ضمان جودة المعلومات المحتواتت في القوائم المالية و التقارير المختلفة .
- ✓ تسعي شركة أليانس جاهدة في إعداد التقارير المالية مراعاة للخصائص النوعية للمعلومات الرئيسية (الملائمة و الموثوقية) و كذا الفرعية لبلوغ الهدف المرجو منها و تميز بتقارير ذات جودة عالية.

2-التوصيات:

من خلال نتائج الدراسة تم التوصل إلى بعض التوصيات نذكر منها ما يلي:

- ✓ تعميم ثقافة الحوكمة على مستويات عالية، لتمس أكبر شريحة من المثقفين والمسيرين وكذا المالكين لشركات المتوسطة والصغيرة.
- ✓ تجدر الإشارة إلى إمكانية الدولة الجزائرية بتغير التوجه بانتهاج نمط الشركات بدل المؤسسات لخلق بيئة مرنة تفعل فيها مبادئ وآليات الحوكمة بشكل مطلق.
- ✓ مواكبة التغير الحاصل في تطبيق حوكمة الشركات وتفعيله بما يتوافق مع التشريعات والقوانين الجزائرية.
- ✓ إنشاء شركات استشارية مستقلة، مما يزيد من الشفافية والمصداقية لدى الشركات ورفع من مستوى الفهم القاصر لديهم.
- ✓ إنشاء لجان مراجعة مستقلة داخل الشركات لتحقيق الهدف المرجو منها، وكذا خلق أسواق نشطة وفعالة لتسهل عملية قياس جودة المعلومات ومعرفة مدى انعكاسها على التقارير المالية.

3-آفاق الدراسة:

تطرقنا في هذه الدراسة لانعكاس حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية في الشركات الجزائرية، وبالرغم من حداثة موضوع حوكمة الشركات مازال حديثا بالنسبة للجزائر، إلا أننا حاولنا القيام بدراسة

تطبيقية على إحدى الشركات الجزائرية ذات طابع خاص ، وفي هذا الصدد يمكننا اقتراح مواضيع ذات صلة حوكمة الشركات كما يلي:

- ✓ اثر حوكمة الشركات في تدعيم الافصاح الالكتروني لتحقيق الشفافية.
- ✓ دور قواعد الحوكمة في منع حدوث التعثر المالي في الشركات الجزائرية.
- ✓ لثر المراجعة في حوكمة الشركات للحد من التلاعب في المعلومات الحسابية

قائمة المراجع

قائمة المراجع باللغة العربية

الكتب

1. إبراهيم الهندي، الإدارة المالية و مدخل تحليل المعاصر (القاهرة المكتب العربي حديث 2003).
2. احمد علي جعفر ،حوكمة الشركات ،ط1، دار الفكر الجامعي الإسكندرية 2014.
3. حماد، طارق عبد العال ،2007، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار ومنح الائتمان، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية.
4. الحيالي، وليد، دراسات في المشاكل المحاسبية المعاصر ، الطبعة الاولي ،عمان ، دار الحامد للنشر و التوزيع ، 2004.
5. الخطيب ، خالد شحادة ، و المهايني ، محمد خالد ،2010 المحاسبة الحكومية ، دار وائل للنشر و التوزيع، ط1 عمان الأردن .
6. طارق عبد العاد حمادة ، حوكمة الشركات : المبادئ ،التجارب ،المتطلبات ، الدار الجامعية القاهرة 2009 .
7. عبد الصبور عبد القوي علي المصري ، التنظيم القانوني لحوكمة الشركات ، مكتبة القانون و الاقتصاد،الرياض ،2010 .
8. عدنان ابن حيدر بن درويش ، حوكمة الشركات ودور مجلس الادارة ، اتحاد المصارف العربية ،2007 .
9. علي عبد الغني اللايد، يونس عليان الوكيواخرون، أثر التطبيق قواعد حوكمة الشركات علي جودة التقارير المالية مجلة التقني المجلد 26، العدد 04، جامعة الشرق الأوسط الأردن.
10. عوراتي، هشام وموسى، نائل، دليل منهجية الإدارة في المنشاة الإدارية المعاصرة، مركز تطوير القطاع الخاص، فلسطين، ط1، 2003.
11. غسلان فلاح المطاوئة ، مؤيد راضي خنفر ، تحليل القوائم الماليةط1 ، دار المسيرة ،عمان ،2006
12. كمال الدين الرضاوي، تحليل القوائم المالية بغرض الاستثمار (القاهرة الدار الجامعة 2004م).
13. محمد مصطفي سليمان حوكمة الشركات و معالجة الفساد المالي و الاداري ، ط1 ، دار النشر الثقافة ، الاسكندرية ،2006 .
14. هوام جمعة، تقنيات المحاسبة المعمقة وفقا لدليل المحاسبي الوطني، ج1، ط3 ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر ،2007 .

الأطروحات والمذكرات

1. أبو حمام ، ماجد أبو سماعين ،2009، اثر تطبيق قواعد الحوكمة علي الإفصاح المحاسبي و جودة التقارير المالية " دراسة ميدانية علي الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية " رسالة ماجستر ، جامعة الإسلامية ، كلية التجارة ،غزة.
2. اشرف درويش أبوموسى، حوكمة الشركات و أثرها على كفاءة سوق شطين للأوراق المالية، دراسة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل و الجامعة الاسلامية ، فلسطين، 2008.
3. بوالزليفة صابر، دور حوكمة الشركات الصناعية في تحقيق التنمية المستدامة ،مذكرة لنيل شهادة الماجستر ، جامعة فرحات عباس سطيف ، الجزائر ،2013-2014 .
4. الخز علي، ألاء شمس الدين، نموذج حديث لمقترح لهرمية المعلومات المحاسبية الحكومية، أطروحة دكتورة مقدمة الي مجلس كلية الإدارة والاقتصاد، بغداد عام 2007.
5. زبيدي البشير دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة التقارير المالية و تحسين الأداء المالي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم التجارية ، جامعة المسيلة ، سنة 2016 .
6. شعبان، انعام عثمان (2016) ، مدى توفر مقومات تطبيق المحاسبة القضائية لاكتشاف حالات الاحتيال المالي في الوحدات الاقتصادية ، رسالة ماجستير ، الجامعة الاسلامية غزة ، كلية التجارة ، قسم المحاسبة والتمويل.
7. قرواني أسامة ،اثر تطبيق حوكمة الشركات علي جودة المعلومات المحاسبية ، مدكرة لنيل شهادة الماجستر ، جامعة عمار الثلجيبالاغواط ، الجزائر 2011-2012.
8. قصاص قيحة، حوكمة المؤسسات العائلية في الجزائر ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير ،تخصص حوكمة المؤسسات ، جامعة تلمسان، 2002.
9. كنزة عبابس ، متطلبات إرساء الحوكمة في القطاع البنكي الجزئري ، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماسثر ، كلية العلوم الاقتصادية ، تخصص مالية ، جامعة ام البواقي ،2017.
10. لسامرائي، محمد حامد (2016)، اثر نظام الرقابة الداخلية على جودة التقارير المالية، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، كلية الأعمال، قسم المحاسبة

11. لعربي، حسن محمد (2014)، دور المراجعة الخارجية في تحسين جودة التقارير المالية، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، قسم العلوم التجارية.
12. ليندة صولي ، اثر المراجعة في تضييق فجوة التوقعات بين المراجع الخارجي و مستخدمي القوائم المالية ، مذكرة مقدم يدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر ،تخصص تدقيق محاسبي ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة الوادي ، 2013.
13. محمد الهادي ضيف الله، جودة المعلومات المالية ودورها في اتخاد القرارات الاستثمارية، رسالة ماجسثر ،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسير ،جامعة البليدة 2010
14. محمد جلاّب، دور لجان المراجعة في تفعيل حوكمة الشركات، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة بومرداس
15. هاني محمد خليل ، مدي تاثير تطبيق حوكمة الشركات علي فجوة التوقعات في المهنة المرجعية في فلسطين مذكرة استكمال متطلبات شهادة الماجستر محاسبة و تمويل ، الجامعة الإسلامية ، غزة ،2009.
16. هلالي فوزية و عمران خديجة ، جودة المعلومات المحاسبية فيضل النظام المالي المحاسبي المالي ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة مستر كلية العلوم الاقتصادية تخصص محاسبة و جباية ، جامعة الدكتور مولاي الطاهر سعيدة ،2016.

الملتقيات

1. اشرف حنا ميخائيل ، تدقيق الحسابات و إطرافه في أطار منظومة حوكمة الشركات ، مداخلة في المؤتمر العربي الأول حول التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات ، فندق شيراتون القاهرة ، 24-26 ديسمبر
2. بتول محمد نوري ، على خلف سلمان،حوكمة المؤسسات و دورها في تخفيض المنظمات الحديثة، بجامعة البليدة، 18و 19ماي2011.
3. بلعاد يعمر ،جابو حدو رضا ، دور الحوكمة الشركات في إرسال قواعد الشفافية و الإفصاح ، الملتقي الدولي الأول حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة واقع و أفات و رهانات جامعة أم بواقي ، 7و8 ديسمبر 2010
4. خالد الخطيب ، عصام قريط ، مفاهيم الحوكمة و تطبيقاتها "حالة الأردن و مصر " ، ورقة بحث ، المؤتمر الثالث للحوكمة ، القاهرة ،2009

5. صديقي خضرة، التأصيل النظري لماهية حوكمة المؤسسات و العوائد المحققة من جراء تبنيها، المؤتمر الوطني الثاني حول متطلبات إرساء مبادئ الحوكمة في إدارة الميزانية العامة للدولة، جامعة البويرة يومي 30 و 31 / 10 /2012
6. صديقي مسعود ، نريس خاله،دور حوكمة الشركات في تحقيق شفافية المعلومات المحاسبية لترشيد قرار الاستثمار ، الملتقى الدولي لأول حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة ، واقع الأفق و رهانات ، أم البواقي
7. طارق عبد العال حماد، موسوعة المعايير المحاسبية ج1، كليةالتجارة، جامعة غين ال شمس2016
8. عباس محمد التميمي ،آليات الحوكمة في الحد من الفساد الإداري و المالي في شركات المملوكة للدولة ، 2004
9. عبد المجيد الصلاحيين ،حوكمة في المؤسسات المالية الإسلامية ، مؤتمر الخدمات المالية الإسلامية الثاني ، طرابلس ، ليبيا ، 2010
10. محمد حمودة نور اليات الحوكمة في مكافحة الفساد المالي مقال منشور2012 / 5 /2
11. مصطفى نجم البشاري ،أهمية تطبيق معايير الحوكمة لتفعيل نظم المراجعة الداخلية للمؤسسات العامة بالسودان، مؤتمر المراجعة الداخلية الأول بالسودان ،20 و 21 يناير 2008
12. نرمين أبو العطا،حوكمة المؤسسات ، سبيل التقدم مع إلقاء الضوء علي القرية المصرية ،ورقة الأعمال ، مصر ،2005

المجلات

1. بشري نجم عبد الله المشهداني ، دور التقارير المالية المرحلية في تعزيز كفاءة السوق المالية ، المجلة العراقية للعلوم الإدارية ، العدد26 ، العراق ،2009
2. بولرياح غريب و خيرة الداوي ، علاقة كفاءة سوق الأوراق المالية بالمعلومات المحاسبية في ظل حوكمة الشركات ، مجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية ، العدد 7 ، 31 ديسمبر 2017
3. حسن، عماد عبد الرضا وحمدان، خولة حسين (2015)، تأثير النظام المحاسبي الموحد في جودة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد 10، العدد 32.

4. خليل، محمد، دراسة المحاسب الإداري في إطار حوكمة الشركات ، مجلة الدراسة و البحوث التجارية ، كلية التجارة ، جامعة بنها العدد الثاني
5. علي خلف كاطعالجبوري ، موثوقية المعلومات المالية الواردة في القوائم المالية اتخاذ القرارات الاستثمارية ، مجلة جامعة طي فار ، المجلد 12،العدد 3 ،الناصرية2017
6. علي عبد الغني اللايد، يونس عليان الوكيواخرون، أثر التطبيق قواعد حوكمة الشركات علي جودة التقارير المالية مجلة التقني المجلد 26، العدد 04، جامعة الشرق الأوسط الأردن 2013.
7. مروان،زيد عائد والسعبري، ابراهيم عبد موسى(2013)، القيمة العادلة وتأثير استعمالها في جودة التقارير المالية، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد 28، العدد 25.

القوانين والمراسيم

1. الأمانة العامة للحكومة قانون رقم 10-1 المؤرخ في 29 جويلية 2010 يتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، الجريدة الرسمية، العدد 42
2. القانون التجاري الجزائري، سنة 2007

المراجع باللغة الأجنبية :

Abdelaziz amokrane le regime et le statut juridique des codres dirigeant de paris 2004،gouvernance des entreprises publique economiquepremiere

Achim,A. And Chis,A. 2014, Financial AccountingQuality And ItsDefiningCharactersitics,Sea-Practical Application Of Science, Vol.2,

Ananchotikul, Sudarat;Eichengreen, Barry . June 2009,Corporategovernancereform in emergingmarkets: How much, Belkaoui, Ahmed R, (2004),Accounting Theory, 5th ed, London: Thomson Learning

case of Qatar, Advances in Accounting, incorporatingAdvances in International Accounting

Hossain, Mohammed ; Hammami, Helmi,2339. Voluntarydisclosure in the annual reports of an emergingcountry: The K.R.Subramanyam. 2009,FinancialStatementAnalysis, 10th.ed.,McGraw-Hill,New York, USA,

Klapper, Leora F. November 2004Corporategovernance, investor protection, and performance in emergingmarkets,Journal of Corporate Finance, Volume 10, Issue 5, Pages 703-728
Rapport de Gestion Exercise 2014, Assemblée General ,Du 28 Mai 2015

STATEMENT OF FINANCIAL ACCOUTING CONCEPTS NO.5OP CIT

why, and withwhateffects? Journal of the Japanese and International Economies, Volume 23, Issue

Wild, John .J. 2009, Financial Statement Analysis,10ed.,Mc GrawHill,USA,

WilliamsJan R ,HakaSusan F, BehnerMark S , Carcello , Joseph V , "Financial &ManagerialAccounting ", Mc Graw – Hill Irwin , New Yourk

قائمة المواقع الالكترونية :

www.accountingtools.com/definition-gaap
www.investorwords.com/.
www.pwc.com/us/en/issues/ifrs-reporting/country-adoption/index.jhtml
Sir David Tweedie (June 4, 2009), www.cpa2biz.com

http://en.wikipedia.org/wiki/Voluntary_disclosure

alliance assurances , notice d'information, Op cit

الملاحق

الملحق رقم 01 : قوائم المالية لشركة أليانس لتأمينات الجزائرية

ALLIANCE ASSURANCES

COMPTE DE RESULTAT /NATURE (2018 VS 2017)

LIBELLE	2018			2 017		
	Opérations Brutes 2018	Cessions et Retrocessions 2018	Operations Nettes 2018	Opérations Brutes 2017	Cessions et Retrocessions 2017	Operations Nettes 2017
Primes émises sur opérations directes	5 002 372 639	-983 449 301	4 018 923 338	4 802 292 227	-935 690 863	3 866 601 363
Primes Acceptées	0	0	0	0	0	0
Primes émises reportées	-20 580 180	37 236 893	16 656 713	-68 164 609	-39 143 618	-107 308 227
Primes acceptées reportées	0	0	0	0	0	0
I-Primes acquises à l'exercice	**4 981 792 459**	**-946 212 408**	**4 035 580 052**	**4 734 127 618**	**-974 834 481**	**3 759 293 136**
Prestations sur opérations directes	-2 205 331 132	280 663 010	-1 924 668 122	-2 135 239 352	199 955 419	-1 935 283 933
Prestations sur acceptations	0	0	0	0	0	0
II-Prestations de l'exercice	**-2 205 331 132**	**280 663 010**	**-1 924 668 122**	**-2 135 239 352**	**199 955 419**	**-1 935 283 933**
Commissions reçues en réassurance	0	240 678 884	240 678 884	0	214 716 221	214 716 221
Commissions versées en réassurance	0	0	0	0	0	0
III-Commissions de réassurance	**0**	**240 678 884**	**240 678 884**	**0**	**214 716 221**	**214 716 221**
IV-Subventions d'exploitation d'assurance	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**
V-MARGE D'ASSURANCE NETTE	**2 776 461 328**	**-424 870 514**	**2 351 590 814**	**2 598 888 265**	**-560 162 841**	**2 038 725 424**
Services extérieurs et autres consommations	-1 098 053 370	0	-1 098 053 370	-803 074 475	0	-803 074 475
Charges de personnel	-677 864 260	0	-677 864 260	-659 591 922	0	-659 591 922
Impôts, taxes et versements assimilés	-118 554 658	0	-118 554 658	-105 298 637	0	-105 298 637
Production immobilisée	0	0	0	0	0	0
Autres produits opérationnels	8 682 716	0	8 682 716	33 643 410	0	33 643 410
Autres charges opérationnelles	-25 770 015	0	-25 770 015	-108 006 520	0	-108 006 520
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeurs	-229 863 052	0	-229 863 052	-210 271 911	0	-210 271 911
Prov d'assurance (Prov Réglementées) & CATNAT	-73 759 874	0	-73 759 874	-96 390 815	0	-96 390 815
Reprise sur pertes de valeur et provisions	186 544 928	0	186 544 928	212 557 260	0	212 557 260
V- RESULTAT TECHNIQUE OPERATIONNEL	**747 823 742**	**-424 870 514**	**322 953 228**	**862 454 655**	**-560 162 841**	**302 291 814**
Produits financiers	234 986 745	0	234 986 745	225 693 009	0	225 693 009
Charges financières	-4 185 158	0	-4 185 158	-5 915 079	0	-5 915 079
VI-RESULTAT FINANCIER	**230 801 587**	**0**	**230 801 587**	**219 777 929**	**0**	**219 777 929**
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)	**978 625 329**	**-424 870 514**	**553 754 815**	**1 082 232 585**	**-560 162 841**	**522 069 743**
Impôts exigibles sur résultats ordinaires	-91 516 760	0	-91 516 760	-90 072 813	0	-90 072 813
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires	0	0	0	0	0	0
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES	**5 412 006 848**	**-705 533 524**	**4 706 473 325**	**5 206 021 297**	**-760 118 260**	**4 445 903 036**
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES	**-4 524 898 279**	**280 663 010**	**-4 244 235 270**	**-4 213 861 525**	**199 955 419**	**-4 013 906 106**
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES	**887 108 569**	**-424 870 514**	**462 238 055**	**992 159 772**	**-560 162 841**	**431 996 930**
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)	142 781		142 781	273 892		273 892
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)	-25 026		-25 026	-129 831		-129 831
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE	**117 756**	**0**	**117 756**	**144 061**	**0**	**144 061**
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE (comptable)	**887 226 325**	**-424 870 514**	**462 355 811**	**992 303 833**	**-560 162 841**	**432 140 992**

ALLIANCE ASSURANCES Direction Générale Tél : 021 34 46 46 Fax : 021 34 12 22 Finances & Comptabilité

ALLIANCE ASSURANCES

BILAN (PASSIF) 2018 VS 2017		
LIBELLE	2018	2017
CAPITAUX PROPRES		
Capital émis	2 205 714 180	2 205 714 180
Capital non appelé	0	0
Primes et réserves - Réserves consolidés (1)	262 924 304	219 710 205
Ecart de réévaluation	0	0
Ecart d'équivalence (1)	0	0
Résultat net - Résultat net du groupe (1)	462 355 811	432 140 992
Autres capitaux propores:	**496 576 138**	**383 852 240**
* Report à nouveau (résultat des exercices antérieurs)	496 576 138	383 852 240
* Régularisations sur exercices antérieurs	0	0
Part de la société consolidante (1)	0	0
Part des minoritaires (1)	0	0
TOTAL I	**3 427 570 433**	**3 241 417 617**
PASSIFS NON-COURANTS		
Emprunts et dettes financières	0	0
Impôts (différés et provisionnés)	0	0
Autres dettes non courantes	0	0
Provisions réglementées	385 075 836	319 860 719
Provisions et produits constatés d'avance	0	0
TOTAL II	**385 075 836**	**319 860 719**
PASSIFS COURANTS:		
Fonds ou valeurs reçus des réassureurs	332 017 388	347 443 550
Provisions techniques d'assurance		
- Opérations directes	2 281 985 167	2 341 004 462
- Acceptations	0	0
Dettes et comptes rattachés		
- Cessionnaires et Cédants créditeurs	375 662 276	417 398 226
- Assurés et intermédiaires d'assurance créditeurs	468 919 449	354 459 332
Impôts Crédit	621 032 552	811 244 300
Autres dettes	558 154 418	370 466 431
Trésorerie passif	0	0
TOTAL III	**4 637 771 252**	**4 642 016 301**

ALLIANCE ASSURANCES Direction Générale Finances & Comptabilité Tél: 021 34 56 46 Fax: 021 34 12 22

ALLIANCE ASSURANCES

COMPTE DE RESULTAT /NATURE (2018 VS 2017)

LIBELLE	2018			2 017		
	Opérations Brutes 2018	Cessions et Retrocessions 2018	Operations Nettes 2018	Opérations Brutes 2017	Cessions et Retrocessions 2017	Operations Nettes 2017
Primes émises sur opérations directes	5 002 372 639	-983 449 301	4 018 923 338	4 802 292 227	-935 690 863	3 866 601 363
Primes Acceptées	0	0	0	0	0	0
Primes émises reportées	-20 580 180	37 236 893	16 656 713	-68 164 609	-39 143 618	-107 308 227
Primes acceptées reportées	0	0	0	0	0	0
I-Primes acquises à l'exercice	**4 981 792 459**	**-946 212 408**	**4 035 580 052**	**4 734 127 618**	**-974 834 481**	**3 759 293 136**
Prestations sur opérations directes	-2 205 331 132	280 663 010	-1 924 668 122	-2 135 239 352	199 955 419	-1 935 283 933
Prestations sur acceptations	0	0	0	0	0	0
II-Prestations de l'exercice	**-2 205 331 132**	**280 663 010**	**-1 924 668 122**	**-2 135 239 352**	**199 955 419**	**-1 935 283 933**
Commissions reçues en réassurance	0	240 678 884	240 678 884	0	214 716 221	214 716 221
Commissions versées en réassurance	0	0	0	0	0	0
III-Commissions de réassurance	**0**	**240 678 884**	**240 678 884**	**0**	**214 716 221**	**214 716 221**
IV-Subventions d'exploitation d'assurance	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**
V-MARGE D'ASSURANCE NETTE	**2 776 461 328**	**-424 870 514**	**2 351 590 814**	**2 598 888 265**	**-560 162 841**	**2 038 725 424**
Services extérieurs et autres consommations	-1 098 053 370	0	-1 098 053 370	-803 074 475	0	-803 074 475
Charges de personnel	-677 864 260	0	-677 864 260	-659 591 922	0	-659 591 922
Impôts, taxes et versements assimilés	-118 554 658	0	-118 554 658	-105 298 637	0	-105 298 637
Production immobilisée	0	0	0	0	0	0
Autres produits opérationnels	8 682 716	0	8 682 716	33 643 410	0	33 643 410
Autres charges opérationnelles	-25 770 015	0	-25 770 015	-108 006 520	0	-108 006 520
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeurs	-229 863 052	0	-229 863 052	-210 271 911	0	-210 271 911
Prov d'assurance (Prov Réglementées) & CATNAT	-73 759 874	0	-73 759 874	-96 390 815	0	-96 390 815
Reprise sur pertes de valeur et provisions	186 544 928	0	186 544 928	212 557 260	0	212 557 260
V- RESULTAT TECHNIQUE OPERATIONNEL	**747 823 742**	**-424 870 514**	**322 953 228**	**862 454 655**	**-560 162 841**	**302 291 814**
Produits financiers	234 986 745	0	234 986 745	225 693 009	0	225 693 009
Charges financières	-4 185 158	0	-4 185 158	-5 915 079	0	-5 915 079
VI-RESULTAT FINANCIER	**230 801 587**	**0**	**230 801 587**	**219 777 929**	**0**	**219 777 929**
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)	**978 625 329**	**-424 870 514**	**553 754 815**	**1 082 232 585**	**-560 162 841**	**522 069 743**
Impôts exigibles sur résultats ordinaires	-91 516 760	0	-91 516 760	-90 072 813	0	-90 072 813
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires	0	0	0	0	0	0
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES	**5 412 006 848**	**-705 533 524**	**4 706 473 325**	**5 206 021 297**	**-760 118 260**	**4 445 903 036**
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES	**-4 524 898 279**	**280 663 010**	**-4 244 235 270**	**-4 213 861 525**	**199 955 419**	**-4 013 906 106**
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES	**887 108 569**	**-424 870 514**	**462 238 055**	**992 159 772**	**-560 162 841**	**431 996 930**
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)	142 781		142 781	273 892		273 892
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)	-25 026		-25 026	-129 831		-129 831
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE	**117 756**	**0**	**117 756**	**144 061**	**0**	**144 061**
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE (comptable)	**887 226 325**	**-424 870 514**	**462 355 811**	**992 303 833**	**-560 162 841**	**432 140 992**

ALLIANCE ASSURANCES Direction Générale Tél : 021 34 46 46 Fax : 021 34 12 22

الملحق رقم 02 : تقرير محافظ الحسابات

Alger le : 13 Septembre 2018

Messieurs les actionnaires de la compagnie Spa
Alliance Assurances

Objet : Mandat de l'exercice 2018 – Opinion sur les comptes intermédiaires au 30/06/2018
Réf : *Article 715 bis-4 du code de commerce*
Loi 10-01 du 29 Juin 2010 relative à la profession d'expert-comptable, de commissaire aux comptes et de comptable agrée.

Dans le cadre de notre mission de commissariat aux comptes de la Spa Alliance Assurances, et en application des dispositions du règlement n°2000-02 du 20 Janvier 2000 relatif à l'information à publier par les sociétés dont les valeurs sont cotées en bourse, de la commission d'organisation et de surveillance des opérations de bourse. Nous avons procédé à un examen limité des états financiers intermédiaire de la Spa Alliance Assurances arrêtés au 30 Juin 2018 qui font apparaître un résultat bénéficiaire de 178 627 656 Dzd, avec un total net actif et passif de 9 072 023 419 Dzd.

La Direction de la Compagnie est responsable de l'établissement et de la présentation sincère des états financiers, conformément à l'avis 89 du 10 Mars 2011 du Conseil National de la Comptabilité. Cette responsabilité comprend : la conception, la mise en place et le suivi d'un contrôle interne relatif à l'établissement et la présentation sincère d'états financiers ne comportant pas d'anomalies significatives, que celles-ci résultent de fraudes ou d'erreurs ; le choix et l'application de méthodes comptables appropriées, ainsi que la détermination d'estimations comptables raisonnables au regard des circonstances.

Notre responsabilité consiste à émettre un avis sur ces états sur la base de notre examen limité. Notre mission a été effectuée conformément aux normes d'audit généralement admises et a comporté toutes les autres procédures de vérifications que nous avons jugées nécessaires compte tenu des recommandations de la profession.

Ainsi et En vertu de l'article 715bis du code de commerce et de l'article 15 du règlement COSOB n° 2000-02 du 20 Janvier 2000 relatif à l'information à publier par les sociétés dont les valeurs sont cotées en bourse, l'examen des informations contenues dans le rapport de gestion semestriel au 30/06/2018, nous a permis de constater leur conformité avec les états financiers qui vous sont présentés.

Sur la base de l'examen limité, et sous réserve de la prise en charge des remarques et observations figurant dans notre rapport, nous n'avons pas relevé de faits significatifs qui nous laissent à penser que les états financiers intermédiaires ci-joints, ne donnent pas une image fidèle de la situation financière de la **Spa Alliance Assurances** au 30 Juin 2018, ainsi que du résultat de ses opérations pour la période close à cette date, conformément aux principes comptables en vigueur.

Les Commissaires Aux Comptes

M. MEGUELLATI

M. CHARIF

الملحق رقم 03 : مقابلة الدراسة لشركة أليانس لتامينات الجزائرية

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة

معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية:

فرع: علوم مالية ومحاسبية

التخصص: مالية المؤسسة

الزملاء و الزميلات المحترمين :

موظفي شركة اليانس لتامينات الجزائرية

تشكل هذه المقابلة جزءا من دراسة ماستر تخصص مالية المؤسسة كاداة لجمع البيانات المتعلقة بالجزء الميداني لدراستي استكمال لمتطلبان نيل شهادة الماستر و نرجو منكم الإجابة عن الأسئلة المقابلة دون تسجيل أي معلومات شخصية علما إن المعلومات ستعامل بالسرية التامة ولا تستخدم إلا لدراسة العلمية .

مع جزيل من الشكر والامتنان لتعاونكم.

من عداد الطالب:

خميسي موسي

تحت إشراف الدكتور:

بوطلاعة محمد

س/هل تتبنى شركة أليانس لتامينات الجزائرية قواعد سلوكيات وأخلاقيات العمل

.....

س/ ما هو هيكل الحوكمة الخاص أليانس لتامينات الجزائرية:

.....

س/ كيف يتم إخطار موظفي شركةأليانس لتامينات الجزائرية بنطاق مسؤولياتهم فيما يتعلق بآليات الحوكمة؟

.....

س/ كيف تعزز شركةأليانس لتامينات الجزائرية ممارسات الحوكمة الرشيدة؟

.....

س/ ما هي المعايير المحاسبية التي تعتمد عليها الشركة في إعداد القوائم المالية؟

.....

س/ من هو مراقب الحسابات للمجموعة المالية هيرميس؟

.....

س/ هل يتألف مجلس إدارة المجموعة المالية هيرميس من الأعضاء التنفيذيين بصفة أساسية؟

.....

س/ كيف تتجنب المجموعة المالية هيرميس تضارب المصالح بين أنشطة الوساطة والاستثمار؟

.....

س/ ماهي الصعوبات التي تواجهها الشركة في تطبيق الحوكمة الرشيدة ؟

.....

س/ ماهو دور الإمكانيات الالكترونية في تطبيق الحوكمة و تفعيلها في شركة أليانس؟